٣٤٦١

٤١٥
أ.٩

اسرار العربية ، تأليف عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الانصاري ، ابو البركات ، كمال الدين الانباري (٥١٣-٥٧٧ هـ) بخط رضوان محمد ، ١٣٠٩ هـ

٣٤٦١ ٩٥ ق ٢٣ س ٢٤,٥ × ١٧ سم

نسخة حديثة ، خطها معتاد ، مطبوع

الاعلام ٤ : ١٠٤ ، هدية العارفين ١ : ٥١٩

١- النحو ، لغة عربية أ- الانباري ، عبد الرحمن بن محمد -٥٧٧ هـ

كتاب اسرار العربية
لابن الانباري
رحمة الله عليه
ورضوانه

٨٢١١١٢٨
٨١١١
١/٦٢١٦
١٧/٧/٩٩٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كاشف الغطاء، ومانح العطاء، ذي الجود والانداء، والاعادة والابداء، المتوحد بالاحدية القديمة، المقدسة عن الحيز والفناء، المتفرد بالصفات الازلية، المنزهة عن الزوال والفناء، والصلاة على سيد الانبياء، وعلى اله واصحابه الاصفياء، وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم باسرار العربية، كثيرا من مذاهب النحويين المتقدمين والمتاخرين من البصريين والكوفيين، وصححت ما ذهبت اليه منها بما يحصل به شفاء الغليل للعطشان، واوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل، ورجعت في ذلك كله الى الدليل، واعفيته من الاسهاب والتطويل، وسهلته على المتعلم غاية التسهيل، فالله تعالى ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل، باب علم الكلام، ان قال قائل ما الكلم قيل الكلم اسم جنس واحدته كلمة كقولك نبقة ونبق ولبنة ولبن وتفنة وتفن وما اشبه ذلك، فان قيل ما الكلام قيل ما كان من الحروف دالا بتاليفه على معنى يحسن السكوت عليه، فان قيل ما الفرق بين الكلام والكلم قيل الفرق بينهما ان الكلم جمع كلمة يطلق على المفيد وعلى غير المفيد، واما الكلام فلا يطلق الا على المفيد خاصة، فان قيل فلم قلتم ان اقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها، قيل لانا وجدنا هذه الاقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم في الخيال ولو كان ههنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بازاء ما سقط الا ترى انه لو سقط احد هذه الاقسام الثلاثة لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه

بازاء

في الدليل

ماصوى العلم جميعا احد، لا ولو حاوله الف سنه، انما العلم بعيد غوره، فخذوا من كل شيء احسنه

بازاء ما سقط، فلما عبر بهذه الاقسام عن جميع الاشياء دل على انه ليس الا هذه الاقسام الثلاثة فان قيل لم سمي الاسم اسما قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انه سمي اسما لوجهين احدهما انه سما على مسماه وعلا على ما تحته من معناه فسمي اسما والوجه الثاني ان هذه الاقسام الثلاثة لها ثلاث مراتب فمنها ما يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم نحو زيد قائم، ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل نحو قام زيد، ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه وهو الحرف نحو هل وبل وما اشبه ذلك، فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل يخبر به ولا يخبر عنه والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه فقد سما الاسم على الفعل والحرف اي ارتفع، والاصل فيه سمو الا انهم حذفوا الواو من اخره وعوضوا الهمزة في اوله فصار اسما، ووزنه افع لانه قد حذف منه لامه التي هي الواو في سمو، وذهب الكوفيون الى انه سمي اسما لانه سمة على المسمى يعرف بها والسمة العلامة، والاصل فيه وسم الا انهم حذفوا الواو من اوله وعوضوا مكانها الهمزة فصار اسما ووزنه اعل لانه قد حذف منه فاؤه التي هي الواو في وسم والصحيح ما ذهب اليه البصريون وما ذهب اليه الكوفيون وان كان صحيحا من جهة المعنى الا انه فاسد من جهة التصريف وذلك من اربعة اوجه، الوجه الاول انك تقول في تصغيره سمي نحو جنو وحني وقنو وقني ولو كان ماخوذا من السمة لوجب ان تقول وسيم كما تقول في تصغير عدة وعيدة وفي تصغير زنة وزينة فلما قيل سمي دل على انه من السمو

لا من السمة وكان الاصل فيه سُمَيْوٌ الا انه لما اجتمعت الواو
والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشددة
كما قالوا سيّد وهيّن وميت والاصل سَيْوِد وهَيْوِن ومَيْوِت
الا انهما لما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو
ياء وجعلوهما ياء مشددة وقلبوا الواو الى الياء ولم يقلبوا الياء الى
الواو لان الياء اخف والواو اثقل فلما وجب قلب احدهما الى
الاخر كان قلب الواو التي هي اثقل الى الياء وهي اخف اولى والوجه
الثاني انك تقول في تكسيره اسماء نحو حنو واحناء وقنو واقناء
ولو كان ماخوذا من السمة لوجب ان تقول في تكسيره اوسام
فلما قيل اسماء دل على انه من السمو لا من السمة وكان الاصل فيه اسماو
الا انه لما وقعت الواو طرفا وقبلها الف ساكنة زائدة قلبت
همزة وقيل قلبت الفا لانها لما كانت متحركة وقبل الالف فتحة لازمة
قدروا انها قد تحركت وانفتح ما قبلها لان الالف لما كانت خفيفة
زائدة ساكنة والحرف الساكن حاجز غير حصين لم يعتدوا بها فقلبوا
الواو الفا فاجتمع الفان الف زائدة والف منقلبة والالفان ساكنان
وهما لا يجتمعان فقلبت المنقلبة همزة لالتقاء الساكنين وكان قلبها
الى الهمزة اولى لانها اقرب الحروف اليها والوجه الثالث انك تقول
اسميته ولو كان ماخوذا من السمة لوجب ان تقول اوسمته فلما
قيل اسميته دل على انه من السمو لا من السمة وكان الاصل فيه اسموت
الا انه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء كما قالوا ادعيت واغزيت
واسقيت والاصل ادعوت واغزوت واسقوت الا انه لما
وقعت الواو رابعة قلبت ياء وانما قلبت ياء حملا على المضارع
نحو يدعى ويغزى ويسقى والاصل يدعو ويغزو ويسقو وانما
قلبت

قلبت ياء في لفظ المضارع للكسر قبلها فاما تغازيت وترجيت فانما
قلبت الواو فيهما ياء وان لم تقلب ياء في المضارع لان الاصل في تفاعل
فاعلت وفي تفعّل فعّلت وفاعلت وفعّلت يجب قلب الواو فيهما ياء
فكذلك تفاعلت وتفعّلت والوجه الرابع انك تجد في اوله همزة
التعويض وهمزة التعويض انما تكون فيما حذف منه لامه لا فاؤه
الا ترى انهم لما حذفوا الواو التي هي اللام من بنو عوضوا الهمزة في اوله فقالوا
ابن ولما حذفوا الواو التي هي الفاء من عدة ونحو ذلك لم يعوضوا الهمزة
في اوله فلما عوضوا الهمزة ههنا في اوله دل على ان الاصل فيه سِمْوٌ
كما ان الاصل في ابن بنو الا انهم لما حذفوا الواو التي هي اللام من بنو
عوضوا الهمزة في اوله فقالوا ابن ولما حذفوا الواو التي هي الفاء من
عدة سم فدل على انه مشتق من السمو لا من السمة ومما
يؤيد انه من السمو لا من السمة انه قد جاء في اسم سُمًى على وزن هدى
والاصل فيه سُمَوٌ الا انه لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها
الفا وحذفوا الالف لسكونها وسكون التنوين فصار سُمًى وفي الاسم
خمس لغات اسم واسم وسُم وسِم وسُمًى قال الشاعر
تبارك الذي في كل سورة سِمُه ويروى سُمُه وقال الاخر لسُم
وعامنا اعجبنا مقدّمه يدعى ابا السمح وقرضاب سمه وقال الاخر
والله اسماك سُمًا مباركا آثرك الله به ايثاركا وكسر الهمزة
في اسم لمحا الكسرة سينه في سِمْو لانه الاصل وضمت في اسم لضمة سينه
في سُمْو لانه اصل ثان والذي يدل على ذلك اللغتان الاخريان
وهما سِمْوٌ وسُمْوٌ فانهما حذفت لامهما وبقيت فاؤهما على حركتها
في الاصلين ووزن اسم بكسر الهمزة اِفْع ووزن اسم بضم الهمزة
اُفْع ووزن سِم فِع ووزن سُم فُع ووزن سُمًى فُعَل

فان قيل ما حد الاسم قيل كل لفظة دلت على معنى تحتها غير مقترن
بزمان محصل وقيل ما دلت على معنى وكان ذلك المعنى شخصا او غير شخص
وفيه عندي نظر وقيل ما استحق الاعراب في اول وضعه وقد ذكر فيه
النحويون حدودا كثيرة تنيف عن سبعين حدا واحصرها ان تقول
كل لفظة دلت على معنى مفرد يمكن ان يفهم بنفسه وحده من غير
ان يدل ببنيته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى
فهذا الحد احصر وغيره اخصر ومنهم من قال لا حد له وهذا لم يحده
سيبويه وانما اكتفى فيه بالمثال فقال الاسم رجل وفرس
فان قيل ما علامات الاسم قيل علامات الاسم كثيرة فمنها
الالف واللام نحو الرجل والغلام ومنها التنوين نحو رجل وغلام ومنها
حرف الجر نحو من زيد والى عمرو ومنها التثنية نحو الزيدان والعمران
ومنها الجمع نحو الزيدون والعمرون ومنها النداء نحو يا زيد ويا عمرو
ومنها الترخيم نحو قولك يا حار ويا مال في ترخيم حارث ومالك
وقد قرا بعض السلف ونادوا يا مال ليقض علينا ربك ومنها
التصغير نحو زييد وعمير في تصغير زيد وعمرو ومنها النسب نحو زيدي
وعمري في النسب الى زيد وعمرو ومنها الوصف نحو زيد العاقل
ومنها ان يكون فاعلا ومفعولا نحو ضرب زيد عمرا ومنها ان
يكون مضافا او مضافا اليه نحو غلام زيد وثوب خز ومنها
ان يكون مخبرا عنه كما بينا فهذه معظم علامات الاسم فان
قيل لم سمي الفعل فعلا قيل لانه يدل على الفعل الحقيقي الا ترى
انك اذا قلت ضرب دل على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة
فلما دل عليه سمي به لانهم يسمون الشيء بالشيء اذا كان منه
بسبب وهو كثير في كلامهم فان قيل ما حد الفعل قيل

حد

حد الفعل كل لفظة دلت على معنى مقترن بزمان محصل وقيل ما اسند
الى شيء ولم يسند اليه شيء وقد حده النحويون بحدود كثيرة فان
قيل ما علامات الفعل قيل علامات الفعل كثيرة فمنها قد
والسين وسوف نحو قد قام وسيقوم وسوف يقوم ومنها
تاء الضمير والفه وواوه نحو قمت وقاما وقاموا ومنها تاء
التانيث الساكنة نحو قامت وقعدت ومنها ان الخفيفة المصدرية
نحو اريد ان تفعل ومنها إن الخفيفة الشرطية نحو ان تفعل
افعل ومنها لم نحو لم تفعل وما اشبه ذلك ومنها التصرف
نحو فعل يفعل وكل الافعال تتصرف الا ستة افعال نعم
وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا وفيها كلها اختلاف
ولها كلها ابواب نذكرها فيها ان شاء الله تعالى
فان قيل لم سمي الحرف حرفا قيل لان الحرف في اللغة هو الطرف
ومنه يقال حرف الجبل اي طرفه فسمي حرفا لانه ياتي في طرف الكلام
فان قيل فما حده قيل ما جاء لمعنى في غيره وقد حده النحويون
ايضا بحدود كثيرة لا يليق ذكرها بهذا المختصر فان قيل كم ينقسم
الحرف قيل الى قسمين معمل ومهمل فالمعمل هو الحرف المختص
كحرف الجر وحروف الجزم والمهمل غير المختص كحرف الاستفهام
وحرف العطف ثم الحروف المعملة والمهملة كلها تنقسم الى ستة
اقسام فمنها ما يغير اللفظ والمعنى ومنها ما يغير اللفظ دون
المعنى ومنها ما يغير المعنى دون اللفظ ومنها ما يغير اللفظ
والمعنى ولا يغير الحكم ومنها ما يغير الحكم ولا يغير لا لفظا
ولا معنى ومنها ما لا يغير لا لفظا ولا حكما ولا معنى فاما
ما يغير اللفظ والمعنى فنحو ليت تقول ليت زيدا منطلق

قلت قد غيرت اللفظ وغيرت المعنى، اما تغيير اللفظ فلانها نصبت
الاسم ورفعت الخبر، واما تغيير المعنى فلانها ادخلت في الكلام
معنى التمني، واما ما يغير اللفظ دون المعنى فنحو ان تقول ان
زيدًا قائم، فان قد غيرت اللفظ لانها نصبت الاسم ورفعت الخبر
ولم تغير المعنى لان معناها التاكيد، وتاكيد الشي لا يغير معناه،
واما ما يغير المعنى دون اللفظ فنحو هل تقول هل زيد قائم، فهل
قد غيرت المعنى لانها نقلت الكلام من الخبر الذي يحتمل الصدق
والكذب الى الاستخبار الذي لا يحتمل صدقا ولا كذبا ولم تغير اللفظ
لان الاسم بعد دخولها مرفوع بالابتدا كما كان يرتفع به قبل دخولها،
واما ما يغير اللفظ والمعنى ولا يغير الحكم فنحو اللام في قولهم لا ابى
لزيد، فاللام ههنا غيرت اللفظ بجرها الاسم وغيرت المعنى
لادخالها معنى الاختصاص ولم تغير الحكم لان الحكم حذف النون
في الاضافة وقد بقي الحذف بعد دخولها فلم تغير الحكم، واما
ما يغير الحكم ولا يغير لا لفظا ولا معنى فنحو اللام في قوله تعالى اذا
جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك
لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون، فاللام ههنا ما
غيرت لا لفظا ولا معنى ولكن غيرت الحكم لانها علقت الفعل عن العمل،
واما ما لا يغير لا لفظا ولا معنى ولا حكما فنحو ما في قوله فبما
رحمة من الله لنت لهم، فما ههنا ما غيرت لا لفظا ولا معنى ولا
حكما لان التقدير فبرحمة من الله لنت لهم، فان قيل كيف
اسم او فعل وحرف قيل اسم والدليل على ذلك من وجهين
احدهما انه قد جاء عن بعض العرب على كيف تبيع الاحمرين ودخول
حرف الجر عليها يدل على انها اسم الا ان هذا الوجه ضعيف لان دخول

حرف

حرف الجر عليها انما جاء شاذا، والوجه الصحيح هو الوجه الثاني وهو
انا نقول ان كيف لا تخلو من ان تكون اسما او فعلا او حرفا بطل
ان تكون حرفا لان الحرف لا يفيد مع كلمة اخرى واحدة وكيف تفيد
مع كلمة واحدة الا ترى انك تقول كيف زيد فيكون كلاما
مفيدا فان قيل فقد افاد الحرف مع كلمة واحدة في الندا
نحو يا زيد قيل انما حصلت الفائدة في الندا مع كلمة واحدة
لان التقدير في قولك يا زيد ادعو زيدا او انادي زيدا فحصلت
الفائدة باعتبار هذه الجملة المقدرة لا باعتبار الحرف مع الكلمة الواحدة
فبطل ان تكون حرفا وبطل ايضا ان تكون فعلا لانه لا يخلو
اما ان يكون ماضيا او مضارعا او امرا فبطل ان تكون
فعلا ماضيا لان امثلة الفعل الماضي لا يخلو اما ان يكون
على فَعَل كضرب او على فَعُل كمكث او على فَعِل كسمع وعلم وكيف
على وزن فَعْل فبطل ان يكون فعلا ماضيا وبطل ايضا ان
يكون فعلا مضارعا لان الفعل المضارع ما كانت في اوله
احدى الزوائد الاربع وهي الهمزة والنون والياء والتاء وكيف
ليس في اوله احدى هذه الزوائد الاربع فبطل ان يكون فعلا
مضارعا وبطل ان يكون امرا لانها تفيد الاستفهام وفعل
الامر لا يفيد الاستفهام فبطل ان تكون امرا واذا بطل ان تكون
فعلا ماضيا او مضارعا او امرا بطل ان تكون فعلا والذي يدل
عليه ايضا انه ليس بفعل انه يدخل على الفعل في نحو قولك كيف
تفعل كذا ولو كان فعلا لما دخل على الفعل لان الفعل لا يدخل على
الفعل واذا بطل ان يكون فعلا او حرفا وجب ان يكون اسما
فان قيل فعلامة الاسم لا تحسن فيه كما لا يحسن فيه علامة

بعلامة الفعل والحرف فلم جعلتموه اسما ولم تجعلوه فعلا او حرفا
قيل لان الاسم هو الاصل والفعل والحرف فرع فلما وجب
حمله على احد هذه الاقسام الثلاثة كان حمله على الاسم الذى
هو الاصل اولى من حمله على ما هو فرع • فان قيل فلم قدم الاسم
على الفعل والفعل على الحرف قيل انما قدم الاسم على الفعل
لانه الاصل ويستغنى بنفسه عن الفعل نحو قولك زيد قائم
واخر الفعل عن الاسم لانه فرع عليه ولا يستغنى عنه فلما كان
الاسم هو الاصل ومستغنيا عن الفعل والفعل فرعا عليه ومفتقرا
اليه كان الاسم مقدما عليه • وانما قدم الفعل على الحرف
لان الفعل يفيد مع اسم واحد نحو قام زيد واخر الحرف عن الفعل
لانه لا يفيد مع اسم واحد فانك لو قلت زيد او لن زيد من غير
ان تعلق الحرف بشي لم يكن مفيدا فلما كان الفعل يفيد مع اسم
واحد والحرف لا يفيد مع اسم واحد كان الفعل مقدما عليه
فاعرف ذلك ان شاء الله تعالى • **باب الاعراب
والبنا** ان قال قائل لم سمى الاعراب اعرابا والبنا بناء قيل
اما الاعراب ففيه ثلاثة اوجه احدها ان يكون سمى
اعرابا لانه يبين المعانى ماخوذ من قولهم اعرب الرجل عن
حجته اذا ابان عنها • ومنه قوله عليه الصلاة والسلام الثيب
يعرب عنها لسانها اى يبين ويوضح قال الشاعر •
وجدنا لكم فى ال حم اية • تاولها منا تقى ومعرب •
اى مبين فلما كان الاعراب يبين المعانى سمى اعرابا • والوجه الثانى
ان يكون سمى اعرابا لانه تغير يلحق اواخر الكلم من قولهم عربت معدة

الفصيل

الفصيل اذا تغيرت • فان قيل العرب فى قولهم عربت معدة الفصيل
معناه الفساد فكيف يكون الاعراب ماخوذا منه • قيل
معنى قولهم اعربت الكلام اى ازلت عربه وهو فساده فصار كقولك
اعجمت الكتاب اى ازلت عجمته واشكيت الرجل اذا ازلت شكايته
وعلى هذا حمل قوله تعالى ان الساعة اتية اكاد اخفيها اى ازيل
خفاها وهذه الهمزة تسمى همزة السلب • والوجه الثالث
ان يكون سمى اعرابا لان المعرب للكلام كانه يتحبب الى السامع
باعرابه من قولهم امراة عروب اذا كانت متحببة الى زوجها قال
تعالى عربا اترابا اى متحببات الى ازواجهن فلما كان المعرب للكلام
كانه يتحبب الى السامع باعرابه سمى اعرابا • **واما البناء** فهو منقول
من هذا البناء المعروف للزومه وثبوته • فان قيل فما حد الاعراب
والبناء • قيل اما الاعراب فحده هو اختلاف اواخر الكلم باختلاف
العوامل لفظا او تقديرا • واما البناء فحده لزوم اواخر الكلم بحركة
او سكون • فان قيل كم القاب الاعراب والبناء • قيل ثمانية
القاب اربعة للاعراب واربعة للبناء • فالقاب الاعراب
رفع ونصب • وجر وجزم • والقاب البناء ضم وفتح وكسر
ووقف • وهى وان كانت ثمانية فى المعنى فهى اربعة فى الصورة
فان قيل فلم كانت اربعة قيل لانه ليس الا حركة او سكون
فالحركة ثلاثة انواع الضم والفتح والكسر • فالضم من الشفتين
والفتح من اقصى الحلق والكسر من وسط الفم • والسكون الرابع •
فان قيل فهل حركات الاعراب اصل لحركات البناء او حركات
البناء اصل لحركات الاعراب • قيل اختلف النحويون فيه
فذهب بعضهم ان حركات الاعراب هى الاصل وان حركات البناء

فرع عليها لان الاصل في حركات الاعراب ان تكون للاسماء وهي الاصل
فكانت اصلا والاصل في حركات البناء ان تكون للافعال والحروف
وهي الفرع فكانت حركات البناء فرعا وذهب اخرون الى ان حركات البنا
هي الاصل وان حركات الاعراب فرع عليها لان حركات البناء لا تزول ولا
تتغير عن حالها وحركات الاعراب تزول وتتغير وما لا يزول ولا يتغير
اولى بان يكون اصلا مما يزول ويتغير فان قيل هل الاعراب والبناء
عبارة عن هذه الحركات وعن غيرها قيل الاعراب والبناء ليسا
عبارة عن هذه الحركات وانما هما معنيان يعرفان بالقلب
ليس للفظ فيهما حظ والذي يدل على ذلك ان هذه الحركات
اذا وجدت بغير صفة اللزوم لم تكن للبناء واذا وجدت بغير صفة
الاختلاف لم تكن للاعراب فدل على ان الاعراب هو الاختلاف
والبنا هو اللزوم والذي يدل على صحة هذا اضافة هذه الحركات
الى الاعراب والبنا فيقال حركات الاعراب وحركات البنا ولو كانت
الحركات انفسها هي الاعراب او البناء لما جاز ان نضيفها اليه لان
اضافة الشيء الى نفسه لا يجوز الا ترى انك لو قلت حركات الحركات
لم يجز فلما جاز ان يقال حركات الاعراب وحركات البنا دل على انهما
غيرهما فافهم ان شاء الله تعالى، **باب المعرب والمبني**
ان قال قائل ما المعرب والمبني قيل اما المعرب فهو ما يتغير اخره باختلاف
بتغير العامل فيه لفظا او تقديرا وهو على ضربين اسم متمكن وفعل
مضارع فالاسم المتمكن ما لا يشابه الحرف ولم يتضمن معناه
والفعل المضارع ما كانت في اوله احدى الزوائد الاربع
وهي الهمزة والنون والتاء والياء. فان قيل فلم زيدت
هذه الاربع الاحرف دون غيرها قيل لان الاصل

ان تزاد حروف المد واللين وهي الواو والياء والالف الا ان الالف
لما لم تكن زيادتها اولا لان الالف لا تكون الا ساكنة والابتداء
بالساكن محال ابدلوا منها الهمزة لقرب مخرجهما لانهما هوائيان
يخرجان من اقصى الحلق وكذلك الواو ايضا لما لم يكن زيادتها
اولا لانه ليس في كلام العرب واو زيدت اولا فابدلوا منها
التاء لانها تبدل منها كثيرا الا ترى انهم قالوا تراث وتجاه
وتخمة وتهمة وتيقور وتولج قال الشاعر متخذا من عضوات تولجا
وهو بيت الصائد والاصل وراث ووجاه ووخمة ووهمة
وويقور فانه من الوقار وولج لانه من الولوج فابدلوا التاء
من الواو في هذه المواضع كلها فكذلك ههنا واما اليا فزيدت
لانها لم يعرض ما يمنع زيادتها كما عرض في الالف والواو واما النون
فانما زيدت لانها تشبه حروف المد واللين وتزاد معها في باب الزيدي — الزيدي
والتحقيق في ترتيب هذه الحروف ان تقدم الهمزة ثم النون ثم التاء ثم
الياء وذلك ان الهمزة للمتكلم وحده والنون للمتكلم ولمن معه
والتاء للمخاطب والياء للغائب والاصل ان يخبر الانسان
عن نفسه ثم عن نفسه وعمن معه ثم المخاطب ثم الغائب فهذا
هو التحقيق في ترتيب هذه الحروف في اول الفعل المضارع
فان قيل فالفعل المضارع محمول على الاسم في الاعراب او هو
اصل فيه قيل لا بل هو محمول على الاسم في الاعراب وليس باصل
فيه لان الاصل في الاعراب ان يكون للاسماء دون الافعال
والحروف وذلك لان الاسماء تتضمن معاني مختلفة نحو
الفاعلية والمفعولية والاضافة فلو لم تكن تعرب
لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض فيدلك على ذلك

انك لو قلت ما احسن زيدًا لكنت متعجبا ولو قلت ما احسنَ زيدٌ
لكنت نافيا ولو قلت ما احسنُ زيدٍ لكنت مستفهما فلو لم يعرب في
هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي والنفي بالاستفهام واشتبهت
هذه المعاني بعضها ببعض وازالة اللبس واجب فاما الافعال
والحروف فانها تدل على ما وضعت له بصيغتها فعدم الاعراب
لا يخل بمعانيها ولا يورث لبسًا فيها والاعراب زيادة والحكيم
لا يزيد شيئا لغير فائدة فان قيل فاذا كان الاصل في الفعل
المضارع ان يكون مبنيا فلم حمل على الاسم في الاعراب قيل
انما حمل الفعل المضارع على الاسم في الاعراب لانه ضارع
الاسم ولهذا سمي مضارعا والمضارعة المشابهة ومنه سمي الضرع
ضرعا لانه يشابه صاحبه ووجه المشابهة بين هذا الفعل وبين
الاسم من خمسة اوجه الوجه الاول انه يكون شائعا فيتخصص
كما ان الاسم يكون شائعا فيتخصص الا ترى انك تقول يقوم
فيصلح للحال والاستقبال فاذا دخلت عليه السين او سوف
اختص بالاستقبال كما انك تقول رجل فيصلح لجميع الرجال
فاذا دخلت عليه الالف واللام اختص برجل بعينه فلما
اختص هذا الفعل بعد شياعه كما ان الاسم اختص بعد شياعه
فقد شابهه من هذا الوجه والوجه الثاني انه يدخل عليه
لام الابتدا كما تدخل على الاسم الا ترى انك تقول ان زيدا ليقوم
كما تقول ان زيدا لقائم ولام الابتدا تختص بالاسماء فلما دخلت على
هذا الفعل دل على مشابهة بينهما والذي يدل على ذلك ان
فعل الامر والفعل الماضي لما بعدا عن شبه الاسم لم تدخل هذه

اللام

اللام عليهما الا ترى انك لو قلت لاكرمُ زيدٌ ابا عمرو وان زيدا
لقائم لكان ذلك خلفا من القول والوجه الثالث ان هذا الفعل
مشترك فيه الحال والاستقبال فاشبه الاسماء المشتركة كالعين
تنطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء والى غير ذلك والوجه
الرابع انه يكون صفة كما يكون الاسم كذلك تقول مررت برجل
يضرب كما تقول مررت برجل ضارب فقد قام يضرب مقام ضارب
والوجه الخامس ان الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته
وسكونه الا ترى ان يضرب على وزن ضارب في حركاته وسكونه ولهذا
عمل اسم الفاعل عمل الفعل فلما اشبه الفعل المضارع الاسم من
هذه الاوجه استحق جملة الاعراب الذي هو الرفع والنصب
والجزم ولكل واحد من هذه الانواع عامل يختص به اما عامل
الرفع فاختلف النحويون فيه فذهب البصريون الى انه يرتفع لقيامه
مقام الاسم وهو عامل معنوي لا لفظي فاشبه الابتدا وكما ان الابتدا
يوجب الرفع فكذلك ما اشبهه فان قيل هذا ينتقض بالفعل
الماضي فانه يقوم مقام الاسم ولا يرتفع قيل انما لم يرتفع
لانه لم يثبت له استحقاق الاعراب فلم يكن هذا العامل موجبا
له الرفع لانه نوع منه بخلاف الفعل المضارع فانه يستحق جملة
الاعراب للمشابهة التي ذكرناها قبل فبان الفرق بينهما واما
الكوفيون فاختلفوا فذهب الكسائي الى انه يرتفع بالزائد
في اوله وذهب الفراء الى انه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة
والجازمة فاما قول الكسائي فظاهر الفساد لانه لو كان الزائد
في اوله هو الموجب الرفع لوجب ان لا يجوز نصب الفعل ولا جزمه
مع وجوده ولان عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع

فلما وجب نصبه بدخول النواصب وجزمه بدخول الجوازم دل على ان
الزائد ليس هو العامل واما قول الفرا فلا ينفك عن ضعف
وذلك لانه يودي الى ان يكون النصب والجزم قبل الرفع لانه قال سلامته
عن العوامل الناصبة والجازمة والرفع قبل النصب والجزم فلهذا
كان هذا القول ضعيفا واما عوامل النصب فنحو ان ولن وكي
واذن واما عوامل الجزم فنحو لم ولما ولام الامر ولا في النهي
ولعوامل النصب والجزم موضع نذكرها فيه ان شا الله تعالى
واما المبني فهو ضد المعرب وهو ما لم يتغير اخره بتغير العامل فيه
فمن ذلك الاسم غير المتمكن والفعل غير المضارع فاما الاسم غير المتمكن
فنحو من وكم وقبل وبعد وكيف واين وامس وهولا وانما
بنيت هذه الاسماء لانها اشبهت الحروف وتضمنت معناها
فاما من فانها بنيت لانها لا تخلو اما ان تكون استفهامية
او شرطية او اسما موصولا او نكرة موصوفة فان كانت استفهامية
فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام وان كانت شرطية فقد
تضمنت معنى حرف الشرط وان كانت اسما موصولا فقد نزلت
منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبني وان كانت نكرة موصوفة
فقد نزلت منزلة الموصولة واما كم فانها بنيت لانها لا تخلو
اما ان تكون استفهامية او خبرية فان كانت استفهامية
فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام وان كانت خبرية فهي نقيضة
رب لان رب للتقليل وكم للتكثير وهم يحملون الشي على نقيضه
كما يحملونه على نظيره وبنيت من وكم على السكون لانه الاصل في
البناء ولم يعرض فيهما ما يوجب بناوهما على حركة فبقيا على
الاصل واما قبل وبعد فانما بنيا لان الاصل فيهما ان يستعملا

مضافين

مضافين الى ما بعدهما فلما اقتطعا عن الاضافة والمضاف مع
المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة تنزلا منزلة بعض الكلمة وبعض
الكلمة يبنى قال الله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد وانما
بنيا على حركة لان كل واحد منهما كان له حالة اعراب قبل البناء
فوجب ان يبنيا على حركة تمييزا لهما على ما بني وليس له حالة
اعراب نحو من وكم وقيل وبعد انما بنيا على حركة لالتقاء
الساكنين والقول هو الاول فان قيل فلم كانت الحركة ضمة
قيل لوجهين احدهما انه لما حذف المضاف اليه بنيا على اقوى الحركات
وهو الضمة تعويضا عن المحذوف وتقوية لهما والوجه الثاني انما
بنوهما على الضم لان النصب والجر يدخلهما نحو جيت قبلك
ومن قبلك واما الرفع فلا يدخلهما البتة فلو بنوهما على الكسر
الفتح او الكسر لالتبست حركة الاعراب بحركة البناء فبنوهما
على حركة لا تدخلهما وهي الضمة لئلا تلتبس حركة الاعراب بحركة البنا
واما اين وكيف فانما بنيا لانهما تضمنا معنى حرف الاستفهام
لان اين سوالك عن المكان وكيف سوالك عن الحال فلما تضمنا صح
تضمنهما معنى الاستفهام وجب ان يبنيا وانما بنيا على حركة
لالتقاء الساكنين وانما كانت الحركة فتحة لانها اخف الحركات
واما امس فانما بنيت لانها تضمنت معنى لام التعريف لان
الاصل في امس الامس فلما تضمنت معنى اللام تضمنت معنى الحرف
فوجب ان تبنى وانما بنيت على حركة لالتقاء الساكنين وانما
كانت الحركة كسرة لانها الاصل في التحريك لالتقاء الساكنين
ومن العرب من يجعل امس معدولة عن لام التعريف فيجعلها غير مصروفة
قال الشاعر لقد رايت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا

واما هولاء فانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاشارة وان لم ينطق به لان
الاصل في الاشارة ان تكون بالحرف كالنفي والشرط والنفي
والتمني والعطف الى غير ذلك من المعاني الا انهم لما لم يفعلوا ذلك
ضمنوا هولاء معنى حرف الاشارة فبنوها ونظير هولاء ما التي في
التعجب فانها بنيت لتضمنها معنى حرف التعجب وان لم يكن له حرف
ينطق به لان الاصل في التعجب ان يكون بالحرف كغيره من المعاني
الا انهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا ما معنى حرف التعجب فبنوها
كما بنوا ما اذا تضمنت معنى حرف الاستفهام والشرط فكذلك
ههنا واما الفعل غير المضارع فهو على ضربين احدهما الفعل
الماضي والاخر فعل الامر فاما الفعل الماضي فنحو ذهب وعلم
وشرف واستخرج ودحرج واحرنجم واما فعل الامر فنحو
اذهب واعلم واشرف واستخرج ودحرج واحرنجم وسنذكر
لم بني الفعل الماضي على الفتح ولم بني فعل الامر على الوقف وخلاف
النحويين فيه في بابه ان شاء الله تعالى واما الحروف فكلها
مبنية لم يعرب منها شي كالافعال لبقائها على اصلها في البناء
فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب اعراب الاسم المفرد

ان قال قائل على كم ضرب الاسم المفرد قيل على ضربين صحيح ومعتل
فالصحيح في عرف النحويين ما لم يكن اخره الفا ولا يا قبلها كسرة
نحو رجل وفرس وما اشبه ذلك وهو ضربان منصرف وغير
منصرف فالمنصرف ما دخله الحركات الثلاث مع التنوين نحو
هذا زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وهذا الضرب
يسمى الامكن وقد يسمى ايضا متمكنا فان قيل لم جعلوا التنوين
علامة الصرف دون غيره قيل لان اولى ما زيد حروف المد

واللين

واللين وهي الالف والياء والواو الا انهم عدلوا عن زيادتها الى
التنوين لما يلزم من اعتلالها وانقلابها الا ترى انهم لو جعلوا
الواو علامة للصرف لانقلبت ياء في الجر لانكسار ما قبلها وكذلك
حكم الياء والالف في الاعتلال والانتقال من حال الى حال وكان
التنوين اولى من غيره لانه خفيف يضارع حروف العلة الا
ترى انه غنة في الخيشوم وانه لا معتمد له في الحلق فاشبه
الالف اذ كان حرفا هوائيا فان قيل فلماذا دخل التنوين
الكلام قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه
الى انه دخل الكلام علامة للاخف عليهم والامكن عندهم
وذهب بعض النحويين الى انه دخل فرقا بين الاسم والفعل
وذهب اخرون الى انه دخل فرقا بين ما ينصرف وما لا ينصرف
واما غير المنصرف فما لم يدخله الجر مع التنوين وكان ثانيا
من جهتين نحو مررت باحمد وابراهيم وما اشبه ذلك
وانما منع هذا الضرب من الاسماء الصرف لانه اشبه الفعل
فمنع من التنوين ومنع من الجر تبعا للتنوين لما بينهما من
المصاحبة وذهب بعض النحويين الى انه منع الجر لانه اشبه
الفعل والفعل لا يدخله جر ولا تنوين فكذلك ما اشبهه
وهذا الضرب يسمى المتمكن ولا يسمى امكن فكل امكن متمكن
وليس كل متمكن امكن فان قيل فلم لا يدخل الجر مع الالف
واللام او الاضافة قيل للامن من دخول التنوين مع الالف
واللام او الاضافة وسنرى هذا في موضعه ان شاء الله تعالى
والمعتل ما كان اخره الفا او يا قبلها كسرة وهو على ضربين
منقوص ومقصور اما المنقوص فما كانت في اخره يا خفيفة

قبلها كسرة وذلك نحو القاضي والداعي فان قيل لم سمي منقوصا قيل
لانه نقص الرفع والجر تقول هذا قاضٍ يا فتى ومررت بقاضٍ يا فتى
والاصل هذا قاضيٌ ومررت بقاضيٍ الا انهم استثقلوا الضمة
والكسرة على الياء فحذفوهما فبقيت الياء ساكنة والتنوين ساكن
فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين وكان حذف الياء اولى من حذف
التنوين لوجهين احدهما ان الياء اذا حذفت بقي في اللفظ ما
يدل عليها وهي الكسرة بخلاف التنوين فانه لو حذف لم يبق في اللفظ
ما يدل على حذفه فلما وجب حذف احدهما كان حذف ما في اللفظ
دلالة على حذفه اولى والثاني ان التنوين دخل لمعنى وهو
الصرف واما الياء فليست كذلك فلما وجب حذف احدهما
كان حذف ما لم يدخل لمعنى اولى مما دخل لمعنى فاما اذا كان
منصوبا فهو بمنزلة الصحيح لخفة الفتحة فان قيل الحركات
كلها تستثقل على حرف العلة بدليل قولهم باب وناب والاصل
فيه بَوَب ونَيَب الا انهم استثقلوا الفتحة على الواو والياء
فقلبوا كل واحد منهما الفا قيل الفتحة في هذا النحو لازمة
ليست بعارضة بخلاف الفتحة التي على يا قاضي فانها عارضة
وليست بلازمة فلهذا المعنى استثقلوا الفتحة في نحو باب
وناب ولم يستثقلوها في نحو قاض فان وقفت على المرفوع والمجرور
من هذا الضرب كان لك فيه مذهبان اسقاط الياء واثباتها
واختلف النحويون في الاجود منهما فذهب سيبويه الى ان
حذف الياء اجود اجراء للوقف على الوصل لان الوصل هو
الاصل وذهب يونس الى ان اثبات الياء اجود لان الياء
انما حذفت لاجل التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب رد
الياء وقد قرا بهما القراء قال الله تعالى ما عندكم ينفد وما

عند

عند الله باقٍ وقد قرا بعضهم بالياء فان كان منصوبا ابدلت
من تنوينه الفا كسائر الاسماء المنصرفة الصحيحة فتقول رايت
قاضيا كما تقول رايت ضاربا فان كان فيه الالف واللام كان
حكمه في الوصل حكم ما ليس فيه الف ولام في حذف الضمة والكسرة
ودخول الفتحة وكان لك ايضا في الوقف في حالة الرفع والجر
اثبات الياء وحذفها واثبات الياء اجود لوجهين لان التنوين
لا يجوز ان يثبت مع الالف واللام فاذا زالت علة اسقاط الياء وجب
ان تثبت وكان بعض العرب يقف بغير ياء وذلك انه قد حذف الياء
في قاض ونحوه ثم ادخل عليه الالف واللام وبقي الحذف على حاله وهذا
ضعيف جدا وقد قرا بعض القراء في قوله تعالى اجيب دعوة الداع اذا
دعان فان كان منصوبا لم يكن الوقف عليه الا بالياء قال الله تعالى
كلا اذا بلغت التراقي وذلك لانه تنزل بالحركة منزلة الحرف الصحيح
فيتحصن بها من الحذف **واما المقصور** فهو المختص بالف مفردة في
اخره كالهوى والهدى والدنيا والاخرى وسمي مقصورا لان حركات
الاعراب قصرت عنه اي حبست والحبس القصر الحبس ومنه يقال
امراة مقصورة وقصيرة وقصورة قال الله تعالى حور مقصورات
في الخيام اي محبوسات وقال الشاعر

وانت التي حببت كل قصيرة * الي ولم يعلم بذاك القصائر
عنيت قصيرات الحجال ولم ارد * قصار الخطا شر النساء البهاتر

ويروى قصورة والبهاتر القصار ويروى البحاتر وهما بمعنى
واحد وهو على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخله
التنوين وذلك نحو هذه عصًا ورحًى ورايت عصًا ورحًى
ومررت بعصًا ورحًى والاصل فيه عصو ورحي الا ان الواو

والياء لما تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا الفين وحذف الالف منهما
لسكونها وسكون التنوين وكان حذفها اولى لما ذكرناه في حذف
الياء من نحو قاض فان وقفت على شي من هذا الضرب فقد اختلف
النحويون فيه على مذاهب فذهب سيبويه الى ان الوقف في حالة
الرفع والجر على الالف المبدلة من الحرف الاصلي وفي حالة النصب
على الالف المبدلة من التنوين حملا للمعتل على الصحيح وذهب ابو عثمان
المازني الى ان الوقف في الاحوال الثلاثة على الالف المبدلة
من التنوين لانهم انما خصوا الابدال بحال النصب في الصحيح لانه
يودي الى الالف التي هي اخف الحروف ولم يبدلوا في حال الرفع والجر
لانه يفضي الى اللبس والثقل وذلك غير موجود ههنا لان ما
قبل التنوين ههنا لا يكون الا مفتوحا فابدلوا منه الالف
لانه لا يجلب لبسا ولا يوجب ثقلا وذهب ابو سعيد السيرافي
الى ان الوقف في الاحوال الثلاثة على الالف المبدلة من الحرف
الاصلي وذلك لان بعض القرا يميلونها في قوله تعالى او اجد
على النار هدى ولو كانت مبدلة من التنوين لما جازت امالتها
الا ترى انك لو املت الالف في نحو رايت عمرا لكان غير جائز
فلما جازت امالتها ههنا دل على انها مبدلة من الحرف الاصلي
لا من التنوين، وغير المنصرف ما لم يلحقه التنوين وذلك نحو حبلى
وبشرى وسكرى وتثبت فيه الالف وصلا ووقفا اذ ليس يلحقه
تنوين تحذف من اجله فان لقيها ساكن من كلمة اخرى حذفت لالتقاء
الساكنين، فان قيل فلم اعربت الاسماء الستة المعتلة بالحروف
وهي اسماء مفردة. قيل انما اعربت بالحروف توطيدا لما ياتي
من باب التثنية والجمع. فان قيل فلم كانت هذه الاسماء

بالتوطيد

بالتوطيد اولى من غيرها قيل لان هذه الاسماء منها
ما تغلب عليه الاضافة ومنها ما يلزمه الاضافة.
فما تغلب عليه الاضافة ابوك واخوك وحموك وهنوك.
وما تلزمه الاضافة فوك وذو مال والاضافة فرع على
الافراد كما ان التثنية والجمع فرع على المفرد فلما وجدت
بينهما المشابهة من هذا الوجه كانت اولى من غيرها ولما وجب
ان تعرب بالحروف لهذه المشابهة اقاموا كل حرف مقام ما
يجانسه من الحركات فجعلوا الواو علامة للرفع والالف علامة
للنصب والياء علامة للجر. وذهب الكوفيون الى ان الواو
والضمة قبلها علامة للرفع والالف والفتحة قبلها علامة
للنصب والياء والكسرة قبلها علامة للجر فجعلوه معربا من
مكانين وقد بينا فساده في مسائل الخلاف بين البصريين
والكوفيين. وذهب بعض النحويين الى ان هذه الاسماء اذا كانت
في موضع رفع كان فيها نقل بلا قلب واذا كانت في موضع
نصب كان فيها قلب بلا نقل واذا كانت في موضع جر كان
فيها نقل وقلب الا ترى انك اذا قلت هذا ابوك كان الاصل
فيه ابوك فنقلت الضمة الى ما قبلها فكان فيه نقل بلا قلب — من الواو صح
واذا قلت رايت اباك فكان الاصل فيه ابوك فتحركت الواو
وانفتح ما قبلها فقلبت الواو الفا فكان فيه قلب بلا نقل
واذا قلت مررت بابيك كان الاصل فيه مررت بابوك فنقلت
الكسرة من الواو الى ما قبلها فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها فكان فيه نقل وقلب. وذهب بعض النحويين الى ان الواو
والالف والياء نشات من اشباع الحركات كقول الشاعر.

في احبابنا

الله يعلم انا في تلفتنا • يوم الفراق الى احبابنا صور •
واني حيثما يثني الهوى بصري • من حيثما سلكوا ادنو فانظور •
اراد فانظر فاشبع الضمة فنشات الواو وكما قال الاخر في اشباع الفتحة
وانت من الغوائل حين ترمي • ومن ذم الرجال بمنتزاح •
اراد بمنتزح فاشبع الفتحة فتولدت منها الالف وكما قال
الاخر في اشباع الكسرة • تنفي يداها الحصا في كل هاجرة • نفي الدراهيم تنقاد الصياريف •
اراد الصيارف فاشبع الكسرة فنشات اليا • والشواهد على
اشباع الفتحة والضمة والكسرة كثيرة جدا وهذا القول ضعيف
لان اشباع الحركات انما يكون في ضرورة الشعر كهذه الابيات
واما في حالة الاختيار فلا يجوز ذلك بالاجماع • فلما جاز ههنا
في حالة الاختيار ان تقول هذا ابوه ورايت اباه ومررت بابيه
دل على ان هذه الحروف ما نشات عن اشباع الحركات • وقد يحكى
عن بعض العرب انهم يقولون هذا ابك ورايت ابك ومررت
بابك من غير واو ولا الف ولا ياء • ويحكى ايضا عن بعض العرب
انهم يقولون هذا اباك ورايت اباك ومررت باباك بالالف
في حالة الرفع والنصب والجر كقوله • ان اباها وابا اباها • والذي
يعتمد عليه هو القول الاول • وقد بينا ذلك مستقصى في كتابنا
الموسوم بان يسمى في شرح الاسماء ان شاء الله تعالى باب

التثنية والجمع اذا قال قائل ما التثنية قيل التثنية صيغة مبنية
للدلالة على الاثنين • واصل التثنية العطف تقول قام الزيدان وذهب
العمران والاصل قام زيد وزيد وذهب عمرو وعمرو الا انهم حذفوا
احدهما وزادوا على الاخر زيادة دالة على التثنية طلبا للايجاز
والاختصار • والذي يدل على ان الاصل هو العطف انهم يفكون

التثنية

21

١٢

التثنية في حال الاضطرار ويعدلون عنها الى التكرار كقوله •
كان بين خلفها والخلف • كشة افعى في يبيس قف •
وكقول الاخر • كان بين فكها والفك • فارة مسك ذبحت في سك •
وقول الاخر • ليث وليث في محال ضنك • اراد ليثان الا انه عدل
الى التكرار في حالة الاضطرار لانه الاصل • فان قيل ما الجمع
قيل صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين
والاصل فيه ايضا العطف كالتثنية الا انهم لما عدلوا عن التكرار
في التثنية طلبا للاختصار كان ذلك في الجمع اولى • فان قيل
فلم كان اعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات قيل
لان التثنية والجمع فرع على المفرد والاعراب بالحروف فرع
على الحركات فكما اعرب المفرد الذي هو الاصل بالحركات التي هي
الاصل فكذلك اعراب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف
التي هي فرع فاعطي الفرع الفرع كما اعطي الاصل الاصل وكانت
الالف والواو واليا اولى من غيرها لانها اشبه الحروف بالحركات
فان قيل فلم خصوا التثنية في حالة الرفع بالالف والجمع
السالم بالواو واشركوا فيهما بين النصب والجر باليا قيل
انما خصوا التثنية بالالف والجمع بالواو لان التثنية اكثر من
الجمع لانها تدخل على من يعقل وعلى ما لا يعقل وعلى الحيوان وعلى غير
الحيوان من الجماد والنبات بخلاف الجمع السالم فانه في الاصل
لاولي العلم خاصة فلما كانت التثنية اكثر والجمع اقل جعلوا
الاخف وهو الالف للاكثر والاثقل وهو الواو للاقل ليعادلوا
بين التثنية والجمع وانما اشركوا فيها بين النصب والجر لان
التثنية والجمع لهما ستة احوال وليس الا ثلاثة احرف

فوقعت الشركة ضرورة فان قيل هل النصب محمول على الجر او الجر
محمول على النصب قيل بل النصب محمول على الجر لان دلالة اليا على
الجر اشبه من دلالتها على النصب لان اليا من جنس الكسرة
فالكسرة في الاصل تدل على الجر وكذلك ما اشبهها فان قيل
فلم حمل النصب على الجر دون الرفع قيل لخمسة اوجه الوجه الاول
ان الجر الزم للاسماء من الرفع لانه لا يدخل على الفعل فلما وجب
الحمل على احدهما كان حمله على الالزم اولى من حمله على غيره
والوجه الثاني انهما يقعان في الكلام فضلة الا ترى انك
تقول مررت فلا تفتقر الى ان تقول بزيد او نحوه كما انك تقول
اذا قلت رايت لا تفتقر الى ان تقول زيدا او نحوه والوجه
الثالث انهما يشتركان في الكناية نحو رايتك ومررت بك
والوجه الرابع انهما يشتركان في المعنى تقول مررت بزيد فيكون
بمعنى جزت بزيد والوجه الخامس ان الجر اخف من الرفع
فلما ارادوا الحمل على احدهما كان الحمل على الاخف اولى من الحمل على
الاثقل ويحتمل عندي وجها سادسا وهو ان النصب من اقصى
الحلق والجر من وسط الفم والرفع من الشفتين وكان النصب
الى الجر اقرب من الرفع لان اقصى الحلق اقرب الى وسط الفم
من الشفتين فلما ارادوا حمل النصب على احدهما كان حمله على
الاقرب اولى من حمله على الابعد والجار احق بصبغته والذي يدل
على اعتبار هذه المناسبة بينهما انهم لما حملوا النصب على الجر
في باب التثنية والجمع حملوا الجر على النصب في باب ما لا ينصرف
فان قيل فما حرف الاعراب في التثنية والجمع قيل اختلف
النحويون في ذلك فذهب سيبويه الى ان الالف والواو والياء
هي حروف الاعراب وذهب ابو الحسن الاخفش وابو العباس

المبرد

المبرد ومن تابعهما الى انها تدل على الاعراب وليست باعراب ولا حروف
اعراب وذهب ابو عمر الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب
وذهب قطرب والفرا والزيادي الى انها هي الاعراب والصحيح
هو الاول واما من ذهب الى انها تدل على الاعراب وليست
بحروف اعراب ففاسد لانه لا يخلو اما ان تدل على الاعراب
في الكلمة او في غيرها فان كانت تدل على الاعراب في الكلمة
فلا بد من تقديره فيها فيرجع هذا القول الى القول الاول
وهو مذهب سيبويه وان كانت تدل على الاعراب في غير الكلمة
فليس بصحيح لانه يودي الى ان تكون التثنية والجمع مبنيين وليس
بمذهب لقائل هذا القول والى ان يكون اعراب الكلمة غيرها
اعرابها وذلك محال واما من ذهب الى ان انقلابها هو الاعراب
فقد ضعفه بعض النحويين لانه يودي الى ان تكون التثنية والجمع
مبنيين في حالة الرفع لانه لم ينقلب عن غيره اذ اول احوال الاسم
الرفع وليس من مذهب هذا القائل بناء التثنية والجمع
في حال من الاحوال واما من ذهب الى انها بنفسها هي الاعراب
فظاهر الفساد وذلك لان الاعراب لا يخل سقوطه ببناء
الكلمة ولو اسقطنا هذه الاحرف لبطل معنى التثنية
والجمع واختل معنى الكلمة فدل على انها ليست باعراب وانما
هي حروف اعراب على ما بيناه فان قيل فلم فتحوا ما قبل ياء
التثنية دون الجمع قيل لثلاثة اوجه الوجه الاول ان التثنية
اكثر من الجمع على ما بينا فلما كانت التثنية اكثر من الجمع
والجمع اقل اعطوا الاكثر الحركة الخفيفة وهي الفتح والاقل الحركة
الثقيلة وهي الكسر والوجه الثاني ان حرف التثنية لما ريد

٩ لعلها من جنس الكسرة
عبارة ه
٧ لعلها مررت زيدا
موقفه
حركة الخفة

على الواحد للدلالة على التثنية اشبه تاء التانيث التي تزاد
على الواحد للدلالة على التانيث وتاء التانيث يفتح ما قبلها
فكذلك ما اشبهها وكانت التثنية اولى بالفتح لهذا المعنى
من الجمع لانها قبل الجمع والوجه الثالث ان بعض علامات
التثنية الالف والالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا ففتحوا
ما قبل اليا لئلا يختلف اذ لا علة ههنا توجب المخالفة
فان قيل فلم ادخلت النون في التثنية والجمع قيل اختلف
النحويون في ذلك فذهب سيبويه الى انها بدل من الحركة والتنوين
وذهب بعض النحويين الى انها تكون على ثلاثة اضرب فتارة
تكون بدلا من الحركة والتنوين وتارة تكون بدلا من الحركة
دون التنوين وتارة تكون بدلا من التنوين دون الحركة
فكونها بدلا من الحركة والتنوين ففي نحو رجلان وفرسان وكونها
بدلا من الحركة دون التنوين ففي نحو الرجلان والفرسان
وكونها بدلا من التنوين فقط ففي نحو حبليان وعصوان وذهب
بعض الكوفيين الى انها زيدت للفرق بين التثنية وبين
الواحد المنصوب في نحو قولك رايت زيدا فان قيل
فلم كسروا نون التثنية وفتحوا نون الجمع قيل للفرق بينهما
فان قيل فما الحاجة للفرق بينهما مع تباين صيغتيهما
قيل لانهم لو لم يكسروا نون التثنية لالتبس جمع المقصور
في حالتي النصب والجر بتثنية الصحيح الا ترى انك تقول
في جمع مصطفى رايت مصطفين ومررت بمصطفين قال الله
تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار فلفظ مصطفين
كلفظ زيدين فلو لم تكسر نون التثنية وتفتح نون الجمع
لالتبس

لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية فان قيل فهلا عكسوا ففتحوا
نون التثنية وكسروا نون الجمع وكان الفرق بينهما حاصلا قيل
لثلاثة اوجه الوجه الاول ان نون التثنية تقع بعد الف
او يا مفتوح ما قبلها فلم يستثقلوا فيها الكسرة واما نون
الجمع فانها تقع بعد واو مضموم ما قبلها او يا مكسور ما قبلها
فاختاروا لها الفتحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو
والضمة واليا والكسرة ولو عكسوا ذلك لادى الى الاستثقال
اما التوالي الاجناس واما الخروج من ضم الى كسر والوجه
الثاني ان التثنية قبل الجمع والاصل في التقاء الساكنين
الكسر فحركت نون التثنية بما وجب لها في الاصل وفتحت
نون الجمع لان الفتح اخف من الضم والوجه الثالث ان الجمع
اثقل من التثنية والكسر اثقل من الفتح فاعطوا الاخف
الاثقل والاثقل الاخف ليعادلوا بينهما فان قيل
فلم قلتم ان الاصل في الجمع السالم ان يكون لمن يعقل قيل
تفضيلا لهم لانهم المقدمون على سائر المخلوقات بتكريم الله
عز وجل وتفضيله اياهم قال الله تعالى ولقد كرمنا بني ادم
وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم
على كثير ممن خلقنا تفضيلا فان قيل فلم جا هذا الجمع في الاعداد
من العشرين الى التسعين لان العدد لما كان يقع على من يعقل
نحو عشرون رجلا وعلى من لا يعقل نحو عشرون ثوبا وكذلك
الى التسعين غلب جانب من يعقل على ما لا يعقل كما تغلب
المذكر على المونث في نحو اخواك هند وعمرو وما اشبه ذلك
فان قيل فمن اين جا هذا الجمع في قوله تعالى فقال لها

لعلها بعد صحا د لعلها الفقيه

فان قيل لما جا هذا الجمع في الاعداد
من العشرين الى التسعين الى اخره

وللارض ائتيا طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين قيل لانه
لما وصفها بالقول والقول من صفات من يعقل اجراهما مجرى
من يعقل وعلى هذا قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا
والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين لما لانه لما وصفها بالسجود
وهو من صفات من يعقل اجراهما مجرى من يعقل فلهذا
جمعت جمع من يعقل فان قيل فلم جاء هذا الجمع في قولهم
في جمع ارض ارضون وفي جمع سنة سنون قيل لان الاصل في
ارض ارضة بدليل قولهم في التصغير اريضة وكان القياس
يقتضي ان يجمع بالالف والتاء الا انهم لما حذفوا التاء من ارض
جمعوه بالواو والنون تعويضا عن حذف التاء وتخصيصا بشيء
لا يكون في سائر اخواته وكذلك الاصل في سنة سنوة بدليل
قولهم في الجمع سنوات او سنهة على قول بعضهم الا انهم لما حذفوا
اللام جمعوه بالواو والنون تعويضا من حذف اللام وتخصيصا
له بشيء لا يكون في التام وهذا التعويض تعويض جواز لا تعويض
وجوب لانهم لا يقولون في جمع شمس شمسون ولا في جمع غد
غدون ولهذا لما كان هذا في ارض وسنة على خلاف الاصل
ادخل فيه ضرب من التكسير ففتحت الراء من ارضون وكسرت
السين من سنون اشعارا بانه جمع جمع السلامة على خلاف
الاصل فاعرفه ان شاء الله تعالى باب جمع التانيث
ان قال قائل لم زادوا في اخر هذا الجمع الفا وتاء نحو مسلمات وصالحات
قيل لان اولى ما تزاد حروف المد واللين وهي الالف والياء
والواو وكانت الالف اولى من الواو والياء لانها اخف

منها

منهما ولم يجز زيادة احدهما معها لانه كان يودي الى ان ينقلب عن
اصله لانه كان يقع طرفا وقبله الف زايدة فتنقلب همزة فزادوا
التاء بدلا عن الواو لانها تبدل منها كثيرا نحو تراث وتجاه وتهمة
وتخمة وتكلة وما اشبه ذلك والاصل في مسلمات وصالحات
مسلمتات وصالحتات الا انهم حذفوا التاء كيلا يجمعوا بين
علامتي التانيث في كلمة واحدة فاذا كانوا قد حذفوا التاء مع
المذكر في قولهم رجل بصري وكوفي في النسب الى البصرة والكوفة
والاصل بصرتي وكوفتي كيلا يقولوا في المونث امراة بصرتية
وكوفتية فيجمعوا بين علامتي تانيث فلان يحذفوها هاهنا
مع تحقق الجمع كان ذلك من طريق الاولى فان قيل فلم كان
حذف التاء الاولى اولى قيل لانها تدل على التانيث فقط والثانية
تدل على الجمع والتانيث فلما كان في الثانية زيادة معنى كان تبقيتها
وحذف الاولى اولى فان قيل فلم لم يحذفوا الالف في جمع حبلى
كما حذفوا التاء فيقولون حبلات كما قالوا مسلمات قيل
لان الالف تتنزل منزلة حرف من نفس الكلمة لانها صيغت عليها
في اول احوالها واما التاء فليست كذلك لانها ما صيغت عليها
الكلمة في اول احوالها وانما هي بمنزلة اسم ضم الى اسم كحضرموت
وبعلبك وما اشبه ذلك فان قيل فلم وجب قلب الالف
قيل لانها لو لم تقلب لكان ذلك يودي الى حذفها لانها ساكنة والف
الجمع بعدها ساكنة والساكنان لا يجتمعان فوجب حذفها لالتقاء
الساكنين فان قيل فلم قلبت الالف ياء فقيل حبليات ولم
تقلب واوا قيل لوجهين احدهما ان التاء تكون علامة
للتانيث والواو ليست كذلك فلما وجب قلب الالف الى احدهما

خ الفا خ وتكاه

كان قلبها الى الياء اولى من قلبها الى الواو والوجه الثاني ان الياء
اخف من الواو والواو اثقل فلما وجب قلبها الى احدهما كان قلبها
الى الاخف اولى من قلبها الى الاثقل فان قيل فلم قلبوا الهمزة
واوا في جمع صحرا فقالوا صحراوات قيل لوجهين احدهما
انهم لما ابدلوا من الواو همزة في نحو اقتت واجوه ابدلوا
الهمزة ههنا واوا لضرب من التقاص والتعويض والوجه
الثاني انهم انما ابدلوها واوا ولم يبدلوها ياء لان الواو
ابعد من الالف والياء اقرب اليه منها فلو ابدلوها ياء لادى
ذلك الى ان يقع ياء بين الفين فكان اقرب الى اجتماع الامثال
وهم انما قلبوا الهمزة فرارا من اجتماع الامثال لانها تشبه الالف
وقد وقعت بين الفين فاذا كانت الهمزة انما وجب قلبها
فرارا من اجتماع الامثال وجب قلبها واوا لانها ابعد من
الياء الى اجتماع الامثال فان قيل لم حمل النصب على
الجر في جمع المذكر الذي في هذا الجمع قيل لانه لما وجب
حمل النصب على الجر في جمع المذكر الذي هو الاصل وجب ايضا
حمل النصب على الجر في جمع المونث الذي هو الفرع حملا للفرع
على الاصل واذا كانوا قد حملوا اعد وتعد ونعد على
يعد في الاعتلال وان لم يكن فرعا عليه فلان يحمل المونث
على جمع المذكر وهو فرع عليه كان ذلك من طريق الاولى
فاعرفه ان شاء الله باب جمع التكسير ان قال قائل لم سمي
جمع التكسير قيل انما سمي بذلك على التشبيه بتكسير الانية لان
تكسيرها انما هو ازالة التيام اجزائها فلما ازيل نظم الواحد

وفك

وفك نضده في هذا الجمع سمي جمع التكسير وهو على اربعة اضرب احدها
ان يكون لفظ الجمع اكثر من لفظ الواحد والثاني ان يكون لفظ الواحد
اكثر من لفظ الجمع والثالث ان يكون مثله في الحروف دون الحركات
والرابع ان يكون مثله في الحروف والحركات فاما ما لفظ الجمع
اكثر من لفظ الواحد فنحو رجل ورجال ودرهم ودراهم واما ما كان
لفظ الواحد اكثر من لفظ الجمع فنحو كتاب وكتب وازار وازر
واما ما كان لفظ الجمع كلفظ الواحد في الحروف دون الحركات
فنحو أَسَد وأُسْد ووَثَن ووُثْن واما ما كان لفظ الجمع مثل
لفظ الواحد في الحروف والحركات فنحو الفلك فانه يكون واحدا
ويكون جمعا فاما كونه واحدا فنحو قوله عز وجل في الفلك
المشحون فانه اراد به الواحد ولو اراد به الجمع لقال المشحونة
واما كونه جمعا فنحو قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم
وقال تعالى والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس فاراد
به الجمع لقوله وجرين بهم والتي تجري غير ان الضمة فيه اذا كان
واحدا غير الضمة فيه اذا كان جمعا وان كان اللفظ واحدا لان
الضمة فيه اذا كان واحدا كالضمة في قفل وقلب واذا كان جمعا
كانت الضمة فيه كالضمة في كتب وازر وكذلك قولهم هجان ودلاص
يكون واحدا ويكون جمعا تقول ناقة هجان ونوق هجان ودرع
دلاص ودروع دلاص واذا كان واحدا كانت الكسرة فيه كالكسرة
في كتاب واذا كان جمعا كانت الكسرة فيه كالكسرة في كلاب والهجان
الكريم من الابل والدلاص الدرع البراقة ويقال دلاص ودلامص
ودمالص ودملص ودلمص بمعنى واحد فاعرفه ان شاء الله تعالى
باب المبتدا ان قال قائل ما المبتدا قيل كل اسم عريته

من العوامل اللفظية لفظا او تقديرا فقولنا اللفظية احترازا لان
العوامل تنقسم الى قسمين الى عامل لفظي والى عامل معنوي فاما اللفظي
فنحو كان واخواتها وان واخواتها وظننت واخواتها وقولنا لفظا
او تقديرا احترازا من تقدير الفعل في نحو قوله اذا السماء انشقت وما
اشبه ذلك واما المعنوي فلم يات الا في موضعين عند سيبويه
واكثر البصريين هذا احدهما وهو الابتدا والثاني وقوع الفعل المضارع
موقع الاسم في نحو مررت برجل يكتب فارتفع يكتب لوقوعه
موقع كاتب واضاف ابو الحسن الاخفش اليهما موضعا ثالثا
وهو عامل الصفة فذهب الى ان الاسم يرتفع لكونه صفة
لمرفوع وينصب لكونه صفة لمنصوب وينجر لكونه صفة لمجرور
وكونه صفة في هذه الاحوال معنى يعرف بالقلب وليس للفظ فيه
حظ وسيبويه واكثر البصريين يذهبون الى ان العامل في الصفة
هو العامل في الموصوف ولهذا موضع نذكره فيه ان شاء الله تعالى
فان قيل بماذا يرتفع الاسم المبتدا قيل اختلف النحويون
في ذلك فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين الى انه يرتفع
بتعريه من العوامل اللفظية وذهب بعض النحويين الى انه
يرتفع بما في النفس من معنى الاخبار عنه وقد ضعفه بعض
النحويين وقال لو كان الامر كما زعم لوجب ان لا ينتصب اذا
دخل عليه عامل النصب لان دخوله عليه لم يغير معنى الاخبار
عنه ولوجب ان لا يدخل مع بقائه فلما جاز ذلك دل على
فساد ما ذهب اليه واما الكوفيون فذهبوا الى انه يرتفع
بالخبر وزعموا انهما يترافعان كل واحد منهما يرفع الاخر

وقد

وقد بينا فساده لك في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين
فان قيل فلم جعلتم التعري عاملا وهو عبارة عن عدم العوامل
قيل لان العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول
حقيقة وانما هي امارات وعلامات فاذا ثبت ان العوامل
في محل الاجماع انما هي امارات وعلامات فالعلامة تكون بعدم
شيء كما تكون بوجود شيء الا ترى انه لو كان معك ثوبان
واردت ان تميز احدهما عن الاخر لكنت تصبغ احدهما مثلا وتترك
صبغ الاخر فيكون عدم الصبغ في احدهما كصبغ الاخر فتبين
بهذا ان العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء
واذا ثبت هذا جاز ان يكون التعري من العوامل اللفظية
عاملا فان قيل فلم خص المبتدا بالرفع دون غيره قيل
لثلاثة اوجه احدها ان المبتدا وقع في اقوى احواله وهو الابتدا
فاعطي اقوى الحركات وهو الرفع والوجه الثاني ان المبتدا
اول والرفع اول فاعطي الاول الاول والوجه الثالث ان
المبتدا مخبر عنه كما ان الفاعل مخبر عنه والفاعل مرفوع فكذ لك
ما اشبهه فان قيل لماذا لا يكون المبتدا في الامر العام
الا معرفة قيل لان المبتدا مخبر عنه والاخبار عن من لا
يعرف لا فائدة فيه فان قيل فهل يجوز تقديم خبر المبتدا
عليه نحو قائم زيد قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
البصريون الى انه جائز وذهب الكوفيون الى انه غير جائز وانه اذا
تقدم عليه الخبر يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله وقالوا لو جوزنا
تقديم خبر المبتدا عليه لادى ذلك الى تقديم ضمير الاسم
على ظاهره وذلك لا يجوز وهذا الذي ذهبوا اليه فاسد

وذلك لان اسم الفاعل اضعف من الفعل في العمل لانه
فرع عليه فلا يعمل حتى يعتمد ولم يوجد ههنا فوجب ان لا يعمل
وقولهم ان هذا يودي الى تقديم ضمير الاسم على ظاهره فاسد
ايضا لانه وان كان مقدما لفظا الا انه موخر تقديرا واذا
كان مقدما في اللفظ موخرا في التقدير كان تقديمه جائزا
قال الله تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى والهاء في
نفسه ضمير موسى وان كان في اللفظ مقدما على موسى الا انه
لما كان موسى مقدما في التقدير والضمير في التقدير التاخير
كان ذلك جائزا وكذلك ههنا والذي يدل على جواز ذلك
وقوع الاجماع على جواز ضرب غلامه زيد وهذا بين ولذلك
اختلفوا في الظرف اذا كان متقدما على المبتدا نحو عندك زيد
فذهب البصريون الى انه في موضع الخبر كما لو كان متاخرا وذهب
الكوفيون الى ان المبتدا يرتفع بالظرف ويخرج عن كونه مبتدا ووافقهم
على ذلك ابو الحسن الاخفش في احد قوليه وفي هذه المسلة
كلام طويل بيناه في المسائل الخلافية لا يليق ذكره بهذا المختصر
والله اعلم **باب خبر المبتدا** ان قال قائل على كم ضربا
ينقسم خبر المبتدا قيل على ضربين مفرد وجملة فان قيل
فعلى كم ضرب ينقسم المفرد قيل على ضربين احدهما ان يكون اسما
غير صفة والاخر ان يكون صفة اما الاسم غير الصفة فنحو زيد
اخوك وعمرو غلامك فزيد مبتدا واخوك خبره وكذلك عمرو مبتدا
وغلامك خبره وليس في شيء من هذا النحو ضمير يرجع الى المبتدا
عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان فيه ضميرا يرجع الى المبتدا
وبه قال علي بن عيسى الرماني من البصريين والاول هو الصحيح

لان

لان هذه اسماء محضة والاسماء المحضة لا تتضمن الضمائر
واما ما كان صفة فنحو زيد ضارب وعمرو حسن وما اشبه ذلك
ولا خلاف بين النحويين في ان هذا النحو يتحمل ضميرا يرجع الى المبتدا
لانه يتنزل منزلة الفعل ويتضمن معناه فان قيل على كم ضرب
تنقسم الجملة قيل على ضربين جملة اسمية وجملة فعلية فاما
الجملة الاسمية فما كان الجزء الاول منها اسما وذلك نحو زيد
ابوه منطلق فزيد مبتدا اول وابوه مبتدا ثاني ومنطلق خبر
عن المبتدا الثاني والمبتدا الثاني وخبره خبر عن المبتدا الاول
واما الجملة الفعلية فما كان الجزء الاول منها فعلا وذلك نحو
زيد ذهب غلامه ابوه وعمرو ان تكرمه يكرمك وما اشبه
ذلك واما الظرف وحرف الجر فاختلف النحويون فيهما فذهب سيبويه
وجماعة من النحويين الى انهما يعدان من الجمل لانهما يقدر معهما
الفعل فاذا قال زيد عندك وعمرو في الدار كان التقدير زيد
استقر عندك وعمرو استقر في الدار وذهب بعض النحويين الى
انهما يعدان من المفردات لانهما يقدر معهما مستقر وهو اسم
الفاعل واسم الفاعل لا يكون مع الضمير جملة والصحيح ما ذهب
اليه سيبويه ومن تابعه والدليل على ذلك انا وجدنا الظرف
وحرف الجر يقعان صلة للاسماء الموصولة نحو الذي والتي ومن
وما وما اشبه ذلك تقول الذي عندك زيد والذي في الدار
عمرو وكذلك سائرها ومعلوم ان الصلة لا تكون الا جملة فاذا
وجدناهم يصلون بهما الاسماء الموصولة دلنا ذلك على
انهما يعدان من الجمل لا من المفردات وان التقدير استقر
دون مستقر لان استقر يصلح ان يكون صلة لانه جملة

ومستقر لا يصلح ان يكون صلة لانه مفرد ولا بد في هذا النحو
اعني الجملة من ضمير يعود الى المبتدا تقول زيد ابوه منطلق فيكون
العائد الى المبتدا الهاء في ابوه فاما قولهم السمن منوان
بدرهم ففيه ضمير محذوف يرجع الى المبتدا والتقدير فيه منوان
منه بدرهم وانما حذف تخفيفا للعلم به ولو قلت زيد
انطلق عمرو لم يجز فلو اضفت الى ذلك اليه او معه صحت
المسئلة لانه قد رجع من اليه او معه ضمير الى المبتدا
وعلى هذا قياس كل جملة وقعت خبر المبتدا وانما وجب
ذلك ليرتبط الكلام الثاني بالاول ولو لم يرجع منه
ضمير الى الاول لم يكن اولى به من غيره فتبطل فائدة الخبر
فان قيل فلم اذا كان المبتدا جثة جاز ان يقع في خبره
ظرف المكان دون ظرف الزمان قيل انما جاز ان يقع
في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان لان في وقوع ظرف
المكان خبرا عنه فائدة وليس في وقوع ظرف الزمان خبرا
عنه فائدة الا ترى انك تقول في ظرف المكان زيد امامك
فيكون مفيدا لانه يجوز ان لا يكون امامك ولو قلت
في ظرف الزمان زيد يوم الجمعة لم يكن مفيدا لانه لا يجوز
ان يخلو عن يوم الجمعة وحكم الخبر ان يكون مفيدا فان قيل
فكيف جاز الاخبار عنه بظرف الزمان في قولهم الليلة
الهلال قيل انما جاز لان التقدير فيه الليلة حدوث
الهلال او طلوع الهلال فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه والحدوث والطلوع حدث ويجوز ان يكون خبر
المبتدا ظرف زمان اذا كان المبتدا حدثا كقولك الصلح

يوم

يوم الجمعة والقتال يوم السبت وما اشبه ذلك لان في وقوعه خبرا
عنه فائدة فان قيل فما العامل في خبر المبتدا قيل اختلف
النحويون في ذلك فذهب الكوفيون الى ان عامله المبتدا
على ما ذكرنا واما البصريون فاختلفوا فذهب قوم الى ان الابتدا
وحده هو العامل في الخبر لانه لما وجب ان يكون عاملا في
المبتدا وجب ان يكون عاملا في الخبر قياسا على العوامل اللفظية
التي تدخل على المبتدا وذهب قوم الى ان الابتدا عمل في المبتدا
والمبتدا عمل في الخبر وذهب سيبويه وجماعة معه الى ان العامل
في الخبر هو الابتدا والمبتدا جميعا لان الابتدا لا ينفك عن المبتدا
ولا يصلح للخبر معنى الا بهما فدل على انهما العاملان فيه والذي
اختاره ان العامل في الحقيقة هو الابتدا وحده دون المبتدا
وذلك لان الاصل في الاسماء ان لا تعمل واذا قلت ان الابتدا
له تاثير في العمل فاضافة ما لا تاثير له الى ما له تاثير لا تاثير له
والتحقيق فيه ان تقول ان الابتدا يعمل في الخبر بواسطة المبتدا
لان المبتدا مشارك له في العمل وفي كل واحد من هذه المذاهب
كلام لا يليق بهذا المختصر

باب الفاعل

اذا قال قائل
ما الفاعل قيل كل اسم ذكرته بعد فعل واسندت ذلك الفعل
الى ذلك الاسم نحو قام زيد وذهب عمرو فان قيل فلم
كان اعرابه الرفع قيل فرقا بينه وبين المفعول فان قيل
فهلا عكسوا وكان الفرق واقعا قيل لخمسة اوجه الوجه الاول
ان الفعل لا يكون له الا فاعل واحد ويكون له مفعولات كثيرة
فمنه ما يتعدى الى مفعول واحد ومنه ما يتعدى الى مفعولين
ومنه ما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل مع انه يتعدى الى خمسة

اشيا وهي المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول له والحال وليس له الا فاعل واحد وكذلك كل فعل لازم يتعدى الى هذه الخمسة وليس له ايضا الا فاعل واحد فاذا ثبت هذا وان الفاعل اقل من المفعول فالرفع اثقل والفتح اخف فاعطوا الاقل الاثقل والاكثر الاخف ليكون ثقل الرفع موازنا لقلة الفاعل وخفة الفتح موازنة لكثرة المفعول والوجه الثاني ان الفاعل يشبه المبتدا والمبتدا مرفوع فكذلك ما اشبهه ووجه الشبه ان الفاعل يكون هو والفعل جملة كما يكون المبتدا مع الخبر جملة فلما ثبت للمبتدا الرفع حمل الفاعل عليه والوجه الثالث ان الفاعل اقوى من المفعول فاعطي الفاعل الذي هو اقوى الاقوى وهو الرفع واعطي المفعول الذي هو الاضعف الاضعف وهو النصب والوجه الرابع ان الفاعل اول والرفع اول والمفعول اخر والنصب اخر فاعطي الاول الاول والاخر الاخر والوجه الخامس ان هذا السؤال لا يلزم اذ لم يكن الغرض الا مجرد الفرق وقد حصل وبيان ان هذا السؤال لا يلزم انا لو عكسنا على ما اورده السائل فنصبنا الفاعل ورفعنا المفعول لقال الاخر فهلا عكستم فيؤدي الى ان ينقلب السؤال والسؤال متى انقلب كان مردودا وهذا الوجه ينبغي ان يكون مقدما من جهة النظر لترتيب الايراد وانما اخرناه لانه تبعيد من التحقيق فان قيل بماذا يرتفع الفاعل قيل يرتفع باسناد الفعل اليه لانه احدث فعلا في الحقيقة والذي يدل على ذلك انه يرتفع في النفي كما يرتفع في الايجاب تقول ما قام زيد ولم يذهب عمرو فترفعه وان كنت قد نفيت عنه

القيام

القيام كما لو اوجبته له نحو قام زيد وذهب عمرو وما اشبه ذلك فان قيل لم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل قيل لان الفاعل تنزل منزلة الجزء من الفعل والدليل على ذلك من سبعة اوجه احدها انهم يسكنون لام الفعل اذا اتصل به ضمير الفاعل قال الله تعالى واذ واعدنا موسى اربعين ليلة لئلا يتوالى اربع متحركات لوازم في كلمة واحدة اذ ليس في كلامهم توالي اربع متحركات لوازم في كلمة واحدة الا ان يحذف من الكلمة للتخفيف نحو علبط وعجلط وعلبط فلولم ينزلوا ضمير الفاعل منزلة حرف من سنخ الفعل والا لما سكنوا لامه الا ترى ان ضمير المفعول لا يسكن له لام الفعل اذا اتصل به لانه في نية الانفصال قال الله تعالى واذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا فلم يسكن اذ كان في نية الانفصال بخلاف قوله تعالى واذ وعدنا موسى لانه في نية الاتصال والوجه الثاني انهم جعلوا النون في الخمسة الامثلة علامة الرفع وحذفها علامة الجزم والنصب فلولا انهم جعلوا هذه الضماير التي هي الالف والواو والياء في تفعلان ويفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا امراة بمنزلة حرف من سنخ الكلمة والا لما جعلوا الاعراب بعده والوجه الثالث انهم قالوا قامت هند فالحقوا التاء بالفعل والفعل لا يونث وانما التانيث للاسم فلولم يجعلوا الفاعل بمنزلة جزء من الفعل والا لما جاز الحاق علامة التانيث به والوجه الرابع انهم قالوا في النسب الى كنت كنتي كقول الشاعر

فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن

قوله علبط قال في القاموس العلبط كهدبد وعلابط ... ا ه

فاثبتوا الياء ولو لم تنزل منزلة حرف من سنخ الكلمة والا لما
جاز اثباتها والوجه الخامس انهم قالوا حبذا وهي مركبة من
فعل وفاعل فجعلوهما بمنزلة فقيل لها اسم واحد وحكم على
موضعه بالرفع على الابتدا والوجه السادس انهم قالوا زيد
ظننت قائم فالغوها والالغاء انما يكون للمفردات لا للجمل
فلو لم تنزل الفعل مع الفاعل بمنزلة كلمة واحدة والا لما جاز
الالغاء والوجه السابع انهم قالوا للواحد قفا على التثنية
لان المعنى قف قف قال الله تعالى القيا في جهنم فثنى
وان كان الخطاب لملك واحد لان المراد الق الق والتثنية
ليست للافعال وانما هي للاسماء فلو لم تنزل الاسم بمنزلة
بعض الفعل والا لما جاز تثنية باعتباره فاذا ثبت بهذه الاوجه
ان الفاعل تنزل بمنزلة الجزء من الفعل لم يجز تقديمه عليه
فان قيل لم زعمتم ان قول القائل زيد قام مرفوع بالابتدا
دون الفعل وما الفصل بين قولنا زيد ضرب وضرب زيد
قيل لوجهين احدهما ان من شرط الفاعل ان لا يقوم
غيره مقامه مع وجوده نحو قولك قام زيد فلو كان
تقديم زيد على الفعل بمنزلة تاخيره لاستحال قولك
زيد قام اخوه وعمرو انطلق غلامه ولما جاز ذلك دل
على انه لم يرتفع بالفعل بل بالابتدا والوجه الثاني انه لو كان
الامر على ما زعمتم لوجب ان لا يختلف حال الفعل وكان ينبغي
ان تقول الزيدان قام والزيدون قام كما تقول قام الزيدان
وقام الزيدون فلما لم يقل الا الزيدان قاما والزيدون
قاموا دل على انه يرتفع بالابتداء دون الفعل فان قيل

فلم

فلم استتر ضمير الواحد نحو زيد قام وظهر ضمير الاثنين نحو الزيدان قاما
وضمير الجماعة نحو الزيدون قاموا قيل لان الفعل لا يخلو
من فاعل واحد وقد يخلو من اثنين وجماعة فاذا قدمنا اسما
مفردا على الفعل نحو زيد قام لم نحتج الى اظهار ضميره لاحاطة العلم
بانه لا يخلو من فاعل واحد واذا قدمنا اسما مثنى على الفعل نحو
الزيدان قاما او مجموعا نحو الزيدون قاموا وجب اظهار ضمير
التثنية والجمع لانه قد يخلو من ذلك فلو لم يظهر ضميرهما لوقع
الالتباس ولم يعلم ان الفعل لاثنين او جماعة فافهمه ان شاء الله تعالى

باب المفعول به

ان قال قائل ما المفعول به قيل كل اسم تعدى
اليه فعل فان قيل فما العامل في المفعول قيل اختلف النحويون
في ذلك فذهب اكثر النحويين الى ان العامل في المفعول هو الفعل
فقط وذهب بعض النحويين الى ان العامل فيه الفعل والفاعل معا والقول
الصحيح هو الاول وهذا القول ليس بصحيح وذلك لان الفاعل
اسم كما ان المفعول كذلك فاذا استويا في الاسمية والاصل
في الاسم ان لا يعمل فليس عمل احدهما في صاحبه اولى من الاخر واذا
ثبت هذا واجمعنا على ان الفعل له تاثير في العمل فاضافة ما لا
تاثير له في العمل الى ما له تاثير لا تاثير له فدل على ان العامل هو
الفعل فقط وهو على ضربين فعل متعد بغيره وفعل متعد
بنفسه فاما ما يتعدى بغيره فهو الفعل اللازم ويتعدى
بثلاثة اشياء وهي الهمزة والتضعيف نحو خرج المتاع وخرجته
وحرف الجر نحو ~~نحو~~ خرج زيد وخرجت به وكذلك فرح زيد
وفرحته وفرحت به وما اشبه ذلك واما المتعدي بنفسه
فعلى ثلاثة اضرب ضرب يتعدى الى مفعول واحد كقولك ضرب

ومعنا المجر فالهمزة نحو
خرج زيد واخرجته عمرو

زيد عمرا واكرم عمرو بشرا كريما وضرب يتعدى الى مفعولين
كقولك اعطيت زيدا درهما وظننت زيدا قائما وضرب يتعدى
الى ثلاثة مفاعيل كقولك اعلم الله زيدا عمرا خير الناس ونبأ الله
عمرا بشرا كريما وهذا الضرب منقول بالهمزة والتضعيف مما
يتعدى الى مفعولين ولا يجوز الاقتصار على احدهما لان كل واحد
من هذه الاشيا الثلاثة المتقدمة التي هي الهمزة والتضعيف
وحرف الجر كما انها تنقل الفعل اللازم من اللزوم الى التعدي
فكذلك اذا دخلت على الفعل المتعدي فانها تزيده مفعولا
فان كان يتعدى الى مفعول واحد صار يتعدى الى مفعولين
كقولك في ضرب زيد عمرا اضربت زيدا عمرا وفي حفر زيد
بئرا احفرت زيدا بئرا وما اشبه ذلك وان كان يتعدى
الى مفعولين صار متعديا الى ثلاثة مفاعيل ونحو على ما قدمناه
فاعرفه ان شاء الله تعالى **باب ما لم يسم فاعله** ان قال
قائل لم لم يسم الفاعل قيل لان العناية قد تكون بذكر المفعول
كما تكون بذكر الفاعل وقد تكون للجهل بالفاعل وقد تكون
للاختصار والايجاز الى غير ذلك فان قيل ولم كان ما لم
يسم فاعله مرفوعا قيل لانهم لما حذفوا الفاعل اقاموا
المفعول مقامه فارتفع باسناد الفعل اليه كما كان يرتفع الفاعل
فان قيل ولم اذا حذف الفاعل وجب ان يقام اسم اخر
مقامه قيل لان الفعل لا بد له من فاعل لئلا يبقى الفعل
حديثا عن غير محدث عنه فلما حذف الفاعل ههنا وجب ان
يقام اسم اخر مقامه ليكون الفعل حديثا عنه وهو المفعو
فان قيل فكيف يقام المفعول مقام الفاعل وهو ضده
في المعنى قيل هذا غير غريب في الاستعمال فانه اذا

جاز

جاز ان يقال مات زيد وسمي زيد فاعلا ولم يحدث بنفسه الموت وهو
مفعول في المعنى جاز ان يقام المفعول ههنا مقام الفاعل وان كان
مفعولا في المعنى والذي يدل على ان المفعول ههنا اقيم مقام الفاعل
ان الفعل اذا كان يتعدى الى مفعول واحد لم يتعد الى مفعول البتة
كقولك في ضرب زيد عمرا واكرم بكر بشرا اضرب عمرو واكرم بشر واذا كان
يتعدى الى مفعولين صار يتعدى الى مفعول واحد كقولك في اعطيت زيدا
درهما وظننت عمرا قائما اعطي زيد درهما وظن عمرو قائما ولو قلت ظن
قائم عمرا كان جائزا لزوال اللبس ولو قلت في ظننت زيدا اباك ظن
ابوك زيدا لم يجز وذلك لان قولك ظننت زيدا اباك ظن يؤذن
بان زيدا معلوم والابوة مظنونة فلو اقيم الاب مقام الفاعل
لانعكس المعنى وصارت الابوة معلومة وزيد مظنونا وذلك لا يجوز
وكذلك تقول اعطي زيد درهما واعطي درهم زيدا فيكون جائزا لعدم
الالتباس ولو قلت في اعطيت زيدا غلاما اعطي غلام زيدا لم يجز لان
كل واحد منهما ان يكون الاخذ فلو اقيم غلام مقام الفاعل لم نعلم الاخذ
من الماخوذ فلهذا كان ممتنعا وكذلك ان كان الفعل يتعدى الى ثلاثة
مفاعيل صار يتعدى الى مفعولين كقولك في اعلم الله زيدا عمرا خير الناس
اعلم زيد عمرا خير الناس لقيام المفعول الاول مقام الفاعل وكان
هو الاولى لانه فاعل في المعنى فدل على ان المفعول ههنا اقيم مقام الفاعل
واذا كان الامر على هذا فبناء الفعل للمفعول به نقيض نقله بالهمزة
والتضعيف وحرف الجر الا ترى ان الفعل اذا كان يتعدى الى مفعول
صار يتعدى بها الى مفعولين وان كان يتعدى الى مفعولين صار
يتعدى بها الى ثلاثة مفاعيل وذلك لان بناء الفعل للمفعول به
يجعل المفعول فاعلا والنقل بالهمزة والتضعيف وحرف الجر يجعل

الفاعل مفعولا واذا ثبت هذا فلا بد ان يزيد بنقله بالهمزة والتضعيف
وحرف الجر مفعولا وينقص ببنائه للمفعول مفعولا فان قيل فلم وجب
تغير الفعل اذا بني للمفعول قيل لان المفعول يصح ان يكون هو الفاعل
فلو لم يغير الفعل لم يعلم هل هو الفاعل في الحقيقة او قائم مقامه
فان قيل فلم ضموا الاول وكسروا الثاني نحو ضرب زيد ونحو ذلك
وما اشبه ذلك قيل انما ضموا الاول لتكون دلالة على المحذوف
الذي هو الفاعل اذ كان من علاماته وانما كسروا الثاني لانهم لما
حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه ارادوا ان يصوغوه على
بناء لا يشاركه فيه شيء من الابنية فبنوه على هذه الصيغة
فكسروا الثاني فلانهم لو ضموه لكان على وزن طنب وجمد
ولو فتحوه لكان على وزن نغر وصرد ولو اسكنوه لكان على وزن
قلب وقفل فلم يبق الا الكسر محركوه به فان قيل فلما اذا
كسروا اول المعتل نحو قيل وبيع ولم يضموه كالصحيح قيل
كان القياس يقتضي ان يجري المعتل مجرى الصحيح في ضم اوله وكسر
ثانيه الا انهم استثقلوا الكسرة على حرف العلة فنقلوها
الى القاف فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
كما قلبوها في ميعاد وميقات وميزان والاصل موعاد وموقات
وموزان لانها من الوعد والوقت والوزن واما الياء فثبتت
لانكسار ما قبلها على ان من العرب من يشير الى الضم تنبيها
على ان الاصل في هذا النحو هو الضم ومن العرب ايضا من يحذف
الكسرة ولا ينقلها ويقر الواو لانضمام ما قبلها ويقلب الواو
الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها كقول الشاعر:

ليت وما ينفع شيئا ليت ۝ ليت شبابا بوع فاشتريت

اراد

اراد بيع فقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها كما قلبوها في نحو
موسر وموقن والاصل ميسر وميقن لانهما من اليسر واليقين الا انه
لما وقعت الياء ساكنة مضموما ما قبلها قلبوها واوا فكذلك
ههنا فان قيل فهل يجوز ان يبنى الفعل اللازم للمفعول قيل
لا يجوز ذلك على القول الصحيح وقد زعم بعضهم انه يجوز وليس
بصحيح لانك لو بنيت الفعل اللازم للمفعول به لكنت تحذف الفاعل
فيبقى الفعل غير مسند الى شيء وذلك محال فان اتصل به ظرف الزمان
او ظرف المكان او المصدر او الجار والمجرور جاز ان يبنيه عليه
ولا يجوز ان يبنيه على الحال لانها لا تقع الا نكرة فلو اقيمت مقام
الفاعل لجاز اضمارها كالفاعل فكانت تقع معرفة والحال لا تكون
الا نكرة فان قيل فلم اذا اقيم الظرف مقام الفاعل يخرج عن
الظرفية ويجعل مفعولا كزيد وعمرو وما اشبه ذلك قيل
لانه يتضمن معنى حرف الجر فلو لم ينقل لعلقته بالفعل مع
تضمن حرف الجر والفاعل لا يتضمن حرف الجر فكذلك ما قام مقامه
فان قيل فالمصدر لا يتضمن حرف الجر فهل ينقل ام لا قيل
اختلف النحويون في ذلك فذهب بعض النحويين الى
انه لا ينقل لانه ليس بينه وبين الفعل واسطة وذهب
اخرون الى انه ينقل واستدلوا على ذلك من وجهين احدهما
ان الفعل لا بد له من الفاعل والمصدر لو لم نذكره لكان
الفعل دالا عليه بصيغته فصار وجوده وعدمه سواء والفاعل
لا بد له منه فكذلك ما يقوم مقامه فينبغي ان يجعل بمنزلة
المفعول الذي لا يستغني الفعل عنه والوجه الثاني ان
المصدر انما يذكر تاكيدا للفعل الا ترى ان قولك سرت سيرا

بمنزلة سرت فكما لا يجوز ان يقوم الفعل مقام الفاعل فكذلك لا
يجوز ان يقوم مقامه ما كان بمنزلته فلهذا وجب نقل المصدر فان
قيل فان اجتمع ظرف الزمان وظرف المكان والمصدر والجار والمجرور
ايها يقام مقام الفاعل قيل انت مخير فيها كلها ايها شئت اقمته
مقام الفاعل وزعم بعض النحويين ان الاحسن ان تقيم الاسم المجرور
مقام الفاعل لانه لو لم يكن حرف الجر لم يقم مقام الفاعل سواه فاعرفه
ان شاء الله تعالى باب نعم وبئس ان قال قائل هل نعم وبئس
اسمان او فعلان قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون
الى انهما فعلان ماضيان لا يتصرفان واستدلوا على ذلك من ثلاثة
اوجه الوجه الاول ان الضمير يتصل بهما على حد اتصاله بالافعال
فانهم قالوا نعما رجلين ونعموا رجالا كما قالوا قاما وقاموا والوجه
الثاني ان تاء التانيث الساكنة التي لم يقلبها احد من العرب هاء
في الوقف تتصل بهما كما تتصل بالافعال نحو نعمت المرأة وبئست
الجارية والوجه الثالث انهما مبنيان على الفتح كالافعال الماضية
ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علة وذهب الكوفيون
الى انهما اسمان واستدلوا على ذلك من خمسة اوجه الوجه الاول
انهم قالوا الدليل على انهما اسمان دخول حرف الجر عليهما وحرف الجر
يختص بالاسماء قال الشاعر

الست بنعم الجار يولف بيته ∴ اخا قلة او معدم المال مصرما

وحكي عن بعض العرب انه بشر بمولود فقيل له نعمت المولودة
مولودتك فقال والله ماهي بنعم المولودة نصرتها بكاء وبرها
سرقة وحكي عن بعض العرب انه قال نعم السير على بئس العير فادخل
عليهما حرف الجر وحرف الجر يختص بالاسماء فدل على انهما اسمان والوجه الثاني

ان العرب

ان العرب تقول يا نعم المولى ويا نعم النصير فنداؤهم نعم يدل على انها اسم
لان النداء من خصائص الاسماء والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على انهما
ليسا بفعلين انهما لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الافعال
الا ترى انه لا يحسن ان تقول نعم الرجل امس ولا نعم الرجل غدا فلما
لم يحسن اقتران الزمان بهما دل على انهما فعلان ليسا بفعلين والوجه
الرابع انهما لا يتصرفان ولو كانا فعلين لكانا متصرفين لان التصرف
من خصائص الافعال فلما لم يتصرفا دل على انهما ليسا بفعلين والوجه
الخامس انه قد جاء عن العرب انهم قالوا نعيم الرجل زيد وليس في
امثلة الافعال شيء على وزن فعيل فدل على صحة ما ذهبنا اليه
والصحيح ما ذهب اليه البصريون اما ما استدل به الكوفيون ففاسد
اما قولهم انهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما قلنا هذا فاسد لان حرف
الجر انما دخل عليهما على تقدير الحكاية فلا يدل على انهما اسمان
لان حرف الجر قد دخل على تقدير الحكاية على ما هو فعل في الحقيقة
بالاجماع كقوله ∴ والله ما ليلي بنام صاحبه ∴ ولا خلاف ان نام
فعل ماض ولا يجوز ان يقال انه اسم لدخول حرف الجر عليه فكذلك
ههنا ولولا تقدير الحكاية لم يحسن دخول حرف الجر على نعم وبئس
ونام والتقدير في قوله الست بنعم الجار يولف بيته اي الست بجار
مقول فيه نعم الجار وكذلك التقدير في قول بعض العرب والله
ماهي بنعم المولودة اي والله ماهي بمولودة مقول فيها نعم المولودة وكذلك
التقدير في قول الاخر نعم السير على بئس العير اي نعم السير على عير مقول
فيه بئس العير وكذلك التقدير في قول الشاعر والله ما ليلي بنام صاحبه
اي والله ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه الا انهم حذفوا الموصوف
واقاموا الصفة مقامه كقوله سبحانه وتعالى ان اعمل سابغات اي

اي دروعا سابغات فصار التقدير لست بمقول فيه نعم الجار وما هي
بمقول فيها نعم المولودة ونعم السير على مقول فيه بئس العير وما ليلي بمقول
فيه نام صاحبه ثم حذفوا الصفة التي هي مقول فيه واوقعوا المحكي
بها موقعها وحذف القول في كتاب الله تعالى وكلام العرب واشعارهم
اكثر من ان يحصى فدخل حرف الجر على هذه الافعال في اللفظ ولكن
ان كان حرف الجر داخلا على هذه الافعال في اللفظ الا انه داخل
على غيرها في التقدير فلا يكون فيه دليل على الاسمية واما قولهم
ان العرب تقول يا نعم المولى ويا نعم النصير والنداء من خصائص
الاسما فنقول المقصود بالنداء محذوف للعلم به والتقدير فيه
يا الله نعم المولى ونعم النصير انت واما قولهم انه لا يحسن اقتران
الزمان بهما ولا يجوز تصرفهما فنقول انما امتنعا من اقتران
الزمان الماضي والمستقبل بهما وسلبا التصرف لان نعم موضوعة لغاية
المدح وبئس موضوعة لغاية الذم فجعل دلالتهما على الزمان مقصورة
على الآن لانك انما تمدح او تذم بما هو موجود في الممدوح والمذموم
لا بما كان فزال ولا بما سيكون في المستقبل واما قولهم انه قد جاء عن
العرب انهم قالوا نعيم الرجل زيد فنقول هذه رواية شاذة
تفرد بها قطرب وحده ولئن صحت فليس فيه حجة لان هذه
الياء نشأت عن اشباع الكسرة لان الاصل في نعم نعم بفتح النون
وكسر العين فاشبعت فنشأت الياء وهذه اكثر في كلامهم فانه
كلما كان على فعل من الاسماء والافعال وثانيه حرف من حروف الحلق
ففيه اربعة اوجه احدها استعماله على اصله كقولك فخذ وقد
ضحك والثاني اسكان عينه تخفيفا كقولك فخذ وقد ضحك
والثالث اتباع فائه عينه في الكسر كقولك فخذ وقد ضحك

والرابع

والرابع كسر فائه واسكان عينه لنقل كسرتها الى الفاء نحو فخذ وقد
ضحك وكذلك نعم فيها اربع لغات نعم بفتح النون وكسر العين
وهو الاصل ونعم بفتح النون وسكون العين ونعم بكسر النون
والعين ونعم بكسر النون وسكون العين واما نعيم بالياء
فنشأت فيها الياء عن اشباع الكسرة كما قال الشاعر

كأني بفتخاء الجناحين لقوة ... على عجل مني اطاطي شمالي

وقول الآخر

لا عهد لي بنيضال ... اصبحت كالشن البالي

وقال الآخر

الم يأتيك والانباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زياد

وهذا اكثر من ان يحصى وقد ذكرناه مستقصى في المسائل الخلافية
فلا نعيده ههنا فان قيل لم وجب ان يكون فاعل نعم وبئس
اسم جنس قيل في ذلك وجهان احدهما ان نعم لما اخص بالمدح وبئس
بالذم العام ثم اخص فاعلهما باللفظ العام والوجه الآخر انما وجب
ان يكون اسم جنس ليدل على الممدوح او المذموم فيستحق المدح او الذم
في ذلك الجنس فان قيل لم جاز الاضمار في نعم وبئس قبل الذكر
قيل انما جاز الاضمار فيهما قبل الذكر خاصة لان المضمر قبل
الذكر يشبه النكرة لانه لا يعلم الى اي شيء يعود حتى يفسر ونعم وبئس
لا يكون فاعلهما معرفة محضة فلما ضارع المضمر فاعلهما جاز
الاضمار فيهما فان قيل فلماذا فعلوا ذلك قيل انما فعلوا
ذلك طلبا للتخفيف لانهم ابدا يتوخون الايجاز والاختصار
في كلامهم فان قيل فكيف يحصل التخفيف والاضمار على شريطة
التفسير قيل لان التفسير انما يكون بنكرة منصوبة نحو
نعم رجلا زيد والنكرة اخف من المعرفة فان قيل فعلى ماذا
انتصبت النكرة قيل انتصبت النكرة على التمييز فان قيل

فلم رفع زيد في قولهم نعم الرجل زيد قيل في ذلك وجهان احدهما ان
يكون مرفوعا على الابتدا و نعم الرجل هو الخبر وهو مقدم على المبتدا
والتقدير فيه زيد نعم الرجل الا انه قدم عليه كقولهم مررت
به المسكين والتقدير فيه المسكين مررت به فان قيل فاين
العائد ههنا من الخبر الى المبتدا قيل لان الرجل لما كان شائعا
في الجنس كان زيد داخلا فيه فصار بمنزلة العائد الذي يعود
اليه منه وصار هذا كقول الشاعر
اما القتال فلا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب
فان القتال مبتدا وقوله لا قتال لديكم خبره وليس فيه عائد
لان قوله لا قتال نفي عام لان لا تنفي الجنس فاشتمل على جميع القتال
فصار ذلك بمنزلة العائد اليه وكذلك قول الاخر
اما الصدور فلا صدور لجعفر ولكن اعجازا شديدا ضميرها
والوجه الثاني ان يكون زيد مرفوعا لانه خبر مبتدا محذوف
كانه لما قيل نعم الرجل قيل من هذا الممدوح فقيل زيد اي هو زيد
وحذف المبتدا كثير في كلامهم فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب حبذا ان قال قائل ما الاصل في حبذا قيل الاصل فيه
حبب ذا الا انه لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد استثقلوا
اجتماعهما متحركين فحذفوا حركة الحرف الاول وادغموه في الثاني فصار
حب وركبوه مع ذا فصار بمنزلة كلمة واحدة ومعناها المدح
وتقريب الممدوح من القلب فان قيل فلم قلتم ان الاصل
حبب على وزن فعل دون فعل وفعل قيل لوجهين احدهما
ان اسم الفاعل منه حبيب على وزن فعيل وفعيل اكثر ما يجي
فيما فعله فعل نحو شرف فهو شريف وظرف فهو ظريف ولطف

فهو

فهو لطيف وما اشبه ذلك والوجه الثاني انه قد حكي عن بعض
العرب انه نقل الضمة من البا الى الحا كما قال في صدر بيت
فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها وحب بها مقتولة حين تقتل
فدل على ان اصله فعل فان قيل فلما ذا جعلوهما بمنزلة كلمة
واحدة قيل انما جعلوهما بمنزلة كلمة واحدة طلبا للتخفيف على ما جرت
به عادتهم في كلامهم فان قيل فلم ركبوه مع المفرد المذكر دون المونث
والمثنى والمجموع قيل لان المفرد المذكر هو الاصل والتانيث والتثنية
والجمع كلها فروع عليه وهي اثقل منه فلما ارادوا التركيب كان
تركيبه مع الاصل الذي هو الاخف اولى من تركيبه مع الفرع
الذي هو الاثقل فان قيل فلم كانت حبذا في التثنية والجمع
والتانيث على لفظ واحد قيل انما كانت في التثنية والجمع والتانيث
على لفظ واحد نحو حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند
لانها جرت في كلامهم مجرى المثل والامثال لا تتغير بل تلزم سننا
واحدا وطريقة واحدة فان قيل فما المغلب على حبذا الاسمية
ام الفعلية قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب اكثر
النحويين الى ان المغلب عليها الاسمية وذلك لان الاسم
اقوى من الفعل فلما ركب احدهما مع الاخر كان التغليب
للاقوى الذي هو الاسم دون الاضعف الذي هو الفعل
وذهب بعض النحويين الى ان المغلب عليها الفعلية لان القوة
للجزء الاول وذهب اخرون الى انها لا تغلب عليها الاسمية ولا الفعلية
بل هي جملة مركبة من فعل ماض واسم هو فاعل فلا يغلب احدهما
على الاخر فان قيل فلما ذا يرتفع المعرفة بعده نحو حبذا زيد
رجلا قيل لخمسة اوجه الوجه الاول ان تجعل حبذا مبتدا

وزيد خبره والوجه الثاني ان تجعل ذا مرفوعا بحب ارتفاع الفاعل
بفعله وتجعل زيدا بدلا منه والوجه الثالث ان تجعل زيدا
خبر مبتدا محذوف كانه لما قيل حبذا قيل من هو قيل زيد اي هو
زيد والوجه الرابع ان تجعل زيد مبتدا وحبذا خبره والوجه الخامس
ان تكون ذا زائدة فيرتفع زيد بحب لانه فاعل وهو اضعف الاوجه
فان قيل فعلى ماذا تنتصب النكرة بعده قيل تنتصب
النكرة بعده على التمييز الا ترى انك اذا قلت حبذا زيد
رجلا وحبذا عمرو راكبا يحسن فيه تقدير من كانك قلت
من رجل ومن راكب كقول الشاعر

يا حبذا جبل الريان من جبل ○ وحبذا ساكن الريان من كانا

وذهب بعض النحويين الى انه ان كان الاسم غير مشتق نحو حبذا
زيد رجلا كان منصوبا على التمييز فان كان مشتقا نحو حبذا
عمرو راكبا كان منصوبا على الحال فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب التعجب

ان قال قائل لم زيدت ما في التعجب
نحو ما احسن زيدا دون غيرها قيل لان ما في غاية الابهام
والشيء اذا كان مبهما كان اعظم في النفوس لاحتماله امورا
كثيرة فلهذا كانت زيادتها في التعجب اولى من غيرها فان قيل
فما معناها قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه
واكثر البصريين الى انها بمعنى شيء وهو في موضع رفع بالابتدا
واحسن خبره وتقديره شيء احسن زيدا وذهب بعض النحويين من البصريين
الى انها بمعنى الذي وهو في موضع رفع بالابتدا واحسن صلته
وخبره محذوف وتقديره الذي احسن زيدا شيء وما ذهب
اليه سيبويه والاكثرون اولى لان الكلام على قولهم مستقل بنفسه

لا يفتقر

لا يفتقر الى تقدير شيء وعلى القول الاخر يفتقر الى تقدير شيء
واذا كان الكلام مستقلا بنفسه مستغنيا عن تقدير كان
اولى مما يفتقر الى تقدير فان قيل هل احسن فعل او اسم
قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى
انه فعل ماض واستدلوا على ذلك من ثلاثة اوجه الوجه
الاول انهم قالوا الدليل على انه فعل انه اذا وصل بياء الضمير
فان نون الوقاية تصحبه نحو ما احسنني وما اشبه ذلك
وهذه النون انما تصحب ياء الضمير في الفعل خاصة لتقيه
من الكسر الا ترى انك تقول اكرمني واعطاني وما اشبه
ذلك ولو قلت في نحو غلامي وصاحبي غلامني وصاحبني
لم يجز فلما دخلت هذه النون هاهنا دل على انه فعل
والوجه الثاني انهم قالوا الدليل على انه فعل انه ينصب
المعارف والنكرات وافعل اذا كان اسما انما ينصب
النكرات خاصة على التمييز نحو هو اكثر منك علما واكبر منك
سنا وما اشبه ذلك فلما نصب هاهنا المعارف دل على انه
فعل والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على انه فعل ماض
انه مفتوح الاخر ولو لم يكن فعلا لما كان لبنائه على الفتح وجه
اذ لو كان اسما لكان يجب ان يكون مرفوعا لوقوعه خبرا
لما بالاجماع فلما وجب ان يكون مفتوحا دل على انه فعل
ماض وذهب الكوفيون الى انه اسم واستدلوا على ذلك
من ثلاثة اوجه الوجه الاول انهم قالوا الدليل على انه اسم
انه لا يتصرف ولو كان فعلا لوجب لكان يجب ان يكون
متصرفا لان التصرف من خصائص الافعال فلما لم يتصرف

دل على انه ليس بفعل فوجب ان يلحق بالاسماء والوجه الثانى انهم قالوا الدليل على انه اسم انه يدخله التصغير والتصغير من خصائص الاسماء قال الشاعر

يا ما املح غزلانا شدن لنا ... من هؤليائكن الضال والسمر

والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على انه اسم انه يصح ما اقومه وما ابيعه كما يصح الاسم فى نحو هذا اقوم منك وابيع منك ولو انه فعل لوجب ان يعتل كالفعل نحو اقام واباع فى نحو قولهم اباع الشئ اذا عرضه للبيع فلما لم يعتل وصح كالاسماء مع ما دخله من الجمود والتصغير دل على انه اسم والصحيح ما ذهب اليه البصريون واما ما استدل به الكوفيون ففاسد اما قولهم انه لا يتصرف فلا حجة فيه لانا اجمعنا على ان عسى وليس فعلان ومع هذا لا يتصرفان فكذلك ههنا وانما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين احدهما انهم لما لم يصوغوا للتعجب حرفا يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف لتكون دلالة على المعنى الذى ارادوه وانه متضمن معنى ليس فى اصله والوجه الثانى انما لم يتصرف لان الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال والتعجب انما يكون مما هو موجود فى الحال او كان فيما مضى ولا يكون التعجب مما لم يقع فلما كان المضارع للحال والاستقبال كرهوا ان يصرفوه الى صيغة تحتمل الاستقبال الذى لا يقع التعجب منه واما قولهم انه يدخله التصغير وهو من خصائص الاسماء قلنا الجواب عنه من ثلاثة اوجه الوجه الاول ان التصغير ههنا لفظى والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل لان هذا الفعل منع من التصرف والفعل متى منع من التصرف

لا يوكد

لا يوكد بذكر المصدر فلما ارادوا تصغير المصدر صغروه بتصغير فعله لانه يقوم مقامه ويدل عليه فالتصغير فى الحقيقة للمصدر لا للفعل والوجه الثانى ان التصغير انما حسن فى فعل التعجب لانه لما لزم طريقة واحدة اشبه الاسماء فدخله بعض احكامها والشئ اذا اشبه الشئ من وجه لا يخرج بذلك عن اصله كما ان اسم الفاعل محمول على الفعل فى العمل ولم يخرج بذلك عن كونه اسما والفعل محمول على الاسم فى الاعراب ولم يخرج بذلك عن كونه فعلا فكذلك ههنا والوجه الثالث انه انما دخله التصغير حملا على باب افعل الذى للتفضيل والمبالغة لاشتراك اللفظين فى ذلك الا ترى انك لا تقول ما احسن زيدا الا لمن بلغ الغاية فى الحسن كما لا تقول زيد احسن القوم الا لمن كان افضلهم فى الحسن فلهذه المشابهة بينهما جاز التصغير فى قوله يا ما املح غزلانا كما تقول غزلانك اميلح الغزلان وما اشبه ذلك والذى يدل على اعتبار هذه المشابهة بينهما انهم حملوا افعل منك وهو افعل القوم على قولهم ما افعله فجاز فيهما ما جاز فيه وامتنع فيه ما امتنع فيه فلم يقولوا هذا اعور منك ولا اعور القوم لانهم لم يقولوا ما اعوره وانما قالوا هو اقبح عورا منك واقبح القوم عورا كما قالوا ما اقبح عوره وكذلك لم يقولوا هو احسن منك حسنا فيوكدوا كما لم يقولوا ما احسن زيدا حسنا فلما كانت بينهما هذه المشابهة دخل التصغير حملا على افعل الذى هو للتفضيل والمبالغة واما قولهم انه يصح كما يصح الاسم قلنا التصحيح له من حيث حصل التصغير وذلك لحمله على باب افعل الذى للمفاضلة لانه اشبه الاسماء لانه الزم طريقة

واحدة فلما اشبه الاسم من هذين الوجهين وجب ان يصح كما يصح
الاسم وشبهه للاسم من هذين الوجهين لا يخرجه من كونه فعلا
كما ان ما لا ينصرف اشبه الفعل من وجهين ولم يخرجه ذلك
عن كونه اسما فكذلك ههنا هذا الفعل وان اشبه الاسم
من وجهين لا يخرجه عن كونه فعلا على ان تصحيحه غير مستنكر
فان كثيرا من الافعال المتصرفة جاءت مصححة كقولهم اغيلت المراة
واستنوق الجمل واستتيست الشاة واستحوذ عليهم قال الله تعالى
استحوذ عليهم الشيطان وهذا كثير في كلامهم والذي يدل على ان
تصحيحه لا يدل على كونه اسما ان افعل به في التعجب جاء مصححا مع
كونه فعلا بالاجماع نحو اقوم به وابيع به فكما ان التصحيح في افعل
به لا يخرجه عن كونه فعلا وقد ذكرنا هذه المسئلة في المسائل
الخلافية فان قيل فلم كان فعل التعجب منقولا من الثلاثي
دون غيره قيل لوجهين احدهما ان الافعال على ضربين
ثلاثي ورباعي فجاز نقل الثلاثي الى الرباعي لانك تنقله من
اصل الى اصل ولم يجز نقل الرباعي الى الخماسي لانك تنقله
من اصل الى غير اصل لان الخماسي ليس باصل والوجه
الثاني ان الثلاثي اخف من غيره فلما كان اخف من غيره
احتمل زيادة الهمزة واما ما زاد على الثلاثي فهو ثقيل
فلم يحتمل الزيادة فان قيل فلم كانت الهمزة اولى بالزيادة
قيل لان الاصل في الزيادة حروف المد واللين وهي
الواو والالف والياء فاقاموا الهمزة مقام الالف لانها
قريبة من الالف وانما اقاموها مقام الالف لان الالف
لا يتصور الابتداء بها لانها لا تكون الا ساكنة والابتداء بالساكن

محال

محال وكان تقدير زيادة الالف ههنا اولى بها لانها اخف حروف
العلة وقد كثرت زيادتها في هذا النحو نحو ابيض واسود وما
اشبه ذلك فان قيل بماذا انتصب الاسم في قولهم ما احسن زيدا
قيل انتصب لانه مفعول احسن لان احسن لما نقل بالهمزة
صار متعديا بعد ان كان لازما فتعدى الى زيد فصار زيد
منصوبا بوقوع الفعل عليه فان قيل فلم لا يشتق فعل التعجب
من الالوان والخلق قيل لوجهين احدهما ان الاصل في افعالها
ان لا تستعمل على ثلاثة احرف وما زاد على ثلاثة احرف لا يبنى
منه فعل التعجب والوجه الثاني ان هذه الاشياء لما كانت
ثابتة في الشخص لا تكاد تتغير جرى مجرى اعضائه التي لا معنى
للافعال فيها كاليد والرجل وما اشبه ذلك فكما لا يجوز ان
يقال ما يداه ولا ما ارجله من اليد والرجل فكذلك لا يجوز
ان يقال ما احمره ولا ما اسوده فان كان المراد من قوله
ما ايداه من اليد بمعنى النعمة وما ارجله من الرجلة جاز
وكذلك ان كان المراد بقوله ما احمره من صفة البلادة لا من
الحمرة وما اسوده من السودد لا من السواد كان جائزا
وانما جاز في هذه الاشياء لانها ليست بالوان ولا خلق فان
قيل لم استعملوا لفظ الامر في التعجب نحو احسن بزيد وما
اشبهه قيل انما فعلوا ذلك لضرب من المبالغة في المدح
فان قيل وما الدليل على انه ليس بامر قيل الدليل على ذلك
انه يكون على صيغة واحدة في جميع الاحوال تقول يا رجل احسن
بزيد ويا رجال احسن بزيد ويا هندان احسن بزيد ويا هندات
احسن بزيد فيكون مع الواحد والاثنين والجماعة والمونث

على صيغة واحدة لانه لا ضمير فيه ولو كان امرا لكان ينبغي
ان يختلف فتقول في التثنية احسنا وفي جمع المذكر احسنوا وفي
المونث احسني وفي جمع المونث احسن فياتى بتغير الاثنين والجماعة
والمونث فلما كان على صيغة واحدة دل على ان لفظه لفظ الامر
ومعناه الخبر فان قيل فما موضع الجار والمجرور من قولهم احسن بزيد
قيل موضعه الرفع لانه فاعل احسن لانه لما كان احسن فعلا والفعل
لا بد له من فاعل جعل الجار والمجرور في موضع رفع بانه فاعل كقوله
تعالى وكفى بالله شهيدا اي كفى الله شهيدا وكفى بالله وليا
اي كفى الله وليا والباء زائدة فكذلك ههنا الباء زائدة لان
الاصل في احسن بزيد احسن زيد اي صار ذا حسن ثم نقل
الى لفظ الامر وزيدت الباء عليه فان قيل فلم زيدت الباء قيل
لوجهين احدهما انه لما كان لفظ فعل التعجب لفظ الامر زادوا
فرقا الباء بين لفظ الامر الذي للتعجب وبين لفظ الامر الذي
لا يراد به التعجب والوجه الثاني انه لما كان معنى الكلام باحسن
ايت بزيد ادخلوا الباء لان ايت يتعدى بحرف الجر فكذلك ادخلوا
الباء وقد ذهب بعض النحويين الى ان الجار والمجرور في موضع نصب
لانه يقدر في الفعل ضمير هو الفاعل كما يقدر في ما احسن زيدا
واذا قدر ههنا في الفعل ضمير هو الفاعل وقع الجار والمجرور
في موضع المفعول فكانا في موضع نصب والذي عليه اكثر النحويين
هو الاول فكان الاول هو الاولى لان الكلام اذا كان مستقلا
بنفسه من غير اضمار كان اولى مما يفتقر الى الاضمار ثم حمل احسن
بزيد على ما احسن زيدا في تقدير الاضمار ولا يستقيم لان
احسن زيدا انما اضمر فيه لتقدم ما عليه لان ما مبتدا

واحسن

واحسن خبره فلا بد من ضمير يرجع الى المبتدا بخلاف احسن بزيد
فانه لم يتقدمه ما اوجب تقدير الضمير فيه فبان الفرق بينهما
فاعرفه ان شاء الله تعالى، **باب عسى** ان قال قائل لما
عسى من الكلم قيل فعل ماض من افعال المقاربة لا يتصرف
وقد حكي عن ابن السراج انه حرف وهو قول شاذ لا يعرج
عليه والصحيح انه فعل والدليل على ذلك انه يتصل به تا
الضمير والفه وواوه نحو عسيت وعسيا وعسوا قال الله تعالى
فهل عسيتم ان توليتم فلما دخلت هذه الضمائر كما تدخل على الفعل
نحو قمت وقاما وقاموا وقمتم دل ذلك على انه فعل وكذلك
ايضا تلحقه تا التانيث الساكنة التي تختص بالفعل بقول عست
المراة ان تفعل كما تقول قامت وقعدت فدل على انه فعل
فان قيل فلم لا يتصرف قيل لانه اشبه الحرف لانه لما كان
فيه معنى الطمع اشبه لعل ولعل حرف لا يتصرف فكذلك ما اشبهه
فان قيل فماذا يعمل عسى قيل يرفع الاسم وينصب الخبر
ككان الا ان خبرها لا يكون الا مع الفعل المستقبل نحو عسى
زيد ان يقوم فان قيل فلم ادخلت في خبره ان قيل لان
عسى وضعت لمقاربة الاستقبال وان اذا دخلت على الفعل
المضارع خلصته للاستقبال فلما كانت عسى موضوعة لمقاربة
الاستقبال وان تخلص الفعل للاستقبال الزموا الفعل الذي
وضع لمقاربة الاستقبال ان التي هي علم الاستقبال فان قيل
وما الدليل على ان موضع ان وصلتها النصب قيل لان معنى
عسى زيد ان يقوم قارب زيد القيام والذي يدل على ذلك
قولهم عسى الغوير ابوسا وكان القياس ان يقال عسى الغوير ان

يباس

الا انهم رجعوا الى الاصل المتروك فقالوا عسى الغوير ابوسا
فنصبوه بعسى لانهم اجروها مجرى قارب فكانه قيل قارب
الغوير ابؤسا وهو جمع باس او بؤس فان قيل فلم حذفوا
ان من خبره في بعض اشعارهم قيل انما يحذفونها في بعض
الاشعار لاجل الاضطرار وتشبيها لها بكاد فان كاد من افعال
المقاربة كما ان عسى من افعال المقاربة فلهذا الشبه بينهما جاز
ان تحمل عليها في حذف ان من خبرها في نحو قوله

عسى الكرب الذي امسيت فيه ۝ يكون وراءه فرج قريب

وكما ان عسى تشبه بكاد في حذف ان معها فكذلك كاد تشبه
بعسى في اثباتها معها كما قال الشاعر

قد كاد من طول البلى ان يمصحا ۝

فاثبت ان مع كاد وان
كان الاختيار حذفها حملا على عسى فدل على وجود المشابهة
بينهما فان قيل ولم كان الاختيار مع كاد حذف ان وهي كعسى
في المقاربة قيل هما وان اشتركا في الدلالة على المقاربة الا ان
كاد ابلغ في تقريب الشيء من الحال وعسى اذهب في الاستقبال
الا ترى انك لو قلت كاد زيد يذهب بعد عام لم يجز لان
كاد توجب ان يكون الفعل شديد القرب من الحال ولو قلت
عسى الله ان يدخلني الجنة برحمته لكان جائزا وان لم يكن شديد
القرب من الحال فلما كانت كاد ابلغ في تقريب الشيء من الحال
حذف معها ان التي هي علم للاستقبال ولما كانت عسى اذهب
في الاستقبال الحق معها ان التي هي علم الاستقبال فان قيل
فما موضع ان مع صلتها في نحو عسى ان يخرج زيد قيل
موضعها مع صلتها الرفع بانه فاعل كما كان زيد مرفوعا

بانه

بانه فاعل في نحو عسى زيد ان يخرج فان قيل فهل يجوز ان
تحذف ان اذا كانت مع صلتها في موضع رفع قيل لا يجوز ذلك
لان من شرط الفاعل ان يكون اسما لفظا ومعنى واذا قلت
عسى يخرج زيد فقد جعلت الفعل فاعلا والفعل لا يكون
فاعلا لان الفاعل مخبر عنه والاخبار انما يكون عن الاسم
لا عن الفعل بل ان جعل زيد في نحو عسى يخرج زيد فاعل
عسى وجعل يخرج في موضع الخبر جازت المسئلة لان المفعول
لا يبلغ في اقتضاء الاسمية مبلغ الفاعل الا ترى انه قد يقوم
مقام المفعول ما ليس باسم نحو ظننت زيدا قام ابوه فقام
ابوه جملة فعلية وقد قامت مقام المفعول الثاني لظننت
واما الفاعل فلا يجوز ان يقع قط الا اسما لفظا ومعنى لما
بيناه فاعرفه ان شاء الله ۝ **باب كان واخواتها** ان قال
قائل اي شيء كان واخواتها من الكلم قيل افعال وذهب
بعضهم الى انها حروف وليست افعالا لانها لا تدل على المصدر
ولو كانت افعالا لكان ينبغي ان تدل على المصدر فلما لم تدل
على المصدر دل على انها ليست افعالا فدل على انها حروف
والصحيح انها افعال وهو مذهب الاكثرين من النحويين
والدليل على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاول انها تلحقها تاء الضمير
والفه وواوه نحو كنت وكانا وكانوا كما تقول قمت وقاما
وقاموا وما اشبه ذلك والوجه الثاني انها يلحقها تاء
التانيث الساكنة نحو كانت المراة كما تقول قامت المراة
وهذه تختص بالافعال والوجه الثالث انها تتصرف نحو
كان يكون وصار يصير واصبح يصبح وامسى يمسي وكذلك

سايرها ما عدا ليس وانما لم يدخلها التصرف لانها اشبهت ما لانها
تنفي الحال كما ان ما ينفي الحال ولهذا اجري ما مجرى ليس في لغة
اهل الحجاز فلما اشبهت ما وهي حرف لا يتصرف وجب ان لا
يتصرف واما قولهم انها لا تدل على المصدر ولو كانت افعالا لدلت
عليه قلنا هذا انما يكون في الافعال الحقيقية وهذه افعال
غير حقيقية ولهذا المعنى تسمى افعال العبارة فالذي ذكرناه
يدل على انها افعال وما ذكرتموه يدل على انها افعال غير حقيقية
فقد عملنا بمقتضى الدليلين على انهم قد جبروا هذا الكسر
يعني عدم المصدر والزموها الخبر عوضا عن دلالتها على المصدر
واذا وجد الجبر بلزوم الخبر عوضا عن المصدر كان في حكم الموجود
الثابت فان قيل فعلى كم تنقسم كان واخواتها قيل اما
كان فتنقسم على خمسة اوجه الوجه الاول انها تكون ناقصة
فتدل على الزمان المجرد عن الحدث نحو كان زيد قائما ويلزمها
الخبر لما بينا والوجه الثاني انها تكون تامة فتدل على الزمان
والحدث كغيرها من الافعال الحقيقية فلا تفتقر الى خبر نحو
كان زيد وهي بمعنى حدث ووقع قال الله تعالى وان كان
ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وقال تعالى الا ان تكون تجارة
وقال تعالى وان تك حسنة في قراءة من قرا بالرفع وقال تعالى
كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي وجد وحدث وصبيا منصوب
على الحال ولا يجوز ان يكون كان ههنا الناقصة لانه لا اختصاص ص
لعيسى في ذلك لان كلامه قد كان في المهد صبيا ولا عجب
في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي وانما العجب في
تكليم من هو موجود في المهد في حال الصبي فدل على انه كان

ههنا

ههنا بمعنى وجد وحدث وعلى هذا قولهم انا مذ كنت صديقك
اي وجدت قال الشاعر
فدى لبني ذهل ابن شيبان ناقتي ۞ اذا كان يوم ذو كواكب اشهب
اي حدث يوم وقال الشاعر
اذا كان الشتاء فادفئوني ۞ فان الشيخ يهرمه الشتاء
اي اذا حدث الشتاء والوجه الثالث ان تجعل فيها ضمير
الشان والحديث فتكون الجملة خبرها نحو كان زيد قائم اي كان
الشان والحديث زيد قائم قال الشاعر
اذا مت كان الناس نصفان شامت ۞ واخر مثن بالذي كنت اصنع
اي كان الشان والحديث الناس نصفان والوجه الرابع ان
تكون زائدة غير عاملة نحو زيد كان قائم اي زيد قائم قال الشاعر
سراة بني ابي بكر تسامى ۞ على كان المسومة العراب
اي على المسومة وقال الاخر
فكيف اذا مررت بدار قوم ۞ وجيران لنا كانوا كرام
اي جيران كرام والوجه الخامس ان تكون بمعنى صار قال الله
تعالى وكان من الكافرين وكان من المغرقين اي صار من
المغرقين وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى كيف نكلم من كان
في المهد صبيا اي صار قال الشاعر
بتيهاء قفر والمطي كانها ۞ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
اي صارت فراخا بيوضها واما صار فتستعمل ناقصة وتامة
فاما الناقصة فتدل على الزمان المجرد عن الحدث وتفتقر الى
الخبر نحو صار زيد عالما مثل كان اذا كانت ناقصة واما
التامة فتدل على الزمان والحدث ولا تفتقر الى خبر نحو صار

زيد الى عمرو ومثل كان اذا كانت تامة وكذلك سائر اخواتها
تستعمل ناقصة وتامة الا ظل وليس ومازال ومافتئ فانها لا تستعمل
الا ناقصة فان قيل فلم عملت هذه الافعال في شيئين قيل لانها
عبارة عن الجمل لا عن المفردات فلما اقتضت شيئين وجب ان تعمل
فيهما فان قيل فلم رفعت الاسم ونصبت الخبر قيل تشبيها
بالافعال الحقيقية فرفعت الاسم تشبيها بالفاعل ونصبت الخبر
تشبيها بالمفعول فان قيل فهل يجوز تقديم اخبارها على
اسمائها قيل نعم يجوز وانما جاز لانها لما كانت اخبارها
مشبهة بالمفعول واسماوها مشبهة بالفاعل والمفعول يجوز
تقديمه على الفاعل فكذلك ما كان مشبها به فان قيل
فهل يجوز تقديم اخبارها عليها نفسها قيل يجوز ذلك
فيما لم يكن في اوله ما نحو قائما كان زيد وانما جاز ذلك لانه
لما كان مشبها بالمفعول والعامل فيه متصرف جاز تقديمه
عليه كالمفعول نحو عمرا ضرب زيد فان قيل فلم لا يجوز
تقديم اسمائها عليها كما يجوز تقديم اخبارها عليها قيل
انما لم يجز ذلك يعني تقديم اسمائها عليها لان اسماءها
مشبهة بالفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل فكذلك
ما كان مشبها به وجاز تقديم اخبارها عليها لانها مشبهة
بالمفعول والمفعول يجوز تقديمه على الفعل كما بينا قبل
فان قيل فلم لم يجز تقديم خبر ما في اوله ما عليه قيل
لان ما في اوله ما عدا مادام للنفي والنفي له صدر الكلام كالاستفهام
فكما ان الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله نحو عمرا اضرب زيد
وكذلك النفي لا يعمل ما بعده فيما قبله نحو ما زال قائما زيد

وقد

وقد ذهب بعض النحويين الى انه يجوز تقديم خبر ما زال عليها
وذلك لان ما للنفي وزال فيها معنى النفي والنفي اذا دخل على النفي
صار اثباتا ايجابا فاذا صار ايجابا صار قولك ما زال زيد قائما
بمنزلة كان زيد قائما وكما يجوز ان تقول قائما كان زيد كذلك
يجوز ان تقول قائما ما زال زيد واجمعوا على انه لا يجوز تقديم خبر
ما دام عليها وذلك لان ما فيها معنى الفعل بمنزلة المصدر ومعمول
المصدر لا يتقدم عليه فان قيل فهل يجوز تقديم خبر ليس عليها
قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب الكوفيون الى انه لا يجوز
تقديم خبرها عليها وذهب اكثر البصريين الى جوازه لانه كما جاز
تقديم خبرها على اسمها جاز تقديم خبرها عليها والاختيار عندي
ما ذهب اليه الكوفيون لان ليس فعل لا يتصرف والفعل انما
يتصرف عمله اذا كان متصرفا في نفسه واذا لم يكن متصرفا في نفسه
لم يتصرف عمله واما قولهم انه كما جاز تقديم خبرها على اسمها
جاز تقديم خبرها عليها ففاسد لان تقديم خبرها على اسمها
لا يخرجه عن كونه متاخرا عنها وتقديم خبرها عليها يوجب كونه
مقدما عليها وليس من ضرورة ان يعمل الفعل فيما بعده وجب
ان يعمل فيما قبله ثم نقول انما جاز تقديم خبرها على اسمها
لانها اضعف من كان لانها لا تتصرف ويجوز تقديم خبرها عليها
نفسها لانها اقوى من ما لانها حرف ولا يجوز تقديم خبرها على
اسمها فجعل لها منزلة بين المنزلتين فلم يجز تقديم خبرها عليها
لتنحط عن درجة كان وجوز تقديم خبرها لترتفع عن درجة
ما فان قيل لم جاز ما كان زيد الا قائما ولم يجز ما زال
زيد الا قائما قيل لان الا اذا دخلت في الكلام ابطلت

معنى النفي فاذا قلت ما كان زيد الا قائما صار التقدير فيه كان
زيد قائما واذا قلت ما زال زيد قائما صار التقدير فيه زال
زيد قائما وزال لا تستعمل الا بحرف النفي فلما كان ادخال حرف
الاستثناء يوجب ابطال معنى النفي وكان يجوز استعمالها من غير
حرف النفي وزال لا يجوز استعمالها الا بادخال حرف النفي جاز ما كان
زيد الا قائما ولم يجز ما زال زيد الا قائما فاما قول الشاعر
حراجيج ما تنفك الا مناخة ۞ على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا ۞
فالخبر قوله على الخسف وتقديره ما تنفك على الخسف الا ان
تناخ او نرمي بها بلدا قفرا وقد روي مناخة بالرفع ولا مرية في هذه
الرواية فاعرفه ان شاء الله تعالى ، **باب ما** ان قال قائل
لم عملت ما في لغة اهل الحجاز فرفعت الاسم ونصبت الخبر قيل
لان ما اشبهت ليس ووجه الشبه بينهما من وجهين احدهما
انها تنفي الحال كما ان ليس تنفي الحال الثاني ان ما تدخل على المبتدا
والخبر كما ان ليس تدخل على المبتدا والخبر ويقوي هذه المشابهة
بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس فاذا ثبت انها
قد اشبهت ليس فوجب ان تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر
وهي لغة القران قال الله تعالى ما هذا بشرا وذهب الكوفيون
الى ان الخبر منصوب بحذف حرف الخفض الجر وهذا فاسد لان
حذف حرف الجر لا يوجب النصب لانه لو كان حذف حرف الجر يوجب
النصب لكان ينبغي ان يكون ذلك في كل موضع ولا خلاف
ان كثيرا من الاسماء يحذف منها حرف الجر ولا ينتصب بحذفه كقوله
تعالى وكفى بالله وليا وكفى بالله شهيدا ولو حذف حرف الجر لكان
وكفى الله وليا وكفى الله شهيدا بالرفع كقول الشاعر

عميرة

عميرة ودع ان تجهزت غاديا ۞ كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا ۞
وكذلك قولهم بحسبك زيد وما جاءني من احد ولو حذفت
حرف الجر لقلت حسبك زيد وما جاءني احد بالرفع فدل على ان
حذف حرف الجر لا يوجب النصب فان قيل فلم لم تعمل على
لغة تميم قيل لان الحرف انما يعمل اذا كان مختصا بالاسم بني
كحرف الجر او بالفعل كحرف الجزم واذا كان غير مختص يدخل
على الاسم والفعل لم يعمل كحرف العطف وما تدخل على الاسم والفعل
الا ترى انك تقول ما زيد قائم وما يقوم زيد فتدخل عليهما
فلما كانت غير مختصة وجب ان تكون غير عاملة فان قيل
فلم دخلت الباء في خبرها نحو ما زيد بقائم قيل لوجهين احدهما
انها اذا دخلت كانت توكيدا للنفي والثاني ان تقدر انها جواب
لمن قال ان زيدا لقائم فادخلت الباء في خبرها لتكون بازاء اللام في خبر
ان فان قيل فلم بطل عملها في لغة اهل الحجاز اذا فصلت بين
اسمها وخبرها بالا قيل لان ما انما عملت لانها اشبهت ليس
من جهة المعنى وهو النفي والا تبطل معنى النفي فتزول المشابهة
واذا زالت المشابهة وجب ان لا تعمل فان قيل فلم اذا بطل
عملها ايضا اذا فصلت بينها وبين اسمها وخبرها بان الخفيفة
قيل لان ما ضعيفة في العمل لانها انما عملت لانها اشبهت
فعلا لا يتصرف شبها ضعيفا من جهة المعنى فلما كان عملها ضعيفا
من جهة المعنى بطل عملها مع الفصل ولهذا المعنى يبطل عملها
ايضا اذا تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد لضعفها في
العمل فالزمت طريقة واحدة واما قول الشاعر
فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم ۞ اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر ۞

فمن النحويين من قال هو منصوب على الحال لان التقدير فيها اذ واذ ما بشر مثلهم فلما قدم مثلهم الذي هو صفة النكرة انتصب على الحال لان صفة النكرة اذا تقدمت انتصبت على الحال كقول الشاعر * لمية موحشا طلل * التقدير فيه طلل موحش وقول الاخر * والصالحات عليها مغلقا باب * التقدير فيه باب مغلق الا انه لما قدم صفة النكرة نصبها على الحال ومنهم من قال هو منصوب على الظرف لان تقديره ما مثلهم بشر في معنى فوقهم ومنهم من حمله على الغلط لان هذا البيت للفرزدق وكان تميميا وليس من لغته اعمالها سواء تقدم الخبر او تاخر فلما استعمل لغة غيره غلط فظن انها تعمل مع تقديم الخبر كما تعمل مع تاخره فلم يكن في ذلك حجة ومنهم من قال انها لغة لبعض العرب وهي لغة قليلة لا يعتد بها فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب ان وكان ولعلها

ان قال قائل لم عملت هذه الاحرف قيل لانها اشبهت الفعل ووجه الشبه بينهما من خمسة اوجه الوجه الاول انها مبنية على الفتح كما ان الفعل الماضي مبني على الفتح الوجه الثاني انها على ثلاثة احرف كما ان الفعل على ثلاثة احرف الوجه الثالث انها تلزم الاسماء كما ان الفعل يلزم الاسماء الوجه الرابع انها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو انني وكانني ولكنني وكذا سائرها الوجه الخامس ان فيها معاني الافعال فمعنى ان وان حققت ومعنى كان شبهت ومعنى لكن استدركت ومعنى ليت تمنيت ومعنى لعل ترجيت فلما اشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الاوجه وجب ان تعمل عمله وانما عملت في شيئين لانها عبارة عن الجمل لا عن

المفردات

المفردات كما بينا في كان فان قيل فلم نصبت الاسم ورفعت الخبر قيل لانها اشبهت الفعل وهو يرفع وينصب وشبهت به فنصبت الاسم تشبيها بالمفعول ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل فان قيل فلم وجب تقديم المنصوب على المرفوع قيل لوجهين احدهما ان هذه الحروف تشبه الفعل لفظا ومعنى فلو قدم المرفوع على المنصوب لم يعلم هل هي حروف او افعال فان قيل الحروف لا تتصرف والافعال تتصرف قيل عدم التصرف لا يدل على انها حروف لانه قد توجد افعال لا تتصرف وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا فلما كان ذلك يؤدي الى الالتباس بالافعال وجب تقديم المنصوب على المرفوع دفعا لهذا الالتباس الوجه الثاني ان هذه الحروف لما اشبهت الفعل الحقيقي لفظا ومعنى حملت عليه في العمل فكانت فرعا عليه في العمل وتقدم المرفوع على المنصوب على المرفوع فرع فالزموا الفرع الفرع ويخرج عن هذا ما فانها ما اشبهت الفعل من جهة اللفظ وانما اشبهته من جهة المعنى ثم الفعل الذي اشبهته ليس فعلا حقيقيا وفي فعليته خلاف بخلاف هذه الحروف فانها اشبهت الفعل الحقيقي من جهة اللفظ والمعنى من الخمسة الاوجه التي بيناها فبان الفرق بينهما وقد ذهب الكوفيون الى ان ان واخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر وانما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها لانها فرع على الفعل في العمل فلا تعمل عمله لان الفرع ابدا اضعف من الاصل فينبغي ان لا تعمل في الخبر وهذا ليس بصحيح لان كونه فرعا على الفعل في العمل لا يوجب ان لا تعمل عمله فان اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ويعمل عمله على انا قد عملنا بمقتضى

كونه فرعا فانا الزمناه طريقة واحدة واوجبنا فيه تقديم المنصوب
على المرفوع ولم نجوز فيه الوجهين كما جاز ذلك مع الفعل لئلا
يجري مجرى الاصل فلما اوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع
بان ضعف هذه الحروف وانحطاطها عن رتبة الفعل ووقع
الفرق بين الفرع والاصل ولو كان الامر كما زعموا انه باق على
رفعه لكان الاسم للمبتدا اولى بذلك فلما وجب نصب المبتدا
بها وجب رفع الخبر بها لانه ليس في كلام العرب عامل يعمل
في الاسماء النصب ولا يعمل الرفع فيما ذهبوا اليه فما ذهبوا
اليه يؤدي الى ترك القياس ومخالفة الاصول بغير فائدة
وذلك لا يجوز فان قيل فلم جاز العطف على موضع ان
ولكن دون سائر اخواتها قيل لانهما لم يغيرا معنى الابتدا بخلاف
سائر الحروف لانها غيرت معنى الابتدا لان كان افادت معنى
التشبيه وليت افادت معنى التمني ولعل افادت معنى الترجي
فان قيل فهلا يجوز العطف على الموضع قبل ذكر الخبر قيل
اختلف النحويون في ذلك فذهب اهل البصرة الى انه لا يجوز
ذلك على الاطلاق وذلك لانك اذا قلت انك وزيد قائمان
وجب ان يكون زيد مرفوعا بالابتدا ووجب ان يكون
عاملا في خبر زيد وتكون ان عاملة في خبر الكاف وقد
اجتمعا معا وذلك لا يجوز واما الكوفيون فاختلفوا
فذهب الكسائي الى انه يجوز ذلك على الاطلاق سواء تبين
فيه عمل ان او لم يتبين نحو ان زيدا وعمرو قائمان وانك
وبكر منطلقان وذهب الفرا الى انه لا يجوز ذلك الا فيما
لم يتبين فيه عمل ان واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ان الذين
امنوا

امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى فعطف
الصابئين على موضع ان قبل تمام الخبر وهو قوله من امن بالله
واليوم الاخر ومما حكي عن بعض العرب انه قال انك وزيد
ذاهبان وقد ذكره سيبويه في الكتاب والصحيح ما ذهب اليه
البصريون واما ما استدل عليه الكوفيون فلا حجة لهم فيه واما
قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون فلا حجة
لهم فيه من وجهين احدهما انا نقول في الاية تقديم وتاخير والتقدير
فيه ان الذين امنوا والذين هادوا من امن بالله واليوم الاخر
فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك
والوجه الثاني ان يجعل قوله من امن بالله واليوم الاخر خبر للصابئين
والنصارى ويضمر للذين امنوا والذين هادوا خبرا مثل الذي اظهرت
للصابئين والنصارى الا ترى انك تقول زيد وعمرو قائم فتجعل
قائما خبرا لعمرو وتضمر لزيد خبرا مثل ما اظهرت لعمرو وان شئت
جعلته خبر الزيد واضمرت لعمرو خبرا قال الشاعر
والا فاعلموا انا وانتم ۞ بغاة ما بقينا في شقاق
وان شئت جعلت قوله بغاة خبر الثاني واضمرت للاول خبرا
وان شئت جعلته خبرا للاول واضمرت للثاني خبرا على ما بينا
واما قول بعض العرب انك وزيد ذاهبان فقد ذكر سيبويه
انه غلط من بعض العرب وجعله بمنزلة قول الشاعر
بدا لي اني لست مدرك ما مضى ۞ ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
فقال سابق بالخفض على العطف وان كان المعطوف عليه منصوبا
لتوهم حرف الجر فيه وكذلك قول الاخر قال
مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ۞ ولا ناعب الا ببين غرابها

فقال ناعب بالجر بالعطف على مصلحين لانه توهم ان الباء في مصلحين
موجودة ثم عطف عليه مجرورا وان كان منصوبا والاخلاف
ان هذا نادر ولا يقاس عليه فكذلك ههنا **باب**
ظننت واخواتها ان قال قائل على كم ضربا تستعمل هذه الافعال
قيل اما ظننت فتستعمل على ثلاثة اوجه احدها بمعنى
الظن وهو ترجيح احد الاحتمالين على الاخر والثاني بمعنى
اليقين قال الله تعالى الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم
وانهم اليه راجعون اي يوقنون وقال تعالى فظنوا انهم مواقعوها
وقال الشاعر فقلت لهم ظنوا بالفي مدجج سراتهم في الفارسي المسرد
وهذان يتعديان الى مفعولين والثالث بمعنى التهمة كقوله
تعالى وما هو على الغيب بظنين في قراءة من قراه بالظاء
اي بمتهم وهذا يتعدى الى مفعول واحد واما خلت وحسبت
فيستعملان بمعنى الظن واما زعمت فتستعمل في القول عن
غير صحة قال الله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا واما
علمت فتستعمل على اصلها فتتعدى الى مفعولين وتستعمل بمعنى
عرفت فتتعدى الى مفعول واحد قال الله تعالى لا تعلمهم نحن
نعلمهم واما رايت فيكون عن روية القلب فتتعدى الى مفعولين
نحو رايت الله غالبا وتكون من روية البصر فتتعدى الى مفعول
واحد نحو رايت زيدا اي ابصرت زيدا واما وجدت فتكون
بمعنى علمت فتتعدى الى مفعولين نحو وجدت زيدا عالما وتكون
بمعنى اصبت فتتعدى الى مفعول واحد نحو وجدت الضالة
وجدانا وقد تكون لازمة في نحو قولهم وجدت في الحزن وجدا
ووجدت في المال وجدا ووجدت في الغضب موجدة وحكى بعضهم

وجدان

وجدانا قال الشاعر كلانا رد صاحبه بغيظ على حنق ووجدان شديد
فان قيل لم اعملت هذه الافعال وليست موثرة في المفعول
قيل لان هذه الافعال وان لم تكن موثرة الا ان لها
تعلقا بما عملت فيه الا ترى انك ان قولك ظننت انك
تقول يدل على الظن والظن يتعلق بمظنون وكذلك سائرها
ثم ليس التاثير شرطا في عمل الفعل وانما شرط عمله ان يكون
له تعلق بالمفعول فاذا تعلق بالمفعول تعدى اليه سواء
كان موثرا او لم يكن موثرا الا ترى انك تقول ذكرت زيدا
فيتعدى الى زيد وان لم يكن موثرا فيه الا انه لما كان له
به تعلق عمل لان ذكرت تدل على الذكر والذكر لا بد له من
مفعول فيتعدى اليه فكذلك ههنا فان قيل فلم تعدت
الى مفعولين قيل لانها لما كانت تدخل على المبتدا والخبر
بعد استغنائها بالفاعل وكل واحد من المبتدا والخبر
لا بد له من الاخر وجب ان يتعدى اليهما فان قيل فهل
يجوز الاقتصار فيها على الفعل والفاعل قيل اختلف
النحويون في ذلك فذهب البعض الى انه يجوز واستدل
عليه بالمثل السائر وهو قولهم من يسمع يخل فاقتصر
على يخل وفيه ضمير الفاعل وذهب بعضهم الى انه لا يجوز
واستدل على ذلك من وجهين احدهما ان هذه الافعال
تجاب بما يجاب به القسم كقوله تعالى وظنوا ما لهم
من محيص فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون المقسم
عليه فكذلك لا يجوز الاقتصار على هذه الافعال
مع فاعليها دون مفعوليها والثاني انا نعلم ان العاقل

لا يخلو من ظن او علم او شك فاذا قلت ظننت او علمت او حسبت
لم يكن فيه فائدة لانه لا يخلو عن ذلك فان قيل فهل يجوز
الاقتصار على احد المفعولين قيل لا يجوز لان هذه افعال
داخلة على المبتدا والخبر فكما ان المبتدا لا بد له من الخبر والخبر لا بد
له من المبتدا فكذلك لا بد لاحد المفعولين من الاخر فان قيل
فلم وجب اعمال هذه الافعال اذا تقدمت وجاز الغاوها
اذا توسطت او تاخرت قيل انما وجب اعمالها اذا تقدمت
لوجهين احدهما انها اذا تقدمت فقد وقعت في اعلى مراتبها فوجب
اعمالها ولم يجز الغاوها والثاني انها اذا تقدمت دل ذلك
على قوة العناية بها والغاوها يدل على اطراحها وقلة
الاهتمام بها فكذلك لم يجز الغاوها مع التقديم لان الشيء
لا يكون معنيا به مطرحا واما اذا توسطت او تاخرت
فانما جاز الغاوها لان هذه الافعال لما كانت ضعيفة
في العمل وقد مر صدر الكلام على اليقين لم يغير الكلام عما
اعتمد عليه وجعلت في تعلقها بما بعدها قبلها بمنزلة الظرف
فاذا قال زيد منطلق ظننت فكانه قال زيد منطلق
في ظني فكما ان قولك في ظني لا يعمل فيما قبله فكذلك
ما نزل بمنزلته واما من اعملها اذا تاخرت فقدرها متقدمة
في التقدير وان كانت متاخرة في اللفظ مجازا وتوسعا
غير ان الاعمال مع التوسط احسن من الاعمال مع التاخر
وذلك لانها اذا توسطت كانت متقدمة من وجه متاخرة
من وجه لانها متاخرة عن احد الجزئين متقدمة على الاخر
ولا يتم احد الجزئين الا بصاحبه فكانت متقدمة من وجه

ومتاخرة

٣٨

ومتاخرة من وجه فحسن اعمالها كما حسن الغاوها واذا
تاخرت عن الجزئين جميعا كانت متاخرة من كل وجه فكان
الغاوها احسن من اعمالها لتاخرها وضعف عملها ..

باب الاغراء ان قال قائل لم اقيم بعض الظروف والحروف
مقام الفعل قيل طلبا للتخفيف لان الاسماء والحروف
اخف من الافعال فاستعملوها بدلا عنها طلبا للتخفيف
فان قيل فلم كثر في عليك وعندك ودونك خاصة
قيل لان الفعل انما يضمر اذا كان عليه دليل من مشاهدة
حال او غير ذلك ولما كانت على للاستعلاء والمستعلي يشاهد
من تحته وعند للحضرة ومن بحضرتك تشاهده ودون للقرب
ومن بقربك تشاهده فصار هذا بمنزلة مشاهدة حال يدل
عليه فلهذا اقيمت مقام الفعل فان قيل فلم خص به
المخاطب دون الغائب والمتكلم قيل لان المخاطب يقع
الامر له بالفعل من غير لام الامر نحو قم واذهب فلا يفتقر
الى لام الامر واما الغائب والمتكلم فلا يقع الامر لهما الا باللام
كقولك ليقم زيد ولاقم معه فيفتقر الى لام الامر فلما اقاموها مقام
الفعل كرهوا ان يستعملوها للغائب والمتكلم لانها تصير قائمة
مقام شيئين اللام والفعل ولم يكرهوا ذلك في المخاطب لانها
تقوم مقام شيء واحد وهو الفعل واما قوله عليه السلام
ومن لم يستطع منكم الباءة فعليه بالصوم فانه له وجاء فانما
جاز لان من كان بحضرته يستدل بامره للغائب على انه داخل
في حكمه واما قولهم بعض العرب عليه رجلا ليسني فلا يقاس
عليه كالمثل فان قيل فهل يجوز تقديم معمول هذه الكلم

عليها اولا قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى
انه لا يجوز تقديم معمولها عليها لانها فرع على الفعل في العمل
فينبغي ان لا يتصرف تصرفه واما الكوفيون فذهبوا الى جواز
تقديم معمولها عليها واستدلوا على ذلك بقوله تعالى كتاب
الله عليكم فنصب كتاب الله بعليكم واستدلوا ايضا بقول الراجز
۝ يا ايها المائح دلوي دونكا ۝ اني رايت الناس يحمدونكا ۝
۝ يثنون خيرا ويمجدونكا ۝ والتقدير دونك دلوي فدلوي
في موضع نصب بدونك فدل على جواز تقديم معمولها عليها والصحيح
ما ذهب اليه البصريون واما ما استدل به الكوفيون فلا حجة
لهم فيه لان قوله تعالى كتاب الله عليكم ليس هو منصوبا
بعليكم وانما هو منصوب على المصدر بفعل مقدر وانما قدر
هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه لقوله تعالى حرمت
عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم الاية لان في ذلك دلالة
على ان ذلك مكتوب عليهم فنصب كتاب الله على المصدر
كقوله تعالى وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب
صنع الله فنصب صنع الله على المصدر بفعل مقدر دل عليه
ما قبله ونحو ذلك قول الشاعر

۝ دأبت الى ان ينبت الظل بعدما ۝ تقاصر حتى كاد في الال يمصح ۝
۝ وجيف المطايا ثم قلت لصحبتي ۝ ولم ينزلوا ابردتم فتروحوا ۝

فنصب وجيف بفعل دل عليه ما تقدم واما البيت الذي
انشدوه فلا حجة فيه من وجهين احدهما ان قوله دلوي دونكا
في موضع رفع لانه خبر مبتدا مقدر والتقدير فيه هذا دلوي
دونكا والثاني انا نسلم انه في موضع نصب لكن باضمار

فعل

٣٩

فعل والتقدير فيه خذ دلوي دونكا ودونكا تفسير لذلك الفعل
المقدر فاعرفه ان شاء الله تعالى ۝ باب التحذير ان قال قائل
ما وجه التكرير اذا ارادوا التحذير في قولهم الاسد الاسد قيل
لانهم ارادوا ان يجعلوا احد الاسمين قائما مقام الفعل الذي
هو احذر ولهذا اذا كرروا لم يجز اظهار الفعل واذا حذفوا احد
الاسمين جاز اظهار الفعل فدل على ان احد الاسمين قائم مقام
الفعل فان قيل فاي الاسمين اولى بان يقوم مقام الفعل
قيل اولى الاسمين بان يقوم مقام الفعل هو الاول لان
الفعل يجب ان يكون مقدما على الاسم الثاني لانه مفعول
فكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل ينبغي ان يكون
مقدما فان قيل فلم نصبوا قولهم اياك والشر قيل
لان التقدير فيه اياك احذر والشر فاياك منصوب باحذر
والشر معطوف عليه وقيل اصله اياك احذر من الشر فموضع
الجار والمجرور النصب فلما حذف حرف الجر صار النصب فيما بعده
فان قيل فلم قدروا الفعل بعد اياك ولم يقدروه قبله
قيل لان اياك ضمير المنصوب المنفصل فلا يجوز ان يقع الفعل
قبله لانك لو اتيت به قبله لم يجز ان تاتي به بلفظه
لانك تقدر على ضمير المنصوب المتصل وهو الكاف الا ترى
انك لو قلت ضربت اياك لم يجز لانك تقدر على ان تقول
ضربتك فاما قول الشاعر ۝ اليك حتى بلغت اياكا ۝
فشاذ لا يقاس عليه فان قيل فلم لم يستعملوا لفظ الفعل
مع اياك كما استعملوه مع غيره قيل انما خصت اياك
بهذا لانها لا تكون الا في موضع نصب لانها ضمير المنصوب

المنفصل وصارت بنية لفظة تدل على كونه مفعولا فلم يستعملوا
معه لفظ الفعل بخلاف غيره من الاسماء فانه يجوز ان يقع
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وليس في بنية لفظه ما يدل على كونه
مفعولا فاستعملوا معه لفظ الفعل فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب المصدر

ان قال قائل لم كان المصدر منصوبا قيل
لوقوع الفعل عليه وهو المفعول المطلق فان قيل هل الفعل
مشتق من المصدر او المصدر مشتق من الفعل قيل اختلف
النحويون في ذلك فذهب البصريون الى ان الفعل مشتق من
المصدر واستدلوا على ذلك من سبعة اوجه الوجه الاول انه
سمي مصدرا والمصدر هو الموضع الذي يصدر عنه الابل فلما
سمي مصدرا دل على انه قد صدر عنه الفعل والوجه الثاني
ان المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين
وكما ان المطلق اصل للمقيد فكذلك المصدر اصل للفعل
والوجه الثالث ان الفعل يدل على شيئين والمصدر يدل
على شيء واحد فكما ان الواحد قبل الاثنين فكذلك يجب ان
يكون المصدر قبل الفعل والوجه الرابع ان المصدر اسم
وهو يستغني عن الفعل والفعل لا بد له من الاسم وما يكون
مفتقرا الى غيره ولا يقوم بنفسه اولى بان يكون فرعا مما لا
يكون مفتقرا الى غيره والوجه الخامس ان المصدر لو كان
مشتقا من الفعل لوجب ان يدل على ما في الفعل من الحدث
والزمان ومعنى ثالث كما دلت اسماء الفاعلين والمفعولين
على الحدث وعلى ذات الفاعل والمفعول به فلما لم يكن المصدر
كذلك دل على انه ليس مشتقا من الفعل والوجه السادس

ان المصدر

ان المصدر لو كان مشتقا من الفعل لوجب ان يجري على سنن
واحد ولم يختلف كما لم تختلف اسماء الفاعلين والمفعولين
فلما اختلف المصدر اختلاف سائر الاجناس دل على ان
الفعل مشتق منه والوجه السابع ان الفعل يتضمن المصدر
والمصدر لا يتضمن الفعل الا ترى ان ضرب يدل على ما يدل عليه
الضرب والضرب لا يدل على ما يدل عليه ضرب واذا كان
كذلك دل على ان المصدر اصل والفعل فرع وصار
هذا كما تقول في الاواني المصوغة من الفضة فانها فرع عليها
وماخوذة منها وفيها زيادة ليست في الفضة الاترى لان
الاواني فضة وليست الفضة باواني فدل على ان الفعل
ماخوذ من المصدر كما كانت الاواني ماخوذة من الفضة
فكذلك ههنا واما الكوفيون فذهبوا الى ان المصدر
ماخوذ من الفعل واستدلوا على ذلك من ثلاثة اوجه
الوجه الاول ان المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح
بصحته تقول قمت قياما فيعتل المصدر لاعتلال الفعل
وتقول قاوم قواما فيصح المصدر لصحة الفعل فدل على
انه فرع عليه والوجه الثاني ان الفعل يعمل في المصدر
ولا شك ان رتبة العامل قبل رتبة المعمول والوجه
الثالث ان المصدر يذكر توكيدا للفعل ولا شك ان رتبة
المؤكد قبل رتبة المؤكد فدل على ان المصدر ماخوذ من
الفعل والصحيح ما ذهب اليه البصريون واما ما استدل
به الكوفيون ففاسد اما قولهم انه يصح بصحة الفعل
ويعتل باعتلاله قلنا انما صح بصحته واعتل باعتلاله

طلبا للتاكيد ليجرى الباب على سنن واحد لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة وهذا لا يدل على الاصل والفرع الا ترى انهم قالوا للتشاكل
يعد والاصل فيه يوعد فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة
وقالوا اعد ونعد وتعد فحذفوا الواو وان لم تقع بين ياء
وكسرة حملا على يعد لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة
وكذلك قالوا اكرم والاصل فيه اأكرم الا انهم حذفوا احدى
الهمزتين استثقالا لاجتماعهما ثم قالوا نكرم وتكرم ويكرم
فحذفوا الهمزة وان لم تجتمع همزتان حملا على اكرم ليجرى
الباب على سنن واحد فكذلك ههنا واما قولهم ان
الفعل يعمل في المصدر قلنا هذا لا يدل على انه اصل فانا
اجمعنا على ان الحروف تعمل في الاسماء والافعال ولا شك
ان الحروف ليست اصلا للاسماء والافعال فكذلك ههنا
وقولهم ان المصدر يذكر تاكيدا للفعل قلنا هذا لا يدل
على انه فرع عليه الا ترى انك تقول جاءني زيد زيد
ورايت زيدا زيدا ولا يدل هذا على ان زيدا الثاني
فرع على الاول فكذلك ههنا وقد بينا هذا مستوفى
في المسائل الخلافية فان قيل فلم كان قولهم سرت
اشد السير منصوبا على المصدر قيل لان افعل لا يضاف
الا الى ما هو بعض له وقد اضيف الى المصدر الذي هو السير
فلما اضيف الى المصدر كان مصدرا فانتصب انتصاب
المصادر كلها فان قيل فعلى ماذا ينتصب قولهم
قعد القرفصاء ونحوه قيل ينتصب على المصدر بالفعل
الذي قبله لان القرفصاء لما كانت نوعا من القعود

والفعل

والفعل الذي هو قعد يتعدى الى جنس القعود الذي يشتمل على
القرفصا وغيرها تعدى الى القرفصا التي هي نوع منه لانه اذا
عمل في الجنس عمل في النوع اذا كان داخلا تحته هذا مذهب
سيبويه وذهب ابو بكر بن السراج الى انه صفة لمصدر محذوف
والتقدير فيه قعد القعدة القرفصاء الا انه حذف الموصوف
واقام الصفة مقامه والذي عليه الاكثرون مذهب سيبويه
لانه لا يفتقر الى تقدير موصوف وما ذهب اليه ابن السراج
يفتقر الى تقدير موصوف وما لا يفتقر الى تقدير موصوف اولى
مما يفتقر الى تقدير فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب المفعول فيه

ان قال قائل ما المفعول فيه قيل هو الظرف وهو كل
اسم من اسماء الزمان او المكان يراد فيه معنى في نحو صمت اليوم
وقمت الليلة وجلست مكانك وما اشبه ذلك فان قيل
فلم سمي ظرفا قيل لانه لما كان محلا للافعال سمي ظرفا
تشبيها بالاواني التي تحل الاشياء فيها ولهذا سمى الكوفيون
الظروف محال لحلول الافعال فيها فان قيل فلم بنيت الظروف
لتضمنها معنى الحرف قيل لان الظروف وان نابت عن الحرف
الا انها لم تتضمن معناه والذي يدل على ذلك انه يجوز اظهاره
مع لفظها ولو كانت متضمنة للحرف لم يجز اظهاره الا ترى ان
متى واين وكيف لما تضمنت معنى همزة الاستفهام لم يجز
اظهار الهمزة معها فلما جاز اظهاره ههنا دل على انها لم تتضمن
معناه واذا لم تتضمن معناه وجب ان تكون معربة على اصلها
فان قيل فلم تعدى الفعل اللازم الى جميع ظروف الزمان
ولم يتعد الى جميع ظروف المكان قيل لان الفعل يدل

على جميع ظروف الزمان بصيغته كما يدل على جميع ضروب المصادر
وكما ان الفعل يتعدى الى جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدى
الى جميع ظروف الزمان واما ظروف المكان فلم يدل عليها
الفعل بصيغته الا ترى انك اذا قلت ضرب او سيضرب
لم يدل على مكان دون مكان كما يكون فيه دلالة على زمان
دون زمان فلما لم يدل الفعل على ظروف المكان بصيغته
صار الفعل اللازم منه بمنزلة من زيد وعمرو وكما ان الفعل
اللازم لا يتعدى بنفسه الى زيد وعمرو فكذلك لا يتعدى
الى ظروف المكان فان قيل فلم تعدى الى الجهات الست
ونحوها من ظروف المكان قيل لانها اشبهت ظروف الزمان
من وجهين احدهما انها مبهمة غير محدودة الا ترى انك اذا قلت
خلف زيد كان غير محدود وكان هذا اللفظ مشتملا على جميع
ما يقابل ظهره الى ان ينقطع الارض وكذلك اذا قال امام زيد
كان ايضا غير محدود وكان هذا اللفظ مشتملا على جميع ما
يقابل وجهه الى ان ينقطع الارض كما انك اذا قلت قام دل على
كل زمان ماض من اول ما خلق الله تعالى الدنيا الى وقت
حديثك واذا قلت يقوم دل على كل زمان مستقبل والوجه
الثاني ان هذه الظروف لا تستقر على وجه واحد لان فوقا
يصير تحتا وتحتا يصير فوقا كما ان الزمان المستقبل يصير
حاضرا والحاضر يصير ماضيا فلما اشبهت ظروف الزمان
تعدى الفعل اليها كما يتعدى الى ظروف الزمان فان قيل
فكيف قالوا زيد مني معقد الازار ومقعد القابلة ومناط

الثريا

الثريا وهما خطان في جانبي انفها يعني الخطين اللذين يكتنفان
انف الظبية وهي كلها مخصوصة قيل الاصل فيها كلها ان تستعمل
بحرف الجر الا انهم حذفوا حرف الجر في هذه المواضع اتساعا كقول الشاعر
فلا تبغينكم قنا وعوارضا ولاقبلن الخيل لابة ضرغد
وكقوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب
اراد في الطريق ومن حقها ان تحفظ ولا يقاس عليها فاما قولهم
دخلت البيت فذهب ابو عمر والجرمي الى ان دخلت فعل متعدي
يتعدى الى البيت بنفسه كقولك بنيت البيت وما اشبه
ذلك وذهب الاكثرون الى ان دخلت فعل لازم وكان
الاصل فيه ان تستعمل معه حرف الجر الا انه قد حذف حرف
الجر اتساعا على ما بينا وهذا هو الصحيح والدليل على ان دخلت
فعل لازم من وجهين احدهما ان مصدره يجيء على فعول
وهو من مصادر الافعال اللازمة كقعد قعودا وجلس جلوسا
وما اشبه ذلك والثاني ان نظيره فعل لازم وهو غرت
اي دخلت ونقيضه فعل لازم وهو خرجت فيقتضي ان يكون
لازما حملا على نظيره ونقيضه فاعرفه ان شاء الله تعالى
باب المفعول معه ان قال قائل ما العامل النصب في
المفعول معه قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون
الى ان العامل فيه هو الفعل وذلك لان الاصل في قولهم
استوى الماء والخشبة اي مع الخشبة الا انهم اقاموا الواو
مقام مع توسعا في كلامهم فتقوى الفعل بالواو فتعدى
الى الاسم فنصبه كما قوي بالهمزة في قولك اخرجت زيدا
ونظير هذا نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم

بتقوية الا نحو قام القوم الا زيدا فكذلك ههنا المفعول
معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو وذهب الكوفيون
الى ان المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك لانه اذا قال
استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى
الماء واستوت الخشبة لان الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوى
فكما لم يحسن تكرير الفعل فيه كما يحسن في جاءني زيد وعمرو
فقد خالف الثاني الاول فانتصب على الخلاف وذهب ابو اسحق
الزجاج الى انه منصوب بعامل مقدر والتقدير فيه استوى
الماء ولابس الخشبة وزعم ان الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما
الواو والصحيح هو الاول واما قول الكوفيين انه منصوب
على الخلاف لانه لا يحسن تكرير الفعل قلنا هذا هو الموجب
لكون الواو غير عاملة وان الفعل هو العامل بتقويتها لا بنفس
المخالفة ولو جاز ان يقال مثل ذلك لجاز ان يقال ان زيدا
في قولك ضربت زيدا منصوب لكونه مفعولا لا بالفعل وذلك
محال لان كونه مفعولا لا يوجب ان يكون ضربت هو العامل
فيه النصب فكذلك ههنا واما قول الزجاج فانه ينتصب
بتقدير عامل لان الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو فليس
بصحيح ايضا لان الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل
به المفعول فان كان الفعل لا يفتقر الى تقوية تعدى الى المفعول
بنفسه وان كان يفتقر الى تقوية بحرف الجر وغيره عمل بتوسطه
الا ترى انك تقول اكرمت زيدا وعمرا فتنصب عمرا باكرمت
كما تنصب زيدا به ولم يمنع الواو من وقوع اكرمت على ما بعدها
فكذلك ههنا فان قيل لم حذفت مع واقيمت الواو

مقامها

٦ من الحروف صح

مقامها قيل حذفت مع واقيمت الواو مقامها توسعا في كلامهم
طلبا للتخفيف والاختصار فان قيل فلم كانت الواو اولى
من غيرها قيل انما كانت الواو اولى من غيرها لان الواو
في معنى مع ولان معنى مع المصاحبة ومعنى الواو الجمع فلما
كانت في معنى مع كانت اولى من غيرها فان قيل فهل
يجوز تقديم المنصوب ههنا على الناصب قيل لا يجوز ذلك
لان حكم الواو ان لا تتقدم على ما قبلها وهذا الباب من النحويين
من يجري فيه القياس ومنهم من يقتصر على السماع والاكثرون
على القول الثاني فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب المفعول له

ان قال قائل ما العامل في المفعول له النصب
قيل العامل في المفعول له الفعل الذي قبله نحو جئتك
طمعا في برك وقصدتك ابتغاء معروفك وكان الاصل
فيه جئتك للطمع في برك وقصدتك لابتغاء معروفك
الا انه حذف اللام فاتصل الفعل به فنصبه فان قيل
فلم تعدى اليه الفعل اللازم كالمتعدي قيل لان العامل
لما كان لا يفعل شيئا الا لعلة وهي علة للفعل وعذر لوقوعه
كان للفعل دلالة عليه فلما كان فيه دلالة عليه تعدى
اليه فان قيل فهل يجوز ان يكون معرفة ونكرة قيل
نعم يجوز ان يكون معرفة ونكرة والدليل على ذلك قوله تعالى
ومثل الذين ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله وتثبيتا
من انفسهم فابتغاء مرضات الله معرفة بالاضافة وتثبيتا
نكرة وقال الشاعر

واغفر عوراء الكريم ادخاره ۝ واعرض عن شتم اللئيم تكرما

فادخاره معرفة بالاضافة وتكرما نكرة وقال الاخر
يركب كل عاقر جمهور ، مخافة وزعل المحبور
والهول من تهول الهبور ، وذهب ابو عمر والجرمي الى انه لا يجوز
ان يكون الا نكرة ويقدر الاضافة في هذه المواضع في نية
الانفصال ولا يكتسب التعريف من المضاف اليه كقولهم خ يكسى
مررت برجل ضارب زيد غدا قال الله تعالى هذا عارض
ممطرنا وقال الشاعر
سل الهموم بكل معطي راسه ، ناج مخالط صهبة متعيس
والذي عليه الجمهور والمذهب المشهور هو الاول والذي
ادعاه الجرمي من كون الاضافة في نية الانفصال يفتقر الى
دليل ثم لو صح هذا في الاضافة فكيف يصح له مع لام التعريف
في قول الشاعر والهول من تهول الهبور واشباهه فان قيل
فهل يجوز تقديم المنصوب ههنا على الناصب قيل
يجوز ذلك لان العامل فيه يتصرف ولم يوجد ما يمنع من جواز
تقديمه كما وجد في المفعول معه فكان جائزا على الاصل
وهذا الباب انما يترجمه البصريون واما الكوفيون فلا يترجمونه
ويجعلونه من باب المصدر فلا يفردون له بابا والله اعلم

باب الحال ان قال قائل ما الحال قيل هيئة الفاعل
والمفعول الا ترى انك اذا قلت جاءني زيد راكبا كان الركوب
هيئة زيد عند وقوع المجيء منه واذا قلت ضربته مشدودا
كان الشد هيئته عند وقوع الضرب له فان قيل
فهل يقع الحال من الفاعل والمفعول معا بلفظ واحد قيل
يجوز ذلك والدليل عليه قول الشاعر

تعلقت

تعلقت ليلى وهي ذات موصد ، ولم يبد للاتراب من ثديها حجم
صغيرين نرعى البهم يا ليت اننا ، الى اليوم لم نكبر ولم تكبر البهم
فنصب صغيرين على الحال من التاء في تعلقت وهي فاعله
او من ليلى وهي مفعوله وقال الاخر
متى ما تلقني فردين ترجف ، روانف اليتيك وتستطارا
فنصب فردين على الحال من ضمير الفاعل والمفعول في تلقني
وهذا كثير في كلامهم فان قيل فما العامل في الحال
النصب قيل ما قبلها من العامل وهو على ضربين
فعل ومعنى فعل فان كان فعلا نحو جاء زيد جاز ان يتقدم
راكبا الحال عليه نحو راكبا جاء زيد لان العامل لما كان متصرفا تصرف
عمله فجاز تقديم معموله عليه وان كان العامل فيه معنى فعل
نحو هذا زيد قائما لم يجز تقديم الحال عليه اذ لو قلت قائما
هذا زيد لم يجز لان معنى الفعل لا يتصرف تصرفه فلم يجز تقديم
معموله عليه وذهب الفراء الى انه لا يجوز تقديم الحال على العامل
في الحال سواء كان العامل فيه فعلا او معنى فعل وذلك لانه
يؤدي الى ان يتقدم المضمر على المظهر فانه اذا قال راكبا جاء زيد
ففي راكب ضمير زيد وقد تقدم عليه وتقديم المضمر على المظهر
لا يجوز وهذا ليس بشيء لان راكبا وان كان مقدما في اللفظ
الا انه مؤخر في التقدير واذا كان مؤخرا في التقدير جاز
التقديم قال الله تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى
والهاء في نفسه عائدة الى موسى الا انه لما كان في تقدير التقديم
والهاء في تقدير التاخير جاز التقديم وهذا كثير في كلامهم
فكذلك ههنا فان قيل فلم عمل الفعل اللازم في الحال

قيل لان العامل لما كان لا يعمل الفعل الا في حالة كان في الفعل
دلالة على الحال فتعدى اليها كما تعدى الى ظرف الزمان لما كان
في الفعل دلالة عليه فان قيل فلم وجب ان يكون الحال
نكرة قيل لان الحال يجري مجرى الصفة للفعل ولهذا
سماها سيبويه نعتا للفعل والمراد بالفعل المصدر الذي يدل
الفعل عليه وانما يذكر الا ترى ان جاء يدل على مجيء واذا قلت
جاء راكبا يدل على مجيء موصوف بركوب فاذا كانت الحال تجري
مجرى الصفة للفعل وهو نكرة فكذلك وصفه يوجب ان يكون
نكرة فاما قولهم ارسلها العراك وطلبته جهدك وطاقتك
ورجع عوده على بدئه فهي مصادر اقيمت مقام الفعل لان التقدير
ارسلها يعني الناقة تعترك وطلبته تجتهد وتعترك وتجتهد
جملة من الفعل والفاعل في موضع الحال كانك قلت ارسلها
معتركة وطلبته مجتهدا الا انه اضمر وجعل المصدر دليلا عليه
وهذا كثير في كلامهم وذهب بعض النحويين الى ان قولهم رجع
عوده على بدئه منصوب لانه مفعول رجع لانه يكون
متعديا كما يكون لازما قال الله تعالى فان رجعك الله
الى طائفة منهم فاعمل رجع في الكاف التي للخطاب فقال
رجعك فدل على انه يكون متعديا ومما يدل على ان الحال
لا يجوز ان يكون معرفة انها لا يجوز ان تقوم مقام الفاعل
فيما لم يسم فاعله لان الفاعل قد يضمر ويكون معرفة فلو
جاز ان تكون الحال معرفة لما امتنع ذلك كما لم يمتنع في ظرف
الزمان والمكان والجار والمجرور والمصدر على ما بينا
فاعرفه ان شاء الله تعالى **باب التمييز** ان قال قائل

ما التمييز

ما التمييز قيل تبيين النكرة المفسرة للمبهم فان قيل فما العامل
فيه النصب قيل فعل وغير فعل فاما ما كان العامل فيه فعلا
فنحو قولك تصبب زيد عرقا وتفقأ الكبش شحما فعرقا وشحما
كل واحد منهما منصوب بالفعل الذي قبله فان قيل فهل
يجوز تقديم هذا النوع على العامل فيه قيل اختلف النحويون
في ذلك فذهب سيبويه الى انه لا يجوز تقديم هذا النوع على
عامله وذلك لان المنصوب ههنا هو الفاعل في المعنى
الا ترى ان قولك تصبب زيد عرقا كان الفعل للعرق في
المعنى لا لزيد فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه
كما لو كان فاعلا لفظا وذهب ابو عثمان المازني وابو العباس
المبرد ومن وافقهما الى انه يجوز تقديمه على العامل واستدلوا بقول
الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها * وما كان نفسا بالفراق تطيب
ولان هذا العامل فعل متصرف فجاز تقديم الحال على العامل
تقديم معموله عليه كما جاز تقديم صح
فيها نحو راكبا جاء زيد لانه من فعل متصرف فكذلك ههنا
والصحيح ما ذهب اليه سيبويه واما ما استدل به المازني
والمبرد من البيت فان الرواية الصحيحة فيه وما كان نفسي
بالفراق تطيب وذلك لا حجة فيه ولئن صحت تلك الرواية
فنقول نصب نفسا بفعل مقدر كانه قال اعني نفسا واما قولهم
انه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كالحال قلنا
هذا العامل وان كان فعلا متصرفا الا ان هذا المنصوب
هو الفاعل في المعنى فلا يجوز تقديمه على ما بينا واما
تقديم الحال على العامل فيها فانما جاز ذلك لانك اذا
قلت جاء زيد راكبا كان زيد هو الفاعل لفظا ومعنى

واذا استوفى الفعل فاعله تنزل اذا منزلة المفعول المحض
فجاز تقديمه كالمفعول نحو عمرا ضرب زيد بخلاف التمييز
فانك اذا قلت تصبب زيد عرقا لم يكن زيد هو الفاعل
في المعنى وكان الفاعل في المعنى هو العرق فلم يكن عرقا في حكم
المفعول من هذا الوجه لان الفعل قد استوفى فاعله لفظا
لا معنى فلم يجز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل واما
ما كان العامل فيه غير فعل فنحو عندي عشرون رجلا
وخمسة عشر درهما وما اشبه ذلك واما العامل فيه
هو العدد لانه مشبه بالصفة المشبهة باسم الفاعل نحو حسن
وشديد وما اشبه ذلك ووجه المشابهة بينهما ان العدد
يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل فلما
كان في العدد نون نحو عشرون او تنوين مقدر نحو خمسة عشر
صار النون والتنوين مانعين من الاضافة كالفاعل الذي
يمنع المفعول من الرفع فصار التمييز فضلة كالمفعول وكذلك
حكم ما كان منصوبا على التمييز مما كان قبله حائل نحو
لي مثله غلاما ولله دره رجلا فان الهاء انما منعت
الاسم بعدها ان يجر بالاضافة ما قبلها اليه كالفاعل
الذي يمنع المفعول من الرفع فنصب على التمييز لما ذكرناه
فان قيل فلم وجب ان يكون التمييز نكرة قيل لانه
يبين ما قبله كما ان الحال تبين ما قبلها فلما اشبه الحال
وجب ان يكون نكرة كما ان الحال نكرة فاما قول الشاعر
ولقد اغتدي وما صقع الديك على ادهم اجش الصهيلا
وقول الاخر اجب الظهر ليس له سنام تنصب الصهيل والظهر

والصحيح

والصحيح انه منصوب على التشبيه بالمفعول به كالضارب
الرجل فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب الاستثناء

ان قال قائل ما الاستثناء قيل اخراج بعض من كل بمعنى
الا نحو جاءني القوم الا زيدا فان قيل فما العامل في
المستثنى من الموجب النصب قيل اختلف النحويون
في ذلك فذهب البصريون الى ان العامل هو الفعل
بتوسط الا وذلك لان هذا الفعل وان كان لازما في
الاصل الا انه قوي بالا فتعدى الى المستثنى كما تعدى الفعل
بالحروف المعدية ونظير نصبهم الاسم في باب المفعول
معه نحو استوى الماء والخشبة فان الاسم منصوب بالفعل
المتقدم بتقوية الواو وكذلك ههنا وذهب بعض النحويين
الى ان العامل هو الا بمعنى استثني وهو قول الزجاج من البصريين
وذهب الفراء من الكوفيين الى ان الا مركبة من ان ولا ثم خففت
ان وادغمت في لا فهي تنصب في الايجاب اعتبارا بان وترفع
في النفي اعتبارا بلا والصحيح ما ذهب اليه البصريون واما قول
الكوفيين والزجاج ان العامل هو الا بمعنى استثني
ففاسد من خمسة اوجه الوجه الاول انه لو كان الامر كما زعموا
لوجب ان لا يجوز في المستثنى الا النصب ولا خلاف في جواز الرفع
والجر على البدل نحو ما جاءني من احد الا زيد وما مررت باحد
الا زيد والوجه الثاني ان هذا يؤدي الى اعمال معاني
الحروف واعمال معاني الحروف لا يجوز الا ترى انك تقول
ما زيد قائما ولو قلت زيد قائما على معنى نفيت زيدا قائما
لم يجز ذلك فكذلك ههنا والوجه الثالث انه يبطل

بقولهم قام القوم غير زيد منصوب فلا يخلو اما ان يكون منصوبا
بتقدير الا واما ان يكون منصوبا بنفسه واما ان يكون بالفعل
الذي قبله بطل ان يقال انه منصوب بتقدير الا لانا لو
قدرنا الا لفسد المعنى لانه يصير التقدير فيه قام القوم الا غير
زيد وهذا فاسد وبطل ايضا ان يقال انه يعمل في نفسه
لان الشيء لا يعمل في نفسه فوجب ان يكون العامل فيه
هو الفعل المتقدم وانما جاز ان يعمل فيه وان كان لازما
لان غير موضوعة على الابهام الا ترى انك تقول مررت برجل
غيرك فيكون كل من عدا المخاطب داخلا تحت غير
فلما كان فيه هذا الابهام المفرط اشبه الظروف المبهمة
نحو خلف وامام ووراء وقدام وما اشبه ذلك وكما ان
الفعل يتعدى الى هذه الظروف بغير واسطة فكذلك ههنا
والوجه الرابع انا نقول لما اذا قدرتم استثني زيدا وهلا
قدرتم امتنع زيد كما حكي عن ابي علي الفارسي انه كان
مع عضد الدولة في الميدان فسأله عضد الدولة عن
المستثنى بماذا انتصب فقال له ابو علي ينتصب لان
التقدير فيه استثني زيدا فقال له عضد الدولة وهلا
قدرت امتنع زيد فرفعته فقال له ابو علي هذا الجواب
الذي ذكرته لك جواب ميداني واذا رجعنا ذكرت لك
الجواب الصحيح ان شاء الله تعالى والوجه الخامس
انا اذا اعملنا معنى الا كان الكلام جملتين واذا اعملنا
الفعل بتقوية الا كان الكلام جملة واحدة والكلام متى
كان جملة واحدة كان اولى من تقدير جملتين واما قول

الفرا

الفراء بان الا مركبة من ان ولا فدعوى تفتقر الى دليل ولو قدرنا
ذلك فنقول الحرف اذا ركب مع حرف اخر تغير عما كان عليه
في الاصل قبل التركيب الا ترى ان لو حرف يمتنع له الشيء لامتناع
غيره فاذا ركبت مع ما تغير ذلك المعنى وصارت بمعنى هلا
وكذلك ايضا اذا ركبت مع لا كقول الشاعر وهو اشهب بن رميلة
تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا
وما اشبه ذلك وكذلك ههنا فان قيل فبماذا يرتفع
المستثنى في النفي قيل يرتفع على البدل ويجوز النصب
على اصل الباب فان قيل فلم كان البدل اولى قيل لوجهين
احدهما الموافقة اللفظ فانه اذا كان المعنى واحدا فيكون اللفظ
موافقا اولى لان اختلاف اللفظ يشعر باختلاف المعنى
فاذا اتفقا كانت موافقة اللفظ اولى والوجه الثاني ان
البدل يجري في تعلق العامل به مجراه لو ولي العامل والنصب
على الاستثناء على التشبيه بالمفعول فلما كان البدل اقوى
في حكم العامل كان الرفع اولى من النصب على ما بينا فان
قيل فلم جاز البدل في النفي ولم يجز في الايجاب قيل لان
البدل في الايجاب يؤدي الى محال وذلك لان المبدل منه يجوز
ان يقدر كانه ليس في الكلام فاذا قدرنا هذا في الايجاب
كان محالا لانه يصير التقدير جاءني الا زيد ويصير المعنى
ان جميع الناس جاءوني غير زيد وهذا لا يستحيل في النفي
كما يستحيل في الايجاب لانه يجوز ان لا يجيئه احد سوى
زيد فبان الفرق بينهما فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب ما يجري في الاستثناء

ان قال قائل لم اعربت

غير اعراب الاسم بعد الا دون سوى او سواء قيل لان غير
لما اقيمت ههنا مقام الا وكان ما بعدها مجرورا بالاضافة
ولا بد لها في نفسها من اعراب اعربت اعراب الاسم الواقع بعد
الا ليدل بذلك على ما كان يستحق الاسم الذي بعد الا من
الاعراب ويبقى حكم الاستثنا واما سوى وسواء فلزمهما
النصب لانهما لا يكونان الا ظرفين فلم يجز نقل الاعراب اليهما
كما جاز في غير لان ذلك يودي الى تمكنهما وهما لا يكونان متمكنين
فكذلك لم يجز ان يعربا اعراب الاسم الواقع بعد الا واما
حاشا فاختلف النحويون فيه فذهب سيبويه ومن تابعه
من البصريين الى انه حرف جر وليس بفعل والدليل على ذلك
انه لو كان فعلا لجاز ان يدخل عليه ما كما يجوز ان تدخل
عليه على خلا فيقال ما حاشا زيدا كما يقال ما خلا زيدا فلما
لم يقل دل على انه ليس بفعل فوجب ان يكون حرفا وذهب
الكوفيون الى انه فعل ووافقهم ابو العباس المبرد من البصريين
واستدلوا على ذلك من ثلاثة اوجه الوجه الاول انه يتصرف
والتصرف من خصائص الافعال قال النابغة

ولا ارى فاعلا في الناس يشبهه ... وما احاشي من الاقوام من احد

فاذا ثبت انه متصرف وجب ان يكون فعلا والوجه الثاني
انه يدخله الحذف والحذف انما يكون في الفعل لا في الحرف الا ترى
انهم قالوا في حاشا لله حاش لله والوجه الثالث ان لام الجر
يتعلق به في قولهم حاش لله وحرف الجر انما يكون يتعلق بالفعل
لا بالحرف لان الحرف لا يتعلق بالحرف والصحيح ما ذهب اليه البصريون
واما قول الكوفيين انه يتصرف بدليل قوله وما احاشي فليس فيه

حجة

حجة لان قوله احاشي ماخوذ من لفظ حاشى وليس متصرفا منه كما
يقال بسمل وهلل وحمدل وسبحل وحوقل اذا قال بسم الله
ولا اله الا الله وسبحان الله والحمد لله ولا حول ولا قوة الا بالله
وان كانت هذه الاشيا لا تتصرف فكذلك ههنا وقولهم انه
يدخله الحذف والحذف لا يدخل الحرف قلنا لا نسلم بل الحذف
قد يدخل الحرف الا ترى انهم قالوا في رب رب وقد قرئ بهما
ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين قرئ بالتشديد والتخفيف
وفي رب اربع لغات ضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها وفتح
الراء وتشديد الباء وتخفيفها وكذلك حكي عن العرب انهم قالوا
في سوف افعل سو افعل وهو حرف وزعمتم ان الاصل في سافعل
سوف افعل فحذفت الفاء والواو معا فدل على ان الحذف يدخل
الحرف واما قولهم ان لام الجر يتعلق به قلنا لا نسلم فان اللام
في قولهم حاش لله زايدة فلا تتعلق بشي كقوله تعالى عسى ان
يكون ردف لكم اي ردفكم وكقوله تعالى الذين هم لربهم يرهبون
وما اشبه ذلك وانما زيدت اللام مع هذا الحرف تقوية له
لما كان يدخله من الحذف فدل على انه ليس بفعل وانه حرف
واما خلا فانها تكون فعلا وحرفا فاذا كانت فعلا كان
ما بعدها منصوبا وتتضمن ضمير الفاعل واذا كانت حرفا كان
ما بعدها مجرورا لانها حرف جر فان دخل عليها ما كانت فعلا
ولم يجز ان تكون حرفا لانها مع ما بمنزلة المصدر فاذا كانت فعلا
كان ما بعدها منصوبا لا غير قال لبيد بن ربيعة

الا كل شي ما خلا الله باطل ... وكل نعيم لا محالة زايل

وسنذكرها في باب ما ينصب به في الاستثنا

باب ما ينصب في الاستثنا

ان قال قايل لم عملت ما خلا وما عدا وليس ولا يكون النصب
قيل لانها افعال اما ما خلا وما عدا فهما فعلان لان ما اذا
دخلت عليهما كانا معها بمنزلة المصدر واذا كانا معها بمنزلة
المصدر انتفت عنهما الحرفية ووجبت لهما الفعلية وكان
فيهما ضمير الفاعل فكان ما بعدهما منصوبا وحكي عن بعض
العرب انه يجر بعد اذا لم يكن معها ما فيجريها مجرى خلا
فان خلا تارة تكون فعلا فيكون ما بعدها منصوبا وتارة
تكون حرفا فيكون ما بعدها مجرورا واما سيبويه فلم يذكر
بعد عدا الا النصب لا غير واما ليس ولا يكون فانما وجب
ان يكون ما بعدهما منصوبا لانه خبر لهما لان التقدير في قولك
جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون عمرا ليس بعضهم زيدا ولا
يكون بعضهم عمرا فبعضهم الاسم وما بعده الخبر وخبر ليس
ولا يكون منصوب كما لو لم يكونا في الاستثنا فان قيل
فلم لزما لفظا واحدا في التثنية والجمع والتانيث قيل
لانهما لما استعملا في الاستثنا قاما مقام الا والا لا يتغير لفظها
فكذلك لما قاما مقامه ليدلوا على انه قائم مقامه فان
قيل فلم لا يجوز ان يعطف عليهما بالواو فيقال ضربت
القوم ليس زيدا ولا عمرا واكرمت القوم لا يكون زيدا ولا عمرا
قيل لان العطف بالواو لا يكون الا بعد النفي فلما اقيما ههنا
مقام الا خرجا عن اصلهما في النفي فلم يجز العطف بالواو ولا بها
فاعرفه ان شا الله تعالى باب كم ان قال قايل لم بنيت
كم على السكون قيل انما بنيت على السكون لانها لا تخلوا اما
ان تكون استفهامية او خبرية فان كانت استفهامية فقد

تضمنت

تضمنت معنى حرف الاستفهام وان كانت خبرية كانت نقيضة رب
لان رب للتقليل وكم للتكثير وهم يحملون الشي على ضده كما يحملونه
على نظيره فبنيت كم حملا على رب وانما بنيت على السكون
لانه الاصل في البناء فان قيل فلم وجب ان تقع كم في صدر الكلام
قيل لانها ان كانت استفهامية فالاستفهام له صدر الكلام
وان كانت خبرية فهي نقيضة رب ورب معناها التقليل
والتقليل مضارع للنفي والنفي له صدر الكلام كالاستفهام فان
قيل فلم كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا وفي الخبر مجرورا
قيل للفرق بينهما فجعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب
ما بعده وفي الخبر بمنزلة عدد يجر ما بعده وانما جعلت في
الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده لانها في الاستفهام
بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير لان المستفهم يسال
عن عدد كثير وقليل ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه فجعلت في الاستفهام
بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى
تسعة وتسعين وهو ينصب ما بعده ولهذا كان ما بعدها
في الاستفهام منصوبا واما في الخبر فلا يكون منصوبا لانها للتكثير
فجعلت بمنزلة العدد الكثير وهو يجر ما بعده ولهذا كان ما
بعدها مجرورا في الخبر وقيل انما كان ما بعدها مجرورا
في الخبر لانها نقيضة رب ورب تجر ما بعدها وكذلك ما
حمل عليها فان قيل فلم جاز النصب مع الفصل في الخبر
قيل انما جاز ذلك وهو النصب عدولا عن الفصل بين الجار
والمجرور لان الجار والمجرور بمنزلة الشي الواحد وليس الناصب
مع المنصوب بمنزلة الشي الواحد على ان بعض العرب ينصب

بها في الخبر من غير فصل وبجرها في الاستفهام حملا لاحدهما على
الاخرى فان قيل فلم اذا كانت استفهامية لم تبين الا بالمفرد
والنكرة واذا كانت خبرية جاز ان تبين بالمفرد والجمع قيل
لانها اذا كانت استفهامية حملت على عدد ينصب ما بعده
وذلك لا يبين الا بالمفرد والنكرة نحو احد عشر رجلا وتسع
وتسعون جارية فكذلك لم يجز ان يبين الا بالمفرد والنكرة
واذا كانت خبرية حملت على عدد يجر ما بعده والعدد الذي
يجر ما بعده يجوز ان يبين بالمفرد والجمع واما اختصاصها
بالتكثير فيهما جميعا فلان كم لما كانت للتكثير والتكثير والتقليل
لا يصح الا في النكرة لا في المعرفة لان المعرفة تدل على شي مختص
فلا يصح فيه التقليل ولا التكثير ولهذا كانت رب تختص بالنكرة
لانها لما كانت للتقليل والتقليل انما يصح في النكرة لا في المعرفة
كما بينا في كم فاعرفه ان شا الله تعالى

باب العدد

ان قال قائل لم دخلت الها من الثلاثة الى العشرة في المذكر
نحو خمسة رجال ولم تدخل في المونث نحو خمس نسوة قيل انما فعلوا
ذلك للفرق بينهما فان قيل فهلا عكسوا وكان الفرق واقعا
قيل لاربعة اوجه الوجه الاول ان الاصل في العدد ان يكون
مونثا والاصل في المونث ان يكون بالها والمذكر هو الاصل فاخذ
الاصل الها وبقي المونث بغيرها والوجه الثاني ان المذكر اخف
من المونث فلما كان المذكر اخف من المونث احتمل الزيادة والمونث
لما كان اثقل لم يحتمل الزيادة والوجه الثالث ان الها زيدت
للمبالغة كما زيدت في علامة ونسابة والمذكر افضل من المونث فكان
اولى بزيادتها والوجه الرابع انهم لما كانوا يجمعون ما كان على مثال

فعال

فعالا في المذكر بالها نحو غراب واغربة ويجمعون ما كان على هذا
المثال في المونث بغير ها نحو عقاب واعقب حملوا العدد
على الجمع فادخلوا الها في المذكر واسقطوها في المونث وكذلك
حكمها بعد التركيب الا العشرة فانها تتغير لانها تكون في
حال التركيب في المذكر بغير ها وفي المونث بالها لانهم لما
ركبوا الاحاد مع العشرة وصيرت معها بمنزلة اسم واحد كرهوا
ان يثبتوا الها في العشرة لئلا تصير بمنزلة الجمع بين تانيثين
في اسم واحد على لفظ واحد فان قيل فلم بني ما زاد على
العشرة من احد عشر الى تسعة عشر قيل كان الاصل
احد وعشرة فلما حذفت واو العطف ضمنا معنى حرف العطف
فلما تضمنا معنى الحرف وجب ان يبنيا وبنيا على حركة لان لهما
حالة تمكن قبل البنا وكان الفتح اولى لانه اخف الحركات
وكذلك سائرها فان قيل فلم لم يبنوا اثنين في اثني
عشر قيل لوجهين احدهما ان علم التثنية فيه هو علم
الاعراب فلو نزعوا منه الاعراب لسقط معنى التثنية
والثاني ان اعرابه في وسطه وفي حال التركيب لم يخرج عن
ذلك فوجب ان يبقى على ما كان عليه وبني عشر لوجهين
احدهما ان يكون بني على قياس اخواته لتضمنه معنى حرف العطف
والثاني ان يكون بني لانه قام مقام النون من اثنين
فلما قام مقام الحرف وجب ان يبنى وليس هو كالمضاف
والمضاف اليه لان كل واحد من المضاف والمضاف اليه له حكم في
نفسه بخلاف اثني عشر الا ترى انك اذا قلت ضربت اثني عشر
رجلا كان الضرب واقعا بالعشرة والاثنين كما لو قلت ضربت اثنين

ولو قلت ضربت غلام زيد لكان الضرب واقعا بالغلام دون زيد
فلهذا قلنا ان العشرة قام مقام التنوين وخلاف المضاف اليه
فان قيل فلم حذفت من احد عشر الى تسعة عشر وجعل الاسمان
اسما واحدا قيل انما فعلوا ذلك حملا على التسعة وما قبلها
من الاحاد لقرب شبهها لتكون على لفظ الاعداد المفردة وان
كان الاصل هو العطف والذي يدل على ذلك انهم اذا بلغوا
الى العشرين ردوها الى العطف لانه الاصل وانما ردوها
اذا بلغوا الى العشرين لبعدها عن الاحاد فان قيل فهلا
اشتقوا من لفظ الاثنين كما اشتقوا من لفظ الثلاثة
والاربعة نحو الثلاثين والاربعين قيل لانهم لو اشتقوا
من لفظ الاثنين لما كان يتم معناه الا بزيادة واو ونون
او ياء ونون وكان يؤدي الى ان يكون له اعرابان وذلك
لا يجوز لان فلم يبق من الاحاد شيء يشتق منه الا العشرة
فاشتقوا من لفظها عددا عوضا عن اشتقاقهم من لفظ
الاثنين فقالوا عشرون فان قيل فلم كسروا العين
من عشرين قيل لانه لما كان الاصل ان يشتق من لفظ
الاثنين واول الاثنين مكسور كسروا اول العشرين ليدلوا
بالكسر على الاصل فان قيل فلم وجب ان يكون ما بعد
احد عشر الى تسعة وتسعين واحدا نكرة منصوبة
قيل انما كان واحدا نكرة لان المقصود من ذكر النوع تبيين
المعدود من اي نوع وهذا يحصل بالواحد النكرة وكان الواحد
النكرة اولى من الواحد المعرفة لان الواحد النكرة احق من المعرفة
ولا يلزم فيه ما يلزم من العدد الذي يضاف الى ما بعده ولانه ليس مضافا

فتوهم

٥١

فتوهم انه جزء مما بينه كما يلزم في المضاف فلذلك وجب ان يكون
واحدا نكرة وانما وجب ان يكون منصوبا لانه من احد عشر الى تسعة
عشر اصله التنوين وانما حذف للبناء وكان موجودا في اللفظ
لانه لم يقم مقامه شيء يبطل حكمه وكان باقيا في الحكم
فمنع من الاضافة واما العشرون الى التسعين ففيه النون
موجودة فمنع من الاضافة وانتصب على التمييز على ما بيناه
في بابه فان قيل فلم اذا بلغت الى المائة اضيفت الى الواحد
قيل لان المائة حملت على الواحد العشرة لانها عقد مثلها
وحملت على التسعين لانها تليها فالزمت الاضافة تشبيها
بالعشرة ونونت بالواحد تشبيها بالتسعين فان قيل فلم قالوا
ثلثمائة ولم يقولوا ثلاث مئين قيل كان القياس ان يقال
مئين الا انهم اكتفوا بلفظ المائة لانها تدل على الجمع وهم يكتفون
بلفظ الواحد عن الجمع قال الله تعالى ثم يخرجكم طفلا اي اطفالا
وقال الشاعر كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص
اي في بعض بطونكم والشواهد على هذا النحو كثيرة فان قيل
فلم اجري الالف مجرى المائة في الاضافة الى الواحد قيل لان
الالف عقد كما ان المائة عقد فان قيل فلم يجمع الالف اذا
اضيف الى الواحد دخل على الاحاد ولم يفرد مع الاحاد كالمائة قيل
لان الالف طرف كما ان الواحد طرف لان الواحد اول والالف اخر
تكرار الاعداد فلذلك اجري مجرى ما يضاف الى الاحاد فاعرفه ان شاء الله
تعالى باب النداء ان قال قائل لم بني المنادى المفرد المعرفة
قيل لوجهين احدهما انه اشبه كاف الخطاب وذلك من ثلاثة
اوجه الخطاب والتعريف والافراد لان كل واحد منها يتصف

بهذه الثلاث فلما اشبه كاف الخطاب من هذه الاوجه بني
كما ان كاف الخطاب مبنية والوجه الثاني انه اشبه الاصوات
لانه صار غاية فينقطع عندها الصوت والاصوات مبنية
فكذلك ما اشبهها فان قيل فلم بني على حركة قيل لان له
حالة تمكن قبل النداء فبني على حركة تفضيلا له على ما بني وليس له
حالة تمكن فان قيل فلم كانت الحركة ضمة قيل لثلاثة
اوجه الوجه الاول انه لو بني على الفتح لالتبس بما لا ينصرف
ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف الى النفس واذا بطل بناؤه
على الفتح والكسر تعين الضم والوجه الثاني انه بني على الضم
فرقا بينه وبين المضاف لانه ان كان المضاف مضافا
الى النفس كان مكسورا وان كان مضافا الى غيرك كان منصوبا
فبني على الضم لئلا يلتبس بالمضاف لان الضم لا يدخل المضاف والوجه
الثالث انه بني على الضم لانه لما كان غاية يتم بها الكلام وينقطع عندها
اشبه قبل وبعد فبنوه على الضم كما بنوهما على الضم فان قيل
فلم جاز في وصفه الرفع والنصب نحو يا زيد الظريف والظريف
قيل جاز الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على الموضع
والاختيار عندي هو النصب لان الاصل في وصف المبني
هو الحمل على الموضع لا على اللفظ فان قيل لم جاز الحمل
ههنا على اللفظ وضمة زيد ضمة بناء وضمة الصفة ضمة اعراب
قيل لان الضم لما اطرد في كل اسم منادى مفرد اشبه الرفع
للفاعل لاطراده فيه فلما اشبه الرفع جاز ان يتبعه الرفع غير
ان هذا الشبه لم يخرجها عن كونها ضمة بناء وان الاسم
مبني فلهذا كان الاقيس هو النصب ويجوز الرفع عندي

على تقدير

على تقدير مبتدا محذوف والتقدير فيه انت الظريف ويجوز النصب
على تقدير فعل والتقدير فيه اعني الظريف ويؤيد الرفع فيه بتقدير
المبتدا والنصب لم بتقدير الفعل ان المنادى اشبه الاسماء المضمرة
والاسماء المضمرة لا توصف فان قيل فلم جاز العطف ايضا بالرفع
والنصب نحو يا زيد والحارث قيل انما جاز الرفع والنصب
على ما بينا في الوصف من الحمل تارة على اللفظ وتارة على الموضع
قال الله تعالى يا جبال اوبي معه والطير بالرفع والنصب فمن قرا
بالرفع حمله على اللفظ ومن قرا بالنصب حمله على الموضع فان
قيل فلم كان المضاف والنكرة منصوبين قيل لان الاصل
في كل المنادى ان يكون منصوبا لانه مفعول الا انه عرض في المفرد
المعرفة ما يوجب بناءه فبقي ما سواه على الاصل فان قيل
فما العامل فيه النصب قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
بعضهم الى ان العامل فيه النصب فعل مقدر والتقدير فيه ادعو
زيدا او انادي زيدا وذهب اخرون الى انه منصوب بيا لانها
نابت عن ادعو او انادي والذي يدل على ذلك انه يجوز فيه
الامالة نحو يا زيد والامالة لا تجوز في الحروف الا انه لما قام
مقام الفعل جازت فيه الامالة فان قيل اليس المضاف والنكرة
مخاطبين فهلا بنيا لوقوعهما موقع اسماء الخطاب كما بني المفرد
قيل لوجهين احدهما ان المفرد وقع بنفسه موقع اسماء الخطاب
واما المضاف فيتعرف بالمضاف اليه فلم يقع موقع اسماء الخطاب
كالمفرد واما النكرة فبعيدة الشبه من اسماء الخطاب فلم يجز
بناؤها والوجه الثاني انا لو سلمنا ان المضاف والنكرة وقعا
موقع اسماء الخطاب الا انه لم يلزم بناؤهما لانه عرض فيهما ما منع

البناء اما المضاف فوجود المضاف اليه الا انه حل محل
التنوين ووجود التنوين يمنع البناء فكذلك ما يقوم
مقامه واما النكرة فنصبت لتنفصل بينها وبين النكرة
التي يقصد قصدها وكان النكرة التي يقصد قصدها اولى
بالتعيين لانها هي المخرجة عن بابها فكانت اولى بالتغيير
فان قيل فهل يجوز حذف حرف النداء قيل يجوز حذف
حرف النداء الا مع النكرة والمبهم لان الاصل فيهما النداء
باي نحو يا ايها الرجل ويا اي هذا الرجل فلما طرحوا ايا والالف
واللام يطرحوا حرف النداء لئلا يؤدي ذلك الى الاجحاف
بالاسم فان قيل فهل يجوز في وصف اي ههنا ما جاز
في وصف زيد نحو يا زيد الظريف والظريف قيل
اختلف النحويون في ذلك فذهب جماهير النحويين الى انه
لا يجوز فيه الا الرفع لان الرجل ههنا هو المنادى في الحقيقة نداء
الا انهم ادخلوا ايا توصلا الى نداء ما فيه الالف واللام فلما كان
هو المنادى في الحقيقة لم يجز فيه الا الرفع مع كونه صفة
ايذانا بانه المقصود في النداء وذهب ابو عثمان المازني
الى انه يجوز فيه النصب نحو يا ايها الرجل كما في نحو يا زيد
الظريف وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال فان
قيل فلم لا يجمع بين يا والالف واللام قيل لان يا تفيد
التعريف والالف واللام تفيد التعريف فلم يجمعوا بين علامتي
تعريف اذ لا يجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة فان قيل
قولهم يا زيد هل تعرف بالنداء او بالعلمية قيل في ذلك وجهان

احدهما انا نقول ان تعريف العلمية زال عنه وحدث فيه تعريف
النداء والقصد فلم يجتمع فيه تعريفان والثاني انا نسلم ان تعريف
العلمية والنداء اجتمعا فيه ولكن جاز ذلك ولكن ممتنعا الا انا
منعنا من الجمع بين التعريفين اذا كانا بعلامة لفظية كيا
مع الالف واللام والعلمية ليست بعلامة لفظية فبان الفرق
بينهما فان قيل اليس قد قال الشاعر
فديتك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالود عني
وقال الاخر فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسباني شرا
فكيف جاز الجمع بين يا والالف واللام قيل انما قوله
فديتك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالود عني
فانما جمع بين يا والالف واللام لان الالف واللام في الاسم الموصول
ليسا للتعريف لانه انما يتعرف بصلته لا بالالف واللام ولما
كانا فيه زائدتين لغير التعريف جاز ان يجمع بين يا وبينهما
واما قول الاخر فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسباني شرا
فالتقدير فيه فيا ايها الغلامان فحذف الموصوف واقام الصفة
مقامه لضرورة الشعر وما جاء لضرورة الشعر لا يورد نقضا
فان قيل فقد قالوا يا الله فجمعوا بين اليا والالف واللام
قيل انما جاز ان يجمعوا بين الالف واللام لوجهين احدهما ان
الالف واللام عوض من حرف سقط من نفس الاسم فان اصله الاله
فاسقطوا الهمزة من اوله وجعلوا الالف واللام عوضا عنها
والدليل على ذلك انهم جوزوا قطع الهمزة ليدلوا على انها قد صارت
عوضا عن همزة قطع فلما كانت عوضا عن همزة قطع وهي حرف من
نفس الاسم لم يمتنعوا ان يجمعوا بينهما والوجه الثاني انه انما

جاز في هذا الاسم خاصة لانه كثير في استعمالهم فخف على السنتهم فجوزوا فيه ما لا يجوز على غيره في غيره فان قيل فلم الحقت الميم المشددة في اخر هذا الاسم نحو اللهم قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انها عوض عن يا التي للتنبيه والها مضمومة لانها للنداء ولهذا لا يجوز ان يجمعوا بين بينهما فلا يقولوا يا اللهم لئلا يجمعوا بين العوض والمعوض وذهب الكوفيون الى انها ليست عوضا عن يا وانما الاصل فيه يا الله امنا بخير الا انه لما كثر في كلامهم وجرى على السنتهم حذف بعض الكلام تخفيفا كما قالوا ايش والاصل فيه اى شيء وقالوا ويلمه والاصل فيه ويل امه وهذا كثير في كلامهم وكذلك ههنا قالوا والذي يدل على انها ليست عوضا عنها انهم يجمعون بينهما قال الشاعر

انى اذا ما حدث المّا اقول يا اللهم يا اللهما

وقال الاخر وما عليك ان تقول كلما سبحت او صليت يا اللهما
اردد علينا شيخنا مسلما

فجمع بين الميم ويا ولو كانت عوضا عنها لما جمع بينهما لان العوض والمعوض لا يجتمعان والصحيح ما ذهب اليه البصريون واما قول الكوفيين ان اصله يا الله امنا بخير فهو فاسد لانه لو كان الامر على ما ذهبوا اليه لما جاز ان يستعمل هذا اللفظ الا فيما يودي عن هذا المعنى ولا شك انه يجوز ان يقال اللهم العنه اللهم اخزه اللهم اهلكه وما اشبه ذلك قال الله تعالى واذ قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة من السماء او ائتنا بعذاب اليم ولو كان الامر على ما ذهبوا اليه لكان التقدير امنا بخير

ان كان

ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة من السماء او ائتنا بعذاب اليم ولا شك ان هذا التقدير ظاهر الفساد اذ لا يكون امنهم بالخير ان تمطر عليهم حجارة من السماء او يوتوا بعذاب اليم وقولهم انه يجوز ان يجمع بين اليا واللهم بدليل ما انشدوه فلا حجة فيه لانه انما جمعوا بينهما لضرورة الشعر ولم يقع الكلام في حال الضرورة وانما سهل الجمع بينهما لضرورة ان العوض في اخر الكلمة ثم الجمع بين العوض والمعوض جائز في ضرورة الشعر قال الشاعر

هما نفثا في فيّ من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام

فجمع بين الواو والميم والواو وهي عوض منها فكذلك ههنا فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب الترخيم

ان قال قائل ما الترخيم قيل حذف اخر الاسم في النداء فان قيل فلم خص الترخيم بالنداء قيل لكثرة دوره في الكلام فحذف طلبا للتخفيف وهو باب تغيير الا ترى انه عوض فيه حرف الاعراب والتنوين فلما كان باب تغيير والتغيير يونس بالتغيير فان قيل فهل يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة احرف قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انه لا يجوز ترخيمه وذلك لان الترخيم انما دخل في الكلام لاجل التخفيف وما كان على ثلاثة احرف فهو في غاية الخفة فلا يحتمل الحذف لان الحذف منه يودي الى الاجحاف به وذهب الكوفيون الى انه يجوز ترخيمه اذا كان اوسطه متحركا وذلك نحو قولك في عنق يا عن وفي كتف يا كت وما اشبه ذلك وذلك لان في الاسماء ما بقي على حرفين نحو يد وغد ودم والاصل في يد يدي وفي غد غدو وفي دم دمو

بدليل قولهم دموان وقيل دميان ايضا فنقصوها للتخفيف
فبقيت يد وغد ودم فكذلك ههنا وهذا فاسد من
وجهين احدهما ان الحذف في هذه قليل في الاستعمال بعيد
عن القياس اما قلته في الاستعمال فظاهر لانها كلمات
معدودات يسيرة واما بعده عن القياس فلان القياس
يقتضي ان حرف العلة اذا تحرك وانفتح ما قبله ان تقلب
الواو الفا ولا تحذف فلما حذف ههنا من دمو دل على انه
على خلاف القياس والوجه الثاني انهم انما حذفوا
الياء من يد وغد ودم لاستثقال الحركات عليها لان الاصل
فيها يدي وغدو ودمو اما في باب الترخيم فانما وقع
الحذف فيه على خلاف القياس لتخفيف الاسم الذي كثرت
حروفه ولم يوجد ههنا فانه في غاية الخفة فلا حاجة بنا
الى تخفيفه في الحذف فان قيل فلم جاز ترخيم ما فيه
علامة التانيث نحو قولك في ثبة يا ثب وما اشبه ذلك
قيل لان ها التانيث بمنزلة اسم ضم الى اسم وليست من
بناء الاسم فجاز حذفها كما يحذف الاسم الثاني من الاسم
المركب تقول في ترخيم حضرموت يا حضر وفي بعلبك
يا بعل وما اشبه ذلك فان قيل فهل يجوز ترخيم
المضاف قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون
الى انه لا يجوز ترخيمه لان الترخيم انما يكون فيما يوثر
الندا فيه بنا والمضاف لم يوثر فيه الندا بناء فكذلك لا
يجوز ترخيمه وذهب الكوفيون الى انه يجوز ترخيمه واحتجوا
بقول زهير بن ابي سلمى

خذوا

خذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا   اواصرنا والرحم بالغيب تذكر
اراد يا آل عكرمة فحذف التاء للترخيم وهو عكرمة بن خصفة   حفصة
ابن قيس بن عيلان واحتجوا ايضا بقول الشاعر
ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة   سيدعوه داعي ميتة فيجيب
اراد يا عروة الا انه حذف التاء للترخيم واحتجوا ايضا بقول الاخر
اما ترين اليوم ام حمز   قاربت بين عنقي وجمزي
اراد ام حمزة فحذف التاء للترخيم فيدل على جوازه وما انشدوه
لا حجة فيه لانه رخمه للضرورة وترخيم المضاف اليه يجوز في ضرورة
الشعر كما يجوز الترخيم في غير الندا لضرورة الشعر كما قال الشاعر
الا اضحت حبالكم رماما   واضحت منك شاسعة اماما يريد امامة
وقول الاخر ان ابن حارث ان اشتق لرويته   او امتدحه فان الناس قد علموا   قال
يريد ابن حارثة وهذا كثير في كلامهم فان قيل فهل
يجوز ترخيم الاسم المفرد الذي قبل اخره حرف ساكن بحذف
اخره مع حذف الساكن نحو ان تقول في سبطرى يا سب او لا قيل
اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انه لا يجوز
ذلك لانه كما بقيت حركة الاسم المرخم بعد دخول الترخيم كما كانت قبل   كما
الترخيم فكذلك السكون لانه موجود في الساكن حسب وجود
الحركة في المتحرك فكما بقيت الحركة في المتحرك فكذلك السكون
في الساكن وذهب الكوفيون الى ان ترخيمه بحذف الحرف الاخير منه
وحذف الحرف الساكن الذي قبله وذلك لان الحرف اذا سقط من
هذا النحو بقي اخره ساكنا فلو قلنا انه لا يحذف لادى ذلك الى ان
يشابه الادوات وما اشبهها من الاسما وذلك لا يجوز وهذا
ليس بصحيح لانه لو كان هذا معتبرا لكان ينبغي ان يحذف الحرف

المكسور لئلا يؤدي ذلك الى التباسه بالمضاف الى ياء المتكلم ولا
قائل به فدل على فساد ما ذهبوا اليه فان قيل فلم جاز ان
يبنى المرخم على الضم في احد القولين كما جاز ان يبقى على حركته
وسكونه قيل لانهم قدروا انفيه الاسم المرخم منزلة اسم
لم يحذف منه شيء فبنوه على الضم نحو يا حارُ ويا مالُ كما لو لم يحذف
منه شيء فاعرفه ان شاء الله تعالى **باب الندبة**
ان قال قائل ما الندبة قيل تفجع يلحق النادب عند فقد المندوب
واكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهن عن حمل المصائب فان
قيل فما علامة الندبة قيل واو ويا في اوله والف وهاء
في آخره وانما زيدت واو ويا في اوله والف في آخره ليمد بها الصوت
ليكون المندوب بين صوتين مديدين وزيدت الهاء بعدها
يعني الالف لان الالف خفيفة والوقف يزيدها خفاء فزيدت
الهاء عليها في الوقف لتظهر الالف بزيادتها بعدها في الوقف
فان قيل فلم وجب ان لا يندب الا باعرف اسمائه واشهرها
قيل ليكون ذلك عذرا للنادب عند السامعين لانهم اذا
عذروه شاركوه في التفجع فاذا شاركوه في الرزية هانت
عليه المصيبة فان قيل فلم لحقت الالف الندبة آخر المضاف
اليه نحو يا عبد الملكاه ولم تلحق آخر الصفة نحو يا زيد الظريفاه
قيل لان الف الندبة انما تلحق ما يلحقه تنبيه النداء والمضاف
والمضاف اليه بمنزلة شيء واحد والدليل على ذلك انه لا يتم
المضاف الا بذكر المضاف اليه ولا بد مع ذكر المضاف من ذكر
المضاف اليه الا ترى انك لو قلت في غلام زيد وثوب بكر
غلام وثوب لم يتم الا بذكر المضاف اليه فلما كان المضاف

والمضاف

والمضاف اليه بمنزلة الشيء الواحد جاز ان تلحق الف الندبة آخر المضاف
اليه واما الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة الشيء الواحد فلهذا
لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف بل انت مخير في ذكر الصفة ان
شئت ذكرتها وان شئت لم تذكرها الا ترى انك اذا قلت هذا
زيد الظريف كنت مخيرا في ذكر الصفة ان شئت ذكرتها وان
شئت لم تذكرها فاذا كنت مخيرا في ذكر الصفة دل على انهما ليسا
بمنزلة شيء واحد واذا لم يكونا بمنزلة شيء واحد وجب ان لا تلحق الف
الندبة الصفة بخلاف المضاف وقد ذهب بعض الكوفيين ويونس
ابن حبيب البصري الى جواز الحاقها بالصفة حملا على المضاف اليه
وقد بينا الفرق بينهما ويحكون عن بعض العرب انه قال
واجمجمتي الشاميتيناه وهو شاذ لا يقاس عليه فان قيل فلم جاز
ندبة المضاف الى المخاطب نحو واغلامكاه ولم يجز نداؤه قيل
لان المندوب لا ينادى ليجيب بل ينادى ليشهر النادب مصيبته
وانه قد وقع في امر عظيم وخطب جسيم ويظهر تفجعه كيف لا يكون
في حالة من اذا دعي اجاب واما المنادى وهو مخاطب فلو جاز نداؤه
لكان يؤدي ذلك الى ان يجمع فيه بين علامتي خطاب وذلك
لا يجوز فاعرفه ان شاء الله **باب لا** ان قال قائل لم بنيت
النكرة مع لا على الفتح نحو لا رجل في الدار قيل انما بنيت اولا
لان التقدير في قولك لا رجل في الدار لا من رجل في الدار لانه جواب
قائل قال هل من رجل في الدار فلما حذفت من من اللفظ وركبت
مع لا تضمنت معنى الحرف فوجب ان تبنى وانما بنيت على حركة لان
لها حالة تمكن قبل البناء وانما كانت الحركة فتحة لانها اخف الحركات
وذهب بعض النحويين الى ان هذه الحركة حركة اعراب لا حركة

بناء لان لا تعمل النصب اجماعا لانها نقيضة ان لان لا للنفي وان
للاثبات وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره الا ان لا
لما كانت فرعا على ان في العمل لان ان للاثبات ولا للنفي والاثبات
ابدا يكون قبل النفي وان تنصب مع التنوين نصبت لا بغير تنوين
لينحط الفرع عن درجة الاصل اذ الفرع ابدا ينحط عن درجات
الاصول وهذا عندي فاسد لانه لو كان معربا لوجب ان لا يحذف
منه التنوين لان التنوين ليس من عمل ان وانما هو شيء يستحق الاسم يستحقه
في آخره في اصله واذا لم يكن من عمل ان فلا معنى لحذفه معها لينحط
عن درجة الاصل لان الفرع انما ينحط عن درجة الاصل فيما كان
من عمل الاصل واذا لم يكن التنوين من عمل الاصل وجب ان
يكون ثابتا مع الفرع ثم انحطاطها عن درجة ان قد ظهر في
اربعة اشياء الاول ان ان تعمل في المعرفة والنكرة ولا لا
تعمل الا في النكرة خاصة والثاني ان ان لا تركب مع اسمها
لقوتها ولا تركب مع اسمها لضعفها والثالث ان ان تعمل
في اسمها مع الفصل بينها وبينه بالظرف وحرف الجر ولا لا تعمل
مع الفصل والرابع ان ان تعمل في الاسم والخبر عند البصريين
ولا تعمل في الاسم دون الخبر عند المحققين فانحطت درجة لا
التي هي الفرع عن درجة ان التي هي الاصل فان قيل فلم اذا
عطف على النكرة جاز فيه النصب على اللفظ كما جاز فيه الرفع
على الموضع والعطف على لفظ المبني لا يجوز قيل لانه لما اطرد البناء
على الفتحة في كل نكرة ركبت مع لا اشبهت النصب المفعول لاطراده
فيه فاشبهت حركة المعرب فجاز ان يعطف عليها بالنصب فان قيل
فلم جاز ان يبنى صفة النكرة معها على الفتحة كما جاز ان تنصب

بينها وبينه بالظرف وحرف الجر

حملا

حملا على اللفظ وترفع حملا على الموضع قيل لان بناء الاسم مع الاسم
اكثر من بناء الاسم مع الحرف فلما جاز ان يبنى الاسم مع الحرف
جاز ايضا ان يبنى مع الصفة لان الصفة قد تكون مع الموصوف
كالشيء الواحد بدليل انه لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة
نحو قولك يا ايها الرجل ثم هما في المعنى كشيء واحد فجاز ان يبنى كل واحد
منهما مع صاحبه ولا يجوز هاهنا ان تركب لا مع النكرة اذا ركبت
مع صفتها لانه يودي الى ان يجعل ثلث كلمات بمنزلة كلمة واحدة
وهذا لا نظير له في كلامهم فان قيل فلم جاز الرفع اذا كررت
نحو لا رجل في الدار ولا امراة قيل لانك اذا كررت كان
جوابا لمن قال ارجل في الدار ام امراة فتقول لا رجل في الدار
ولا امراة ليكون الجواب على حسب السؤال فان قيل
فلم بنيت لا مع النكرة دون المعرفة قيل لان النكرة تقع من
بعد في الاستفهام الا ترى انك تقول هل من رجل في الدار
فاذا وقعت بعد من في السؤال جاز تقدير من في الجواب
فاذا حذفت من الجواب تضمنت النكرة معنى الحرف فوجب
ان تبنى واما المعرفة فلا تقع بعد من في الاستفهام الا انك ترى
لا تقول هل من زيد في الدار فاذا لم يقع بعد من في السؤال
لم يجز تقدير من في الجواب واذا لم يجز تقدير من في الجواب
لم تتضمن المعرفة معنى الحرف فوجب ان يبقى على اصله في الاعراب
فاما قول الشاعر لا هيثم الليلة للمطي فانما جاز لان
التقدير لا مثل هيثم فصار في حكم النكرة فجاز ان يبنى
مع لا وعلى هذا قولهم قضية ولا ابا حسن اي ولا مثل ابي
حسن ولولا هذا التقدير لوجب الرفع مع التكرير نحو

لا زيد عندي ولا عمرو فان قيل فلم وجب التكرير مع المعرفة قيل
لانه جاء مبنيا على السؤال كانه قيل ازيد عندك ام عمرو فقال
لا زيد عندي ولا عمرو والدليل على ان السؤال في تقدير التكرير
ان المفرد لا يفتقر الى ذكره في الجواب الا ترى انه اذا قيل ازيد
عندك كان الجواب ان تقول لا من غير ان تذكره كانك قلت
لا اصل لذلك فاما قولهم لا نولك ان تفعل كذا فانما لم تكرر
لانه صار بمنزلة لا ينبغي لك فاجروها مجراها حيث كانت في
معناها كما اجروا يذر مجرى يدع لاتفاقهما في المعنى فان قيل
فلم لا تبنى لا مع المضاف قيل انما لم يجز ان تبنى مع المضاف
لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الشيء الواحد فلو بنيا مع لا
لكان يؤدي الى ان يجعل ثلاث كلمات بمنزلة كلمة واحدة وهذا
لا نظير له في كلامهم والمشبه بالمضاف في امتناعه من التركيب
حكمه حكم المضاف فاعرفه ان شاء الله تعالى باب
حروف الجر ان قال قائل لم عملت هذه الحروف الجر قيل انما عملت
لانها اختصت بالاسماء والحرف متى كان مختصا وجب ان يكون
عاملا وانما وجب ان تعمل الجر لان اعراب الاسماء رفع ونصب
وجر فلما سبق الابتداء الى الرفع في المبتدأ والفعل الى الرفع ايضا
في الفاعل والى النصب في المفعول لم يبق الا الجر فلهذا وجب
ان تعمل الجر ثم ان هذه الحروف على ضربين احدهما يلزم الحرفية
والثاني لا يلزم فاما ما يلزم الحرفية فعلى ضربين احدهما ما يلزم
الجر والثاني لا يلزم الجر فاما ما يلزم الجر فمن والى والباء واللام
ورب واما ما لا يلزم الجر فالواو والتاء في القسم وحتى ولها
مواضع نذكرها فيها ان شاء الله واما ما لا يلزم الحرفية فعن

وعلى

وعلى والكاف وحاشا وخلا وعدا ومذ ومنذ فاما عن فتكون
اسما كما تكون حرفا فاذا كانت اسما دخل عليها حرف الجر وكانت
بمعنى الناحية وما بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر
فقلت اجعلي ضوء الفراقد كلها * يمينا ومهوى النجم من عن شمالك
وكقول الآخر * فلقد اراني للرماح دريئة * من عن يميني مرة وامامي
وكقول الآخر * جرت عليه كل ريح سيهوج * من عن يمين الخط او سماهيج
وكقول الآخر * من عن يمين الحيا نظرة قبل * واذا كانت حرفا
كان ما بعدها مجرورا بها كقولك رميت عن القوس وما
اشبه ذلك واما على فتكون اسما وفعلا وحرفا فاذا كانت
اسما دخل عليها حرف الجر وكانت بمعنى فوق وما بعدها مجرور بالاضافة
كقول الشاعر * غدت من عليه بعدما تم ظمؤها * تصل وعن قيض بزيزاء مجهل
وكقول الآخر * اتت من عليه تنفض الطل بعدما * رأت حاجب الشمس استوى فتر
وكقول الآخر * فهي تنوش الحوض نوشا من علا * نوشا به تقطع اجواز الفلا
واذا كانت فعلا كانت مشتقة من مصدر وتدل على زمان مخصوص
نحو علا الجبل يعلو علوا فهو عال كقولك سال يسال سلوا فهو سال
وما اشبه ذلك واذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها نحو
على زيد دين وما اشبه ذلك واما الكاف فتكون اسما كما تكون
حرفا فاذا كانت اسما قدروها تقدير مثل وجاز ان يدخل
عليها حروف الجر وكان ما بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر
وصاليات ككما يؤثفين * فالكاف الاولى حرف جر والثانية
اسم لانه لا يجوز ان يدخل حرف جر على حرف جر وكقول الآخر
يضحكن عن كالبرد المنهم * وتكون الكاف ايضا فاعلة كقول الشاعر
اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط * كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل

هو جاء جاءت من بلد يأجوج

فتر

ففا

فالكاف ههنا اسم لانها فاعله وهي في موضع رفع باسناد الفعل
اليها واذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا لخوجاني الذي
كزيد وما اشبه ذلك واما حاشا وخلا فقد ذكرناهما في باب
الاستثنا فيما قبل واما مذ ومنذ فلهما باب نذكرهما فيه فيما
بعد ان شاء الله تعالى ثم ان معاني هذه الحروف كلها تختلف
فاما من فتكون على اربعة اوجه الوجه الاول ان تكون لابتداء
الغاية كقولك سرت من الكوفة الى البصرة والوجه الثاني ان
تكون للتبعيض كقولك اخذت من المال درهما والوجه الثالث
ان تكون لتبيين الجنس كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
فمن هذه دخلت لتبيين المقصود بالاجتناب ولا يجوز ان تكون
للتبعيض لانه ليس المامور به اجتناب بعض الاوثان
دون البعض وانما المقصود اجتناب جنس الاوثان والوجه
الرابع ان تكون زائدة في النفي كقوله تعالى ما لكم من اله غيره
والتقدير ما لكم اله غيره ومن زائدة وكقول الشاعر
وما بالربع من احد اي احد وذهب بعض النحويين الى انه يجوز
ان تكون زائدة في الواجب ويستدرك بقوله تعالى ونكفر
عنكم من سيئاتكم اي نكفر عنكم سيئاتكم ومن زائدة وبقوله تعالى
قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ومن زائدة اي ابصارهم
وما استدل به لا حجة له فيه لان من ليست زائدة اما قوله
تعالى ونكفر عنكم من سيئاتكم فمن فيه للتبعيض لا زائدة لان من
الذنوب ما لا يكفر بابداء الصدقات واخفائها واتيانها
الفقراء وهي مظالم العباد واما قوله تعالى يغضوا من
ابصارهم فمن فيه ايضا للتبعيض لانهم انما امروا بان يغضوا

ابصارهم

ابصارهم عما حرم عليهم لا عما احل لهم فدل على انها للتبعيض وليست
زائدة واما الى فتكون على وجهين احدهما ان تكون غاية كقولك
سرت من البصرة الى الكوفة والثاني ان تكون بمعنى مع كقوله تعالى
فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برءوسكم وارجلكم
الى الكعبين اي مع المرافق ومع الكعبين واما في فمعناها الظرفية
كقولك زيد في الدار وقد يتسع فيها فيقال زيد ينظر في العلم واما
اللام فمعناها التخصيص والملك كقولك المال لزيد اي يختص به ويملكه
واما الباء فمعناها الالصاق كقولك كتبت بالقلم اي الصقت كتابتي
به واما رب فمعناها التقليل وهي تخالف حروف الجر من اربعة اوجه
الوجه الاول انها تقع في صدر الكلام وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام والوجه
الثاني انها لا تعمل الا في نكرة وحروف الجر تعمل في المعرفة والنكرة والوجه
الثالث انها تلزم مجرورها الصفة وحروف الجر لا تلزم مجرورها
الصفة والوجه الرابع انها يلزم معها حذف الفعل الذي وصلته
الى ما بعدها وهذا لا يلزم بالحروف واختصاصها بهذه الاشياء
لمعان اختصت بها واما كونها في صدر الكلام فلانها لما كانت
تدل على التقليل وتقليل الشيء يقارب نفيه فاشبهت حروف
النفي وحروف النفي لها صدر الكلام واما كونها لا تعمل الا في النكرة
فلانها لما كانت تدل على التقليل والنكرة تدل على التكثير وجب
ان تختص بالنكرة التي تدخل على الكثرة ليصح فيها التقليل واما كونها
تلزم الصفة مجرورها فجعلوا ذلك عوضا عن حذف الفعل الذي
يتعلق به وقد يظهر في ضرورة الشعر واما حذف الفعل معها فللعلم
به الا ترى انك اذا قلت رب رجل يفهم كان التقدير فيه رب رجل
يفهم ادركت او لقيت فحذف الفعل لدلالة الحال عليه كما حذف في

قوله تعالى وادخل يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء
الى قوله الى فرعون وقومه ولم يذكر مرسلا لدلالة الحال عليه وكذلك
واما عن فمعناها المجاوزة واما على فمعناها الاستعلاء واما
الكاف فمعناها التشبيه وقد تكون زائدة كقوله تعالى ليس كمثله
شيء وتقديره ليس مثله شيء وكقول الشاعر
لواحق الاقراب فيها كالمقق وتقديره فيها المقق وهو الطول
فاعرفه ان شاء الله تعالى باب حتى ان قال قائل
على كم وجه تستعمل حتى قيل على ثلاثة اوجه الوجه الاول ان
تكون حتى حرف جر كالى نحو قوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر وما
بعدها مجرور بها في قول جماعة من النحويين الا في قول شاذ لا يعرج عليه
وهو ما حكي عن بعضهم انه قال هو مجرور بتقدير الى بعد حتى وهو قول
ظاهر والوجه الثاني ان تكون عاطفة حملا على الواو نحو جاءني
القوم حتى زيد ورايت القوم حتى زيدا ومررت بالقوم حتى زيد
فان قيل ولم حملت حتى على الواو قيل لانها اشبهتها ووجه
الشبه بينهما ان اصل حتى ان تكون غاية واذا كانت غاية كانت
ما بعدها داخلا في حكم ما قبلها الا ترى انك اذا قلت جاءني
القوم حتى زيد كان زيد داخلا في المجيء كما لو قلت جاءني القوم
وزيد فلما اشبهت الواو في هذا المعنى جاز ان تحمل عليها
فان قيل فلم اذا كانت عاطفة وجب ان يكون ما بعدها
من جنس ما قبلها ولا يجب ذلك في الواو قيل لانها لما
كانت للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء لا يتصور ان يكون
طرف الشيء من غيره فلو قلت جاء الرجال حتى النساء لجعلت النساء
غاية للرجال ومنقطعا لهم وذلك محال والوجه الثاني ان

تكون

ان تكون حرف ابتداء كاما نحو ضربت القوم حتى زيد ضارب وذهبت
حتى عمرو ذاهب قال الشاعر فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء
دجلة اشكل وقال الآخر سريت بهم حتى تكل غزيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان
فان قيل فهل يكون للجملة بعدها موضع من الاعراب اولا
قيل لا يكون للجملة بعدها موضع من الاعراب لان الجملة
انما يحكم لها بموضع من الاعراب اذا وقعت موقع المفرد نحو ان
تقع وصفا نحو مررت برجل يكتب او حالا نحو جاءني زيد يضحك
او خبر مبتدا نحو زيد يذهب واذا لم تقع ههنا موقع المفرد فينبغي
ان لا يحكم لها بموضع من الاعراب وهذه الثلاثة الاوجه التي في
حتى وقد تجتمع كلها في مسئلة واحدة نحو قولهم اكلت السمكة
حتى راسها وحتى راسها وحتى راسها بالجر والنصب والرفع
على ان تجعل حتى حرف جر والنصب على ان تجعلها حرف عطف
فتنقطع على السمكة والرفع على ان تجعلها حرف ابتداء فيكون
مرفوعا في الابتداء وخبره محذوف وتقديره حتى راسها ماكول
وانما حذف الخبر لدلالة الحال عليه وعلى هذه الاوجه ينشد قول
الشاعر القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها
بالجر والنصب والرفع على الابتداء والقاها الخبر فاعرفه ان شاء الله
تعالى باب مذ ومنذ ان قال قائل لم قلتم ان الاغلب
على مذ الاسمية وعلى منذ الحرفية وكل واحد منهما يكون اسما
وعلى منذ الحرفية لان مذ
وحرفا جارا قيل انما قلنا ان الاغلب على مذ الاسمية لانها
دخلها الحذف والاصل فيها منذ فحذفت النون منها والحذف انما
يكون في الاسماء والدليل على ان الاصل في مذ منذ انك لو صغرتها
او كسرتها لرددت النون فيها فقلت في تصغيرها منيذ وفي

تكسيرها امنازلان التصغير والتكسير يردان الاشيا الى اصولها
فدل على ان الاصل في مذ منذ فان قيل فلم اذا كانا اسمين
كان الاسم بعدهما مرفوعا نحو مذ يومان ومنذ ليلتان
قيل انما كان الاسم بعدهما مرفوعا اذا كانا اسمين لانه
خبر المبتدا لان مذ ومنذ هما المبتدا وما بعدهما هو الخبر والتقدير
في قولك ما رايته مذ يومان ومنذ ليلتان امد ذلك
يومان وامد ذلك ليلتان فان قيل فلم بنيت مذ ومنذ
قيل لانهما اذا كانا حرفين بنيا لان الحروف كلها مبنية واذا
كانا اسمين بنيا لتضمنهما معنى الحرف لانك اذا قلت ما رايته
مذ يومان ومنذ ليلتان ان كان المعنى فيه ما رايته من
اول اليومين الى اخرهما وكذلك من اول الليلتين الى اخرهما
فلما تضمنا معنى الحرف وجب ان يبنيا وبنيت مذ على السكون
لان الاصل في البناء ان يكون على السكون فبنيت على
الاصل ومنذ بنيت على الضم لانه لما وجب تحريكها لا ذال
لالتقاء الساكنين بنيت على الضم اتباعا لضمة الميم كما قالوا
في منتن منتن فضموا التا اتباعا لضمة الميم ومنهم من يقول
منتن بكسر الميم اتباعا لكسرة التاء ونظير هذين الوجهين
قراءة من قرا الحمد لله فضم اللام اتباعا لضمة الدال وقراءة
من قرا الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام فلهذا كانت
مذ ومنذ مبنيين وهما مختصان بابتداء الغاية في الزمان
كما ان من تختص بابتداء الغاية في المكان واستدلوا على
جواز ذلك بقوله تعالى لمسجد اسس على التقوى من اول يوم

[illegible]

احق

احق ان تقوم فيه فادخل من على اول يوم وهو ظرف زمان واستدلوا
ايضا بقول زهير لمن الديار بقنة الحجر ◦ اقوين من حجج ومن دهر ◦
وما استدلوا به لا حجة لهم فيه اما قوله تعالى من اول يوم احق ان تقوم
فيه فالتقدير فيه من تاسيس اول يوم فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه كقوله تعالى واسئل القرية والتقدير فيه اهل القرية
واهل العير وهذا كثير واما قول زهير من حجج ومن دهر فالرواية
مذ حجج ومذ دهر وان صح ما رووه فالتقدير فيه من مر حجج ومن مر دهر
كما يقال مرت بي السنون ومرت عليه الدهور فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه على ما بينا فاعرفه ان شاء الله تعالى
باب القسم ان قال قائل لم حذف فعل القسم قيل
انما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال فان قيل فلم قلتم ان الاصل
في حروف القسم الباء دون الواو والتاء قيل لان فعل القسم
المحذوف فعل لازم الا ترى ان التقدير في قولك بالله لافعلن
اقسم بالله او احلف بالله والحرف المعدي من هذه الاحرف
هو الباء لانه الحرف الذي يقتضيه الفعل وانما كان الباء
دون غيره من الحروف المعدية لان الباء معناها الالصاق
فكانت اولى من غيرها ليتصل فعل القسم بالمقسم به مع تعديته
والذي يدل على انها هي الاصل انها تدخل على المظهر والمضمر والواو
تدخل على المظهر دون المضمر والتاء تختص باسم الله دون غيره فلما
دخلت الباء على المظهر والمضمر واختصت الواو بالمظهر والتاء
باسم الله تعالى دل على ان الباء هي الاصل فان قيل فلم جعلوا
الواو دون غيرها بدلا من الباء قيل لوجهين احدهما ان الواو
تقتضي الجمع كما ان الباء تقتضي الالصاق فلما تقاربا في المعنى

اقيمت مقامها والثاني ان الواو مخرجها من الشفتين كما ان
الباء مخرجها من الشفتين فلما تقاربا في المخرج كانت اولى من غيرها
فان قيل فلم اختصت الواو بالمظهر دون المضمر قيل لانها لما كانت
فرعا على الباء والباء تدخل على المظهر والمضمر انحطت عن درجة الباء
التي هي الاصل فاختصت بالمظهر دون المضمر لان الفروع تنحط
ابدا عن درجة الاصول فان قيل فلم جعلوا التاء دون غيرها
بدلا من الواو قيل لان التاء تبدل من الواو كثيرا نحو قولهم تراث
تراث وتجاه وتخمه وتهمه وتيقور والاصل فيه وراث
ووجاه ووخمه ووهمه وويقور لانه ماخوذ من الوقار
الا انهم ابدلوا التاء من الواو وكذلك هاهنا فان قيل فلم
اختصت التاء باسم واحد وهو اسم الله تعالى قيل
لانها لما كانت فرعا للواو التي هي فرع الباء والواو تدخل على
المظهر دون المضمر لانها فرع انحطت عن درجة الواو لانها
فرع الفرع فاختصت باسم الله وهو اسم الله تعالى فان
قيل فلم جعل جواب القسم باللام وان وما ولا قيل
لان القسم وجوابه لما كانا جملتين والجمل تقوم بنفسها
وان احدى الجملتين بالاخرى برابطة بينه وبين جوابه
لا يخلوا اما ان يكون موجبا او منفيا جعلوا الرابطة بينهما
باربعة احرف حرفين للايجاب وهما اللام وان وحرفين
للنفي وهما ما ولا فان قيل فلم جاز حذف لا نحو قوله تعالى
قالوا تالله تفتؤا تذكر يوسف قيل لدلالة الحال لانه لو
كان ايجابا لم يخل من النون واللام فلما خلا منهما دل على انه
نفي فلهذا جاز حذفها فاعرفه ان شاء الله تعالى باب

الاضافة

الاضافة ان قال قائل على كم ضربا الاضافة قيل على ضربين
اضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد واضافة
بمعنى من نحو ثوب خز اي ثوب من خز فان قيل فلم حذف
التنوين من المضاف وجر المضاف اليه قيل اما حذف
التنوين فلانه يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال
فلم يجمعوا بينهما الا ترى ان التنوين يوذن بانقطاع الاسم
وتمامه والاضافة تدل على الاتصال وكون الشيء متصلا
منفصلا في حالة واحدة محال واما جر المضاف اليه فلان
الاضافة لما كانت على ضربين بمعنى اللام وبمعنى من وحذف
حرف الجر قام المضاف مقامه فعمل في المضاف اليه الجر
كما يعمل حرف الجر فان قيل وجه زيد ويد عمرو وهذه
الاضافة هل هي بمعنى اللام او بمعنى من قيل بمعنى اللام
لان الاضافة التي بمعنى من يجوز ان يكون وصفا للاول
الا ترى انه يجوز ان تقول في قولك ثوب خز ثوب خز فترفع
خز لانه صفة لثوب وكذلك ما اشبهه واما الاضافة
التي بمعنى اللام فلا يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول
الا ترى انك لا تقول في غلام زيد غلام زيد فلا يجوز
ان تجعل زيدا صفة لغلام كما جاز ان تجعل خزا صفة
لثوب فلما وجدنا قولهم وجه زيد لا يجوز ان يكون الثاني
صفة للاول علمنا انها بمعنى اللام لا بمعنى من فان قيل
فلم كانت اضافة اسم الفاعل اذا اريد به الحال او الاستقبال
واضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل واضافة افعل
الى ما هو بعض له واضافة الاسم الى الصفة غير محضة

في هذه المواضع قيل اما اسم الفاعل انما كانت اضافته محضة
لان الاصل في قولك مررت برجل ضارب زيد غدا ضارب زيدا
تنوين ضارب فلما كان التنوين ههنا مقدرا كانت الاضافة
في تقدير الانفصال ولهذا جرى وصفا للنكرة واما الصفة
المشبهة باسم الفاعل فانما كانت اضافتها غير محضة لان
التقدير في قولك مررت برجل حسن وجهه فلما كان التنوين
ههنا ايضا مقدرا كانت اضافته ايضا غير محضة واما افعل
الذي يضاف الى ما هو بعضه فانما كانت اضافته غير
محضة لان التقدير في قولك زيد افضل القوم زيد افضل
من القوم فلما كانت من ههنا مقدرة كانت اضافته غير
محضة واما اضافة الاسم الى الصفة فانما كانت غير محضة
لان التقدير في قولك صلاة الاولى صلاة الساعة الاولى
فلما كان الموصوف ههنا مقدرا كانت الاضافة غير محضة
فاذا كانت غير محضة لم تفد التعريف بخلاف ما اذا كانت
محضة نحو غلام زيد ومما لم يتعرف بالاضافة وان اضافته
غير محضة قولهم مررت برجل مثلك وشبهك وما اشبه ذلك
انما لم يتعرف بالاضافة لانها لم تخص شيئا بعينه ولهذا
وقعت صفة للنكرة فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب التوكيد

ان قال قائل ما الفائدة في التوكيد قيل
الفائدة في التوكيد التحقيق وازالة التجوز في الكلام لان من
كلامهم التجوز الا ترى انهم يقولون مررت بزيد وهم
يريدون المرور بمنزله وجاءني القوم وهم يريدون
بعضهم قال الله تعالى فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في

المحراب

المحراب فقال الملائكة وانما كان جبريل وحده فاذا قلت مررت
بزيد نفسه زال هذا المجاز وكذلك اذا قلت جاءني القوم كلهم
زال هذا المجاز ايضا قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم فزال
المجاز الذي كان في قوله فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب
لوجود التوكيد فان قيل فعلى كم ضربا التوكيد قيل على ضربين
توكيد بتكرير اللفظ وتوكيد بتكرير المعنى فاما التوكيد بتكرير
اللفظ فنحو قولك جاءني زيد زيد وجاءني رجل رجل وما اشبه
ذلك واما التوكيد بتكرير المعنى فيكون بتسعة الفاظ وهي
نفسه وعينه وكله واجمع واجمعون وجمعاء وجمع وكلا وكلتا
فان قيل فلم وجب تقديم نفسه وعينه على كلهم اجمعين
قيل لان النفس والعين يدلان على الحقيقة للشيء وكلهم
واجمعون يدلان على الاحاطة والعموم والاحاطة لا بد ان
تقتضي محاطا به فكان فيهما معنى التبع والنفس والعين ليس
فيهما معنى التبع فكان تقديمهما اولى وقدم كلهم على اجمعين
لان معنى الاحاطة في اجمعين اظهر منها في كلهم لان اجمعين مشتقة
من الاجتماع وكل لا اشتقاق له واما بعد اجمعين فتبع لاجمعين
وانما كان كذلك لانهم كرهوا اعادة لفظ اجمعين فزادوا الفاظا
بعد اجمعين فان قيل اجمع وجمعاء وجمع معارف او نكرات
قيل لا بل معارف والذي يدل على ذلك انها تكون تاكيدا للمعارف
نحو جاء الجيش اجمع ورايت القبيلة جمعاء ومررت بهن جمع فلما
كانت تاكيدا للمعارف دل على انها معارف فان قيل
لم كانت غير منصرفة قيل اما اجمع فللتعريف ووزن الفعل
واما جمعاء فلالف التانيث نحو صحراء واما جمع فللتعريف والعدل
لف

جماعا

من جمع بوزن صحارى وقيل للتعريف والعدل عن جمع جمعاء
وقياسه جمع كجمع فعلاء وحرك فاجتمع فيه العدل والتعريف
ولذلك لم ينصرف والذى عليه الاكثرون الاول واما كلا وكلتا
ففيهما افراد لفظا وتثنية معنوية والذى يدل على ذلك انهما
تارة يرد الضمير اليهما بالتثنية اعتبارا بالمعنى وتارة بالمفرد
اعتبارا باللفظ قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها
فرد الى اللفظ فافرد وقال الشاعر

كلا اخوينا ذو رجال كانهم اسود الشرى من كل اغلب ضيغم

وقال الاخر كلاهما حين جد الجرى بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابى

فردوا الى اللفظ والمعنى فقال اقلعا اعتبارا بالمعنى وقال رابى
ولم يقل رابيان اعتبارا باللفظ والذى يدل على ذلك ان
الالف فيها ليست للتثنية لانها لو كانت للتثنية لانقلبت
فى النصب والجر اذا اضيفا الى المظهر لان الاصل هو المظهر
تقول رايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين ورايت كلتا
الجاريتين ومررت بكلتا الجاريتين ولو كانت للتثنية لوجب
ان تنقلب مع المظهر فلما لم تنقلب دل على انها الالف المقصورة
وليست للتثنية وذهب الكوفيون الى انه مثنى وان الالف
فيها للتثنية واستدلوا على ذلك بقول الشاعر

فى كلت رجليها سلامى واحدة كلتاهما مقرونة بزائده

فافرد فى قوله كلت فدل على ان كلتا مثنى واستدلوا على ذلك
ايضا بان الالف فيها تنقلب الى الياء فى حالة النصب
والجر اذا اضيفا الى المضمر تقول رايت الرجلين كليهما ومررت
بالرجلين كليهما وكذلك رايت المرأتين كلتيهما ومررت بهما

كلتيهما

كلتيهما ولو كانت الالف المقصورة لم تنقلب كما لم تنقلب الف
عصا ورحا وما ذهب اليه الكوفيون ليس بصحيح وما استدلوا
به وهو قول الشاعر فى كلت رجليها سلامى واحدة فلا
حجة فيه لانه يحتمل لانا نقول انه حذف الالف لضرورة الشعر
واما قولهم انها تنقلب فى حالة النصب والجر اذا اضيفت
الى المضمر قيل انما تقلبت قلبت مع المضمر لانها اشبهت الى
وعلى ولدى فلما شابهتها قلبت الفها مع المضمر ياء كما قلبت
الف الى وعلى ولدى مع المضمر فى اليك وعليك ولديك ووجه
المشابهة بينها وبين هذه الكلم ان هذه الكلم يلزم دخولها
على الاسم ولا تقع الا مضافة وانما قلبت فى حالة النصب والجر
دون الرفع لان هذه الكلم لها حال النصب والجر وليس لها
حال الرفع فان قيل فهل يجوز توكيد النكرة قيل ان كان
التوكيد بتكرير اللفظ جاز توكيدها كما يجوز توكيد المعرفة
نحو جاءنى رجل رجل وان كان التوكيد بتكرير المعنى
فقد اختلف فيه النحويون فذهب البصريون الى انه لا يجوز
وذلك لان كل واحد من هذه الالفاظ التى يؤكد بها معرفة
فلا يجوز ان تجرى على النكرة تاكيدا كما لا يجوز ان تجرى
عليها وصفا وذهب الكوفيون الى انه يجوز واستدلوا على
ذلك بقول الشاعر

لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب

فجر كلا على التوكيد لحول وهو نكرة وقال الشاعر

اذا القعود كر فيها حفدا يوما جديدا كله مطردا

فاكد يوما وهو نكرة بكل واستدلوا ايضا بقول الاخر

كان هذه الكلم يلزم دخولها على الاسم ولا تقع الا مضافة صح

قد صرت البكرة يوما اجمعا. ومما استدلوا به من هذه الابيات
لا حجة فيه اما قول الشاعر باليتعدة حول كله رجب فالرواية
باليت عدة حول كله رجبا بالاضافة وهو معرفة لا نكرة ورجبا
منصوب لان القصيدة منصوبة كما قال الشاعر
باليت ايام الصبا رواجعا. واما قول الاخر يوما جديدا كله مطرد
فيحتمل ان يكون تاكيدا للمضمر في جديد والمضمرات جميعا لا تكون
الا معارف وكان هذا اولى لانه اقرب اليه من اليوم فعلى هذا
يكون الاسناد اليه بالرفع واما قول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا
فلا يعرف قائله فلا يكون فيه حجة ثم لو صحت هذه الابيات على
ما رووا فلا يجوز الاحتجاج بها لقلتها وشذوذها في بابها والشاذ
لا يحتج به فاعرفه ان شاء الله تعالى **باب الوصف**
ان قال قائل ما الغرض في الوصف قيل التخصيص والتفضيل
فان كان معرفة كان الغرض من الوصف التخصيص لان الاشتراك
يقع فيها الا ترى ان المسمين بزيد ونحوه كثير فاذا قال جاءني زيد لم
يعلم ايهم يريد فاذا قال زيد العالم او العاقل والاديب وما اشبه
ذلك فقد خصه من غيره وان كان الاسم نكرة كان الغرض من الوصف
التفضيل الا ترى انك اذا قلت جاءني رجل لم يعلم اي رجل هو رجل
فاذا قلت رجل عاقل فضلته على غيره ممن ليس له هذا الوصف
ولم تخصه لانا نعني بالتخصيص شيئا بعينه ولم يوجد هاهنا
فان قيل فكم تتبع الصفة الموصوف قيل في عشرة اشياء
التعريف والتنكير والتانيث والتذكير والافراد والتثنية والجمع
والرفع والنصب والجر فان قيل فلم توصف المعرفة بالنكرة والنكرة
بالمعرفة وكذلك سائرها قيل لان المعرفة ما خص الواحد

من جنسه

من جنسه والنكرة ما كان شائعا والصفة في المعنى هي الموصوف ويستحيل
ان يكون الشيء الواحد شائعا مخصوصا واذا استحال هذا في وصف
المعرفة بالنكرة او النكرة بالمعرفة كان في وصف الواحد بالاثنين ووصف
الاثنين بالجمع اشد استحالة وكذلك سائرها فان قيل فما العامل
في الصفة قيل العامل في الموصوف فان قال جاءني زيد الظريف
كان العامل فيه جاءني واذا قال رايت زيدا الظريف كان العامل
فيه رايت واذا قال مررت بزيد الظريف كان العامل فيه الباء هذا
مذهب سيبويه وذهب ابو الحسن الاخفش الى ان كونه صفة
لمرفوع اوجب له الرفع والى ان كونه صفة لمنصوب اوجب له
النصب والى كونه صفة لمجرور اوجب له الجر والذي عليه الاكثرون
هو الاول وهو مذهب سيبويه فاعرفه ان شاء الله تعالى
باب عطف البيان ان قال قائل ما الغرض في عطف
البيان قيل الغرض فيه رفع اللبس كما في الوصف ولهذا
يجب ان يكون احد الاسمين يزيد على الاخر في كون الشخص
معروفا لتخصه من غيره لانه لا يكون الا بعد اسم مشترك
الا ترى انك اذا قلت مررت بولدك زيد فقد خصصت ولدا
واحدا من اولاده فان لم يكن له الا ولد واحد كان بدلا ولم
يكن عطف البيان لعدم الاشتراك وعطف البيان يشبه البدل
من وجه ويشبه الوصف من وجه فوجه شبهه بالبدل انه اسم
جامد كما ان البدل يكون اسما جامدا ووجه شبهه للوصف ان
العامل فيه هو العامل في الاسم الاول والدليل على ذلك انك
تحمله تارة على اللفظ وتارة على الموضع فتقول يا زيد زيد زيدا
فالرفع على اللفظ والنصب على الموضع قال الشاعر

انى واسطار سُطرن سطرا لقائل يا نصرُ نصرٌ نصرا

ويجوز ان يكون نصرا الثالث منصوبا على المصدر كانه قال انصر نصرا وهذا باب يترجمه البصريون فاعرفه اذ شاء الله تعالى

باب البدل

ان قال قائل ما الغرض في البدل قيل الايضاح ورفع الالتباس وازالة التوسع والمجاز فان قيل فعلى كم ضربا البدل قيل على اربعة اضرب بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط فاما بدل الكل من الكل كقولك جاءني اخوك زيد ورايت اخاك زيدا ومررت باخيك زيد قال الله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم وبدل البعض من الكل كقولك جاءني بنو فلان ناس منهم ولا بد ان يكون فيه ضمير يعلقه بالمبدل منه قال الله تعالى وارزق اهله من الثمرات من امن منهم بالله واليوم الاخر فاما قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس تقديره من استطاع سبيلا منهم فحذف الضمير للعلم به واما بدل الاشتمال فنحو قولك سلب زيد ثوبه ويعجبني عمرو عقله ولا بد ايضا فيه من ضمير يعلقه بالمبدل منه قال الله تعالى يسلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقوله قتال فيه بدل من الشهر والضمير في فيه عايد الى الشهر فاما قول الشاعر

لقد كان في حول ثواءٍ ثويته · تقضى لبانات ويسام سائم

فالتقدير فيه ثواه ثويته فيه فحذف للعلم به واما بدل الغلط فلا يكون في قران ولا كلام فصيح وهو ان تريد ان تتلفظ بشي

فيسبق

فيسبق لسانه الى غيره فيقول لقيت زيدا عمرا فعمرو هو المقصود وزيد وقع في لسانه غلط فاتى بالذي قصده وابدله من الملفوظ به والاجود في مثل هذا ان يستعمل بل فيقول بل عمرا فان في المغلوط

فان قيل فما العامل في البدل قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب جماعة منهم الى ان العامل في البدل غير العامل في المبدل وهما جملتان ويحكى عن ابي علي الفارسي رحمه الله انه قيل له كيف يكون البدل ايضاحا للمبدل منه وهو من غير جملته فقال لما لم يظهر العامل في البدل وانما دل عليه العامل في المبدل واتصل البدل بالمبدل في اللفظ جاز ان يوضحه والذي يدل على ان العامل في المبدل غير العامل في البدل قوله تعالى ولولا ان يكون الناس امة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة ومعارج عليها يظهرون فظهور اللام في لبيوتهم وهي بدل من من يدل على ان العامل في البدل غير العامل في المبدل ونحوه قوله من قومه صح الله تعالى قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن امن منهم فظهور اللام مع من وهو بدل من الذين استضعفوا يدل على ان العامل في البدل غير العامل في المبدل وذهب قوم الى ان العامل في البدل هو العامل في المبدل كما ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاكثرون على الاول فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب العطف

ان قال قائل كم حروف العطف قيل تسعة الواو والفاء وثم واو ولا وبل ولكن وام وحتى فان قيل لم كانت اصل حروف العطف الواو قيل لان الواو لا تدل على اكثر من الاشتراك فقط واما غيرها من الحروف فتدل على الاشتراك وعلى معنى زائد على ما سنبين فلما كانت هذه الحروف

واذا

تدل على زيادة معنى ليس في الواو وصارت الواو بمنزلة الشيء المفرد
وباقي الحروف بمنزلة المركب والمفرد اصل للمركب فان قيل فما الدليل
على ان الواو تقتضي الجمع دون الترتيب قلنا الدليل على ذلك قوله
تعالى وادخلوا الباب سجدا ولو كانت الواو تقتضي الترتيب لما جاز
ان تتقدم في احدى الايتين ما يتاخر في الاخرى وقال لبيد
اغلي السباء بكل ادكن عاتق او جونة قدحت وفض ختامها اي
والتقدير فض ختامها وقدحت لانه يريد بالجونة ههنا القدر وقدحت
غرفت والمغرفة يقال لها المقدحة وفض ختامها اي كشف غطاءها
والغرف انما يكون بعد الكشف هكذا ذكره الثمانيني والاظهر انه
اراد بالجونة الخابية وقد ذكرنا ذلك في كتابنا الموسوم بالمرتجل في شرح
السبع الطوال والذي يدل على انها للجمع دون الترتيب قولهم المال بين
زيد وعمرو وكما يقال بينهما اختصم زيد وعمرو ولو كانت الواو فيه
للترتيب لما كان يجوز ان يقع ههنا لان هذا الفعل لا يقع الا من
اثنين ولا يجوز الاقتصار على احدهما فدل على انها تفيد الجمع دون الترتيب
واما الفاء فانها تفيد الترتيب والتعقيب وثم تفيد الترتيب
والتراخي واو تفيد الشك والتخيير والاباحة ولا تفيد النفي وبل
تفيد الانتقال من قصة الى قصة اخرى ولكن تفيد الاشتراك وانما
تعطف في النفي دون الاثبات بخلاف بل فانها تعطف في النفي والاثبات
معا فان قيل فلم جاز ان تستعمل بل بعد النفي كلكن ولم يجز
ان تستعمل لكن بعد الاثبات كبل قيل لان بل انما تستعمل في
الايجاب لاجل الغلط والنسيان لما قبلها وهذا انما يقع في
الكلام نادرا فاقتصر على حرف واحد واما استعمال لكن فانما يكون
بعد النفي فجاز ان يشترك بل معها فيه لان الكلامين صواب ولا

قدحت

ينكر

ينكر تكريرها يقتضي الصواب فلذلك افترق الحكم فيهما واما
ام فتكون على ضربين متصلة ومنقطعة فاما المتصلة فتكون
بمعنى اي نحو ازيد عندك ام عمرو اي ايهما عندك واما المنقطعة
فتكون بمنزلة بل والهمزة كقولهم انها لابل ام شاء والتقدير
بل اهي شاء كانه راى اشخاصا فغلب على ظنه انها ابل فاخبر
بحسب ما راى غلب على ظنه ثم ادركه الشك فرجع الى السؤال
والاثبات فكانه قال بل اهي شاء ولا يجوز ان تقدر بل وحدها
والذي يدل على ذلك قوله تعالى ام له البنات ولكم البنون
ولو كان بمعنى بل وحدها لكان التقدير بل له البنات ولكم
البنون وهذا كفر محض فدل على انها بمنزلة بل والهمزة ودليل
اخر على انها بمعنى بل والهمزة معا واما كونها بمعنى بل فلان
السائل قد اضرب عن ذكر ما قبلها واما اما فليست حرف عطف
ومعناها كمعنى او الا انها تقعد في باب الشك من او لان
او يمضي صدر الكلام معها على اليقين ثم يطرا الشك فيسري
الشك من اخر الكلام الى اوله واما اما فيبنى كلامه معها
من اوله على الشك وانما قلنا انها ليست من حروف العطف
لان حرف العطف لا يخلو اما ان يعطف مفردا على مفرد او جملة
على جملة فاذا قلت قام اما زيد واما عمرو لم تعطف مفردا
على مفرد ولا جملة على جملة ثم لو كانت حرف العطف لما جاز
ان يتقدم على الاسم لان حرف العطف لا يتقدم على المعطوف
عليه ثم لو كانت ايضا حرف عطف لما جاز ان يجمع بينها
وبين الواو فلما جمع بينهما دل على انها ليست حرف عطف
لان حرف العطف لا يدخل على مثله فاعرفه ان شاء الله تعالى

سبيلها كان الكلام [illegible] اما [illegible] بمعنى [illegible] ان [illegible] بل [illegible] والسؤال [illegible]

باب ما لا ينصرف ان قال قائل كم العلل التي تمنع الصرف
قيل تسعة وهي وزن الفعل والوصف والتانيث والالف
والنون الزيدتان والتعريف والعجمة والعدل والتركيب
والجمع ويجمعها بيتان وهما

جمع ووصف وتانيث ومعرفة ... وعجمة ثم عدل ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها الف ... ووزن فعل وهذا القول تقريب

فان قيل ومن اين كانت هذه العلل فروعا قيل لان
وزن الفعل فرع على وزن الاسم والوصف فرع على الموصوف
والتانيث فرع على التذكير والالف والنون الزيدتان فرع
لانهما يجريان مجرى علامة التانيث في امتناع دخول علامة
التانيث عليهما الا ترى انه لا يقال عطشانة وسكرانة
كما لا يقال حمراءة وصفراءة والتعريف فرع على التنكير والعجمة
فرع على العربية والجمع فرع على الواحد والعدل فرع لانه متعلق
بالمعدول عنه والتركيب فرع على الافراد فلهذا وجب كونها
فروعا فان قيل فلم وجب ان تكون هذه العلل تمنع
الصرف قيل لانها لما كانت فروعا على ما بينا
والفعل فرع على الاسم وهو اثقل من الاسم لكونه فرعا
فقد اشبهت الفعل فاذا اجتمع في الاسم علتان
من هذه العلل وجب ان يمنع من الصرف لشبهه بالفعل
فان قيل فلم لم يمنع الصرف بعلة واحدة قيل لان
الاصل في الاسماء الصرف ولا يمنع الصرف بعلة واحدة
لانها لا تقوى على نقله من اصله الا ان تكون العلة
تقوم مقام العلتين فحينئذ يمنع من الصرف بعلة واحدة

لقيام

لقيام علة مقام علتين فان قيل فلم منع ما لا ينصرف التنوين
والجر قيل لوجهين احدهما انه انما منع الجر اصلا لا تبعا لانه
انما منع من الصرف لانه اشبه الفعل والفعل ليس فيه جر ولا تنوين
فكذلك ايضا ما اشبهه فان قيل فلم حمل الجر على النصب
فيما لا ينصرف قيل لان بين الجر والنصب مشابهة فلهذا
حمل النصب على الجر في التثنية والجمع المذكر السالم فلما حمل النصب
على الجر في تلك المواضع فكذلك حمل الجر على النصب ههنا
فان قيل فلم كان جميع ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة
الا خمسة انواع افعل اذا كان نعتا نحو ازهر وما كان اخره الف
التانيث نحو حبلى وحمرا وما كان على فعلان ومونثه فعلى
نحو سكران وسكرى وما كان جمعا بعد الفه حرفان او ثلاثة
اوسطها ساكن نحو مساجد وقناديل وما كان معدولا عن
العدد نحو مثنى وثلاث ورباع وما اشبهه قيل اما افعل
فانما لم ينصرف معرفة ولا نكرة لانه اذا كان معرفة فقد اجتمع
فيه التعريف ووزن الفعل واذا كان نكرة فقد اجتمع فيه
الوصف ووزن الفعل وذهب ابو الحسن الاخفش الى انه
اذا سمي به نكرة منع الصرف لانه لما سمي به زال عنه الوصف
فاذا نكر بقي وزن الفعل وحده فوجب ان ينصرف والصحيح
انه لا ينصرف لانه اذا نكر رجع الى الاصل وهو الوصف
فتجتمع فيه علتان وهو وزن الفعل والوصف كما انهم
صرفوا قولهم مررت بنسوة اربع وان كان على وزن الفعل وهو
صفة لان الاصل ان يكون اسما لا صفة مراعاة للاصل
فكذلك ههنا يراعي اصله في الوصف وان كان قد سمي به

لانه علامة
من التبعين وجب ما يقيد منع
الصرف فلا [illegible] ان يكون منع الجر
الصرف وجب [illegible] الثاني انه ان
[illegible] والجر [illegible]
منع الجر [illegible]
والمونث [illegible]

واما ما كان اخره الف التانيث فانما لم ينصرف لانه مونث وتانيثه لازم فكانه انث مرتين فلهذا لا ينصرف لان العلمية فيه قايمة مقام علتين واما ما كان على فعلان مونثه فعلى نحو سكران وسكرى فلان الالف والنون فيه اشبهتا الفي التانيث نحو حمراء وذلك من وجهين احدهما امتناع دخول تاء التانيث والثاني ان بناء مذكره مخالف لبناء مونثه فان لم تكن له فعلى نحو عثمان فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة ليس من هذه الانواع واما ما كان جمعا بعد الفه حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن فانما منع من الصرف البتة وذلك لاربعة اوجه ذكرها الثمانيني الوجه الاول انه لما كان جمعا لا يمكن جمعه مرة ثانية فكانه قد جمع مرتين والوجه الثاني انه جمع لا نظير له في الاحاد فعدم النظير يقوم مقام علة ثانية والوجه الثالث انه جمع ولا يمكن ان يكسر مرة ثانية فاشبه الفعل لان الفعل لا يدخله التكسير والوجه الرابع انه جمع لا نظير له في الاسماء العربية مجرى مجرى الاسم الاعجمي لان الاعجمي يكون على غير وزن العربي والوجهان الاخران يرجعان الى الاولين واما ما كان معدولا عن العدد نحو مثنى وثلاث فانما منع الصرف في النكرة وذلك للعدل والوصف وقيل لانه عدل عن اللفظ والمعنى فاما عدله في اللفظ فظاهر واما عدله في المعنى فلان العدد يراد به قبل العدل الدلالة على قدر المعدود الا ترى انك اذا قلت جاءني اثنان او ثلاثة اردت قدر ما جاءك واذا قلت جاءني ثلاثة وثلاث لم يجز حتى تقدم قبله

جمع

تذكره

جمعا ليدل على الترتيب فتقول جاءني القوم مثنى مثنى وثلاث وثلاث اي اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة فدل على انه معدول من جهة اللفظ والمعنى فكذلك لم ينصرف في النكرة فان قيل فلم دخل جميع ما لا ينصرف الجر مع الالف واللام او الاضافة قيل لثلاثة اوجه الاول انه امن فيه التنوين لان الالف واللام والاضافة لا تكون مع التنوين فلما امن فيه التنوين دخل الجر في موضع الجر والوجه الثاني ان الالف واللام والاضافة قامت مقام التنوين ولو كان التنوين فيه لجاز فيه الجر فكذلك ما قام مقامه والوجه الثالث انه بالالف واللام والاضافة بعد عن شبه الفعل فلما بعد عن شبه الفعل دخله الجر في موضع الجر لانه قد صار بمنزلة ما فيه علة واحدة فلهذا المعنى دخله الجر مع الالف واللام والاضافة فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب اعراب الافعال وبنائها

ان قال قائل لم كانت الافعال ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل قيل لان الازمنة ثلاثة ولما كانت ثلاثة وجب ان تكون الافعال ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل فان قيل فلم بني الفعل الماضي على حركة ولم كانت الحركة فتحة قيل انما بني الفعل اولا لان الاصل في الافعال البناء وبني على حركة تفضيلا له على فعل الامر لان الفعل الماضي اشبه الاسماء في الصفة نحو قولك مررت برجل ضرب كما تقول مررت برجل ضارب واشبه ايضا ما اشبه الاسماء في الشرط والجزاء فانك تقول ان فعلت فعلت والمعنى فيه ان تفعل افعل فلما قام الماضي مقام المستقبل والمستقبل قد اشبه الاسماء فقد اشبه ما اشبه الاسماء فلما اشبه

ما اشبه الاسماء وجب ان يبنى على حركة تفضيلا له على فعل الامر الذي
ما اشبه الاسما ولا اشبه ما اشبهها وانما كانت الحركة فتحة
لوجهين احدهما ان الفتحة اخف الحركات فلما وجب بناؤه
على حركة وجب ان يبنى على اخف الحركات والوجه الثاني انه لا يخلو
اما ان يبنى على الكسرة او على الضمة او على الفتح بطل ان يبنى
على الكسر لان الكسر ثقيل والفعل ثقيل والثقيل لا ينبغي
ان يبنى على ثقيل واذا كان الجر لا يدخله وهو غير لازم لثقله
فانه لا يدخله الكسر الذي هو لازم كان ذلك من طريق الاولى
واذا بطل ان يبنى على الكسر بطل ان يبنى على الضم ايضا
لثلاثة اوجه الاول ان الضم اثقل واذا بطل ان يبنى على الاثقل
الثقيل فان لا يبنى على ما هو اثقل اولى والوجه الثاني ان الضم
اخو الكسر لان الواو اخت الياء الا ترى انهما يجتمعان
في الردف في نحو قوله

ولا اكر على ذي الضغن عتبا ... ولا ذكر التجرم للذنوب
ولا اسأله عما سوف يبدي ... ولا عن عيبه لك بالمغيب
متى تك في صديق او عدو ... تخبرك العيون عن القلوب

والوجه الثالث انهم لم يبنوه على الضم لان من العرب من يجتزي بالضمة لان
عن الواو فيقول في قاموا قام وفي كانوا كان قال الشاعر

فلو ان الاطبا كان حولي ... وكان مع الاطباء الشفاء

واذا بطل ان يبنى على الكسر والضم وجب ان يبنى على الفتح فان
قيل فلم بني فعل الامر على الوقف قيل لان الاصل في الافعال
البناء والاصل في البناء ان يكون على الوقف فبني على الوقف
لانه الاصل وذهب الكوفيون الى انه معرب واعرابه الجزم

واستدلوا

فاستدلوا على ذلك من ثلاثة اوجه الاول انهم قالوا انما قلنا
انه معرب مجزوم لان الاصل في قم واذهب لتقم ولتذهب قال الله
تعالى فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون وذكر انها قراءة النبي صلى
الله عليه وسلم وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في بعض
مغازيه لتاخذوا مصافكم فدل على ان الاصل في قم لتقم واذهب
لتذهب الا انه لما كثر في كلامهم وجرى على السنتهم استثقلوا مجيء
اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة تخفيفا
كما قالوا ايش والاصل فيه اي شيء وكقولهم ويلمه والاصل فيه
ويل امه فحذفوا لكثرة الاستعمال فكذلك هاهنا والثاني انهم
قالوا اجمعنا واتفقنا على ان فعل النهي معرب مجزوم نحو لا تقم
ولا تذهب فكذلك فعل الامر نحو قم واقعد لان النهي ضد الامر
وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره والثالث
انهم قالوا الدليل على انه مجزوم انك تقول في المعتل اغز
وارم واخش فتحذف الواو والياء والالف كما تقول لم يغزو لم يرم ولم
يخش فدل على انه مجزوم بلام مقدرة وقد يجوز اعمال حرف الجزم
مع الحذف قال الشاعر

محمد تفد نفسك كل نفس ... اذا ما خفت من امر تبالا

اما ما ذهب اليه الكوفيون ففاسد وقولهم ان الاصل
في قم لتقم واذهب لتذهب الا انهم حذفوه لكثرة الاستعمال
قلنا ليس كذلك وانه لو كان الامر كما زعمتم لوجب ان يختص
الحذف بما يكثر استعماله دون ما لا يكثر استعماله فلما قيل
اقعنسس واحرنجم واعلوط وما اشبه ذلك بالحذف ولا يكثر
استعماله دل على انه فساد ما ذهبوا اليه وقولهم ان فعل النهي

معرب مجزوم فكذلك فعل الامر قلنا هذا قياس فاسد لان فعل
النهي في اوله حرف المضارعة الذي اوجب المشابهة بالاسم فاستحق
الاعراب وكان معربا واما فعل الامر فليس في اوله حرف المضارعة
الذي يوجب المشابهة للفعل بالاسم فيستحق الاعراب وكان باقيا
على اصله وقولهم انه يحذف منه الواو والياء والالف نحو اغز وارم واخش
كما تقول لم يغز ولم يرم ولم يخش فنقول انما حذفت هذه الحروف
للبناء لا للاعراب حملا للفعل المعتل على الفعل الصحيح
حملا للفرع على الاصل والذي يدل على صحة ما ذكرناه ان
حروف الجر لا تعمل مع الحذف فحروف الجزم اولى واما البيت الذي
انشدوه وهو محمد تفد نفسك كل نفس فقد انكره ابو العباس
المبرد ولو سلمنا صحته فنقول قوله تفد نفسك لم تحذف الياء
للجزم بلام مقدرة وانما حذفت الياء للضرورة واجتزاء بالكسرة
عن الياء وهو في كلامهم اكثر من ان يحصى وان سلمنا ان الاصل
لتفد وانه مجزوم بلام مقدرة الا انا نقول انما حذفت اللام
لضرورة الشعر وما حذفت للضرورة لا يجوز ان يجعل اصلا
يقاس عليه وقد بينا فساد هذه المسألة مستقصاة
في المسائل الخلافية فان قيل فلم اعرب الفعل المضارع
قيل لانه اشبه الاسماء من الخمسة الاوجه التي ذكرناها
قبل في صدر الكتاب واعرابه الرفع والنصب والجزم فاما
الرفع فلقيامه مقام الاسم وقد ذكرناه في صدر الكتاب
واما النصب والجزم فسنذكرهما ايضا فيما بعد هذا الباب
ان شاء الله تعالى فان قيل فلم قالوا هو يغزو
ويرمي ويخشى فاثبتوا الواو والياء والالف ساكنة

في حالة

في حالة الرفع وحذفوها في حالة الجزم وفتحوا الواو والياء في حالة النصب
وسووا في يخشى بين النصب والرفع قيل انما اثبتوها ساكنة
لان الاصل ان يقال هو يغزو ويرمي ويخشى بضم الواو في يغزو
والياء في يرمي ويخشى الا انهم استثقلوا الضمة على الواو من يغزو
وعلى الياء من يرمي فحذفوها فبقيت الواو من يغزو ساكنة
وكذلك الياء من يرمي واما الياء من يخشى فانقلبت الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما حذفوا هذه الحروف في الجزم
لانها اشبهت الحركات ووجه المشابهة من وجهين احدهما ان
هذه الحروف مركبة من الحركات على قول بعض النحويين او الحركات
ماخوذة منها على قول الاخرين وعلى كلا القولين قد حصلت
بينهما المشابهة والوجه الثاني ان هذه الحروف لا تقوم
بها الحركات كما ان الحركات كذلك وكما انها تحذف للجزم (ههنا صح)
فكذلك هذه الحروف وقد حكي عن ابي بكر بن السراج انه
شبه الجازم بالدواء والحركة في الفعل بالفضلة التي يخرجها
الدواء وكما ان الدواء ان صادف فضلة حذفها وان
لم يصادف اخذ من نفس الجسم فكذلك الجازم اذا دخل (الجازم)
الفعل ان وجد حركة اخذها والا اخذ من نفس الفعل وسهل
حذفها وان كانت اصلية لسكونها لانها بالسكون تضعف
فتصير في حكم الحركة وكما ان الحركة تحذف فكذلك هذه الحروف
وانما فتحوا الواو والياء من يغزو ويرمي في النصب لخفة الفتحة
وانقلبت الياء في يخشى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما (بالنصب في الاصل صح)
قلبت في حالة الرفع لتحركها بالضم في الاصل وانفتاح ما قبلها
فان قيل فلم كانت الخمسة الامثلة نحو تفعلان ويفعلان

ويفعلون وتفعلون وتفعلين في حالة الرفع بثبوت النون وفي حالة
النصب والجزم بحذفها قيل لان هذه الامثلة لما وجب ان
تكون معربة لم يمكن ان تجعل اللام حرف الاعراب وذلك لان
من الاعراب الجزم فلو انها حرف الاعراب لوجب ان يسكن في
حالة الجزم فكان يؤدي الى ان يحذف ضمير الفاعل وذلك
لا يجوز ولم يمكن ايضا ان يجعل الضمير حرف الاعراب لانه
في الحقيقة ليس بجزء من الفعل وانما هو قائم بنفسه في
موضع الرفع لانه فاعل فلا يجوز ان يجعل حرف اعراب لكلمة
اخرى فوجب ان يكون الاعراب بعدها فزادوا النون
بعدها لانها تشبه حروف المد واللين وجعلوا ثبوتها
علامة الرفع وحذفها علامة للجزم والنصب وانما جعلوا
الثبوت علامة للرفع والحذف علامة للجزم والنصب ولم يكن
بعكس ذلك لان الثبوت اول والحذف طارئ عليه كما ان
الرفع اول والجزم والنصب طاريان عليه فاعطوا الاول
للاول والطارئ للطارئ والنصب فيها محمول على الجزم
لان الجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء وكما ان النصب
في التثنية والجمع محمول على الجر وكذلك النصب ههنا محمول
على الجزم فان قيل فلم استوى النصب والجزم في قولهم
انت تفعلين للواحدة وليس في الاسماء الاحاد ما حمل
نصبه على جره قيل لان قولهم انت تفعلين يشابه لفظ
الجمع الا ترى ان الجمع في حالة النصب والجر يكون في اخره ياء
قبلها كسرة وبعدها نون كقولهم تفعلين فلما اشبه لفظ
الجمع حمل عليه ولهذا فتحت النون حملا على الجمع ايضا وكذلك

كروا

كسروا النون من تفعلان ونحوها من تفعلون حملا على تثنية
الاسماء وجمعها وهذه الامثلة معربة لا حرف اعراب لها وذلك
لما بينا من استحالة جعل اللام او الضمير او النون حرف الاعراب
وليس لها نظير في كلامهم فان قيل فهلا كان يفعلان ويفعلون
تثنية وجمعا ليفعل كما كان زيدان وزيدون تثنية وجمعا
لزيد قيل لان الفعل لا يجوز تثنيته وجمعه وانما لم يجز ذلك
لاربعة اوجه الوجه الاول ان الفعل يدل على المصدر والمصدر
لا يثنى ولا يجمع لانه يدل على الجنس الا انه تختلف انواعه فيجوز تثنيته
وجمعه فلما كان الفعل يدل على المصدر المبهم الدال على الجنس لم يجز
تثنيته ولا جمعه والوجه الثاني ان الفعل لو جاز تثنيته مع الاثنين
وجمعه مع الجماعة لجازت تثنيته وجمعه مع الواحد وكان يجوز
ان يقال زيد قاما وقاموا اذا فعل ذلك مرتين او مرارا
فلما لم يجز ذلك دل على انه لا يثنى ولا يجمع والوجه الثالث
ان المصدر ليس بذات يقصد اليها بان ينضم اليها غيرها كما يكون
ذلك في الاسماء فكذلك لم يثن ولم يجمع الرابع ان الفعل يدل
على مصدر وزمان فصار في المعنى كانه اثنان فكما لا يجوز تثنية
الاسم المثنى كذلك لا يجوز تثنية الفعل فان قيل اليس
الالف في يفعلان تدل على التثنية والواو في تفعلون تدل على
الجمع قيل الالف والواو يدلان على التثنية والجمع ولكن
على التثنية للضمير وجمعه لا على تثنية الفعل وجمعه كما
بينا فاعرفه ان شاء الله تعالى **باب الحروف التي
تنصب الفعل المستقبل** ان قال قائل لم وجب ان
تعمل ان ولن واذن وكي النصب قيل انما وجب ان

ان تعمل لاختصاصها بالفعل ووجب ان يكون عملها النصب
لان ان الخفيفة تشبه ان الثقيلة وان الثقيلة تنصب الاسم
فكذلك ان هذه يجب ان تنصب الفعل وحملت لن واذن
وكي على ان وانما حملت عليها لانها تشبهها ووجه الشبه
بينهما ان ان الخفيفة تخلص الفعل المضارع للاستقبال
وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال فلما
اشتركا في هذا المعنى حملت عليها وحكي عن الخليل بن احمد
انه قال لا ينصب شيء من الافعال الا بان مظهرة او مقدرة
والاكثرون على خلافه وتكون ان مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر
الا ترى انك اذا قلت ان تفعل كذا خير لك يعني كان التقدير
فعلك كذا خير لك وما اشبه ذلك واما لن ففيها قولان
فذهب الخليل الى انها مركبة من كلمتين واصلها لا ان فحذفوا
الالف من لا والهمزة من ان لكثرة الاستعمال كقولهم ويلمه
وركبوا احداهما مع الاخرى فصار لن وذهب سيبويه الى
انها ليست مركبة من كلمتين بل هي بمنزلة شيء على حرفين
ليس فيه زيادة قال سيبويه ولو كانت على ما يقول الخليل
ابن احمد لما قلت اما زيدا فلن اضرب لان ما بعد ان
لا يعمل فيما قبلها ويمكن ان يعتذر عن الخليل بان يقال
ان الحروف اذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كانت
عليه قبل التركيب الا ترى ان هل لا يجوز ان يعمل ما بعدها
فيما قبلها واذا ركبت مع لا ودخلها معنى التحضيض جاز
ان يعمل ما بعدها فيما قبلها فيقال زيدا هلا ضربت
فكذلك هاهنا ويمكن ان يقال على هذا ايضا ان هلا ذهب

منها

منها معنى التحضيض الاستفهام فجاز ان يتغير حكمها واما لن فمعنى
النفي باق فيها فينبغي ان لا يتغير حكمها واما اذن فتستعمل على ثلاثة
اضرب الاول ان تكون عاملة وهو ان تدخل على الفعل المضارع
فيراد به الاستقبال ويكون جوابا نحو ان يقول القائل انا
ازورك فتقول اذن اكرمك فيجب اعمالها لا غير والثاني ان
تدخل عليها الواو والفاء للعطف فيجوز اعمالها واهمالها
نحو قولك انا اكرمك واذن احسن اليك فيجوز اعمالها فتنصب
الفعل بعدها كما لو ابتدات بها فترجع الى القسم الاول ويجوز
اهمالها فترفع الفعل بعدها لانها مع الضمير المستكن فيه خبر مبتدا
محذوف والتقدير فيه انا اذن اكرمك فترجع الى القسم الثالث والثالث
ان تدخل بين كلامين احدهما متعلق بالاخر نحو ان تدخل بين الشرط
وجوابه نحو ان تكرمني اذن اكرمك وبين المبتدا وخبره نحو زيد
اذن يقوم وما اشبه ذلك فلا يجوز اعمالها بحال وكذلك اذا
دخلت على فعل الحال نحو قولك اذن اظنك كاذبا اذا اردت
انك في حال ظن وذلك لان اذن انما عملت لانها اشبهت
ان وان لا تدخل على فعل الحال ولا يكون بعدها الا المستقبل
فاذا زال الشبه بطل العمل واما كي فتستعمل على ضربين
احدهما ان تعمل بنفسها فتكون مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد
نحو جئتك كي تعطيني والثاني ان تعمل بتقدير ان لانهم
يجعلونها بمنزلة حرف جر لانهم يقولون كيمه كما يقولون
لمه وانما وجب ان تقدر ان لان حروف الجر لا تعمل في الفعل
فان قيل فلم وجب تقدير ان بعدها وبعد الفاء والواو
واو واللام وحتى دون اخواتها قيل لثلاثة اوجه

الاول ان اذن هي الاصل في العمل والوجه الثاني ان اذن ليس لها
معنى في نفسها كلن واذن وكي فلنقصان معناها كان تقديرها
اولى من سائر اخواتها والوجه الثالث ان ان لما كانت تدخل
على الفعل الماضي والمستقبل ولا يوجد هذا في سائر اخواتها
فقد وجد فيها مزية على سائر اخواتها في حالة الاظهار كانت
اولى بالاضمار فاعرفه ان شاء الله تعالى **باب**
حروف الجزم ان قال قائل لم وجب ان تعمل لم ولما ولام الامر
ولا في النهي في الفعل المضارع الجزم قيل للثلاثة انما وجب
ان تعمل لاختصاصها بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم وذلك
لان لم لما كانت تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى
الماضي كما ان ان التي للشرط والجزا تدخل على الفعل الماضي
فتنقله الى معنى المستقبل كله فقد اشبهت حروف الشرط
وحرف الشرط يعمل الجزم فكذلك ما اشبهه وانما وجب لحرف
الشرط ان يعمل الجزم لانه يقتضي جملتين فلطول ما يقتضيه
حرف الشرط اختير له الجزم لانه حذف وتخفيف واما لما فانها
بمنزلة لم في العمل فكان حكمها واما لام الامر فانما وجب
ان تعمل الجزم لاشتراك الامر باللام وبغير اللام في المعنى
فوجب ان تعمل اللام الجزم لتكون الامر باللام مثل الامر
بغير اللام في اللفظ واذ كان احدهما جزما والاخر وقفا
فاما لا في النهي فانما وجب ان تجزم حملا على الامر لان
الامر ضد النهي وهم يحملون الشي على ضده كما يحملونه
على نظيره ولما كان الامر مبنيا على الوقف وقد حمل النهي
عليه جعل النهي نظيراله في اللفظ وان كان احدهما جزما

والاخر

٧٤

والاخر وقفا على ما بينا فلهذا وجب ان يعمل الجزم فان قيل
فاذا كان الاصل في لم ان تدخل على الماضي فلم نقل الى اللفظ
المضارع قيل لانه لم يجب ان تكون عاملة فلو لزم ما بعدها
الماضي لما تبين عملها فنقل الماضي الى المضارع ليتبين عملها
فان قيل فهلا جوز تم دخولها على الماضي والمستقبل كما
جاز في حرف الشرط والجزا قيل الفرق بينهما ظاهر وذلك
لان الاصل في حرف الشرط والجزا ان تدخل على الفعل المستقبل
والمستقبل اثقل من الماضي فعدل عن الاثقل الى الاخف
فاما لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضي وقد وجب سقوط
الاصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الاصل
لما جاز دخولها على المضارع الذي هو الفرع لانه اذا استعمل
الاصل الذي هو الاخف لم يستعمل الفرع الذي هو الاثقل فاعرفه
ان شاء الله تعالى **باب الشرط والجزاء** ان قال قائل
لم عملت ان الجزم في الفعل المضارع قيل انما عملت لاختصاصها
وعملت الجزم لما بينا من انها تقتضي جملتين الشرط والجزا فلطول
ما تقتضي اختير لها الجزم لانها حذف وتخفيف فاما ما عدا
ان من الالفاظ التي يجازى بها نحو من وما واي ومهما ومتى
واين واني واي حين وحيثما واذ ما فانما عملت لانها قامت
مقام ان فعملت عملها وكلها مبنية لقيامها مقام ما عدا
ايا وسنذكر معانيها ولم اقيمت مقام الحرف مستوفا في باب
الاستفهام فان قيل فما العامل في جواب الشرط قيل
اختلف النحويون في ذلك فذهب بعض النحاة الى ان العامل فيه
حرف الشرط كما يعمل في فعل الشرط وذهب بعضهم الى ان حرف

الشرط وفعل الشرط يعملان فيه وذهب آخرون الى ان حرف الشرط
يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط وذهب
ابو عثمان المازني الى انه مبني على الوقف فمن قال ان حرف
الشرط يعمل فيهما جميعا قال لان حرف الشرط يقتضي جواب
الشرط كما انه يقتضي فعل الشرط ولهذا المعنى تسمى حروف الجزاء
وكما عمل في فعل الشرط فكذلك يجب ان يعمل في جواب الشرط
واما من قال انهما جميعا يعملان فيه قال لان فعل الشرط يقتضي
الجواب كما ان حرف الجزاء يقتضي الجواب فلما اقتضياه معا عملا
فيه معا واما من قال ان حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل
الشرط يعمل في الجواب فقال لان فعل الشرط يقتضي الجواب
وهو اقرب اليه من الحرف فكان عمله فيه اولى من الحرف واما
من قال انه مبني على الوقف فقال لان الفعل المضارع انما
اعرب لوقوعه موقع الاسماء والجواب ههنا لم يقع موقع الاسماء
فوجب ان يكون مبنيا وذهب الكوفيون الى انه مجزوم على
الجوار لان جواب الشرط مجاور لفعل الشرط فكان محمولا عليه
في الجزم والحمل على الجوار كثير في كلامهم كقول الشاعر
كأنما ضربت قدام اعينها ... قطنا بمستحصد الاوتار محلوج
وكان يقتضي ان يقال محلوجا فخفضه على الجوار وكقول الآخر
كأن نسج العنكبوت المرمل وكقولهم جحر ضب خرب وما
اشبه ذلك وهذا ليس بصحيح لان الحمل على الجوار مقتصر فيه
على السماع ولا يقاس عليه لقلته ولقد اعترض على هذه
المذاهب كلها باعتراضات فاما من قال ان حرف الشرط
يعمل فيهما وحده فاعترض عليه ان حرف الشرط حرف جزم والحروف

الجازمة

الجازمة لا تعمل في شيئين لضعفها واما قول من قال ان حروف الشرط وفعل
الشرط يعملان في الجواب فلا يخلو من ضعف وذلك ان الاصل
في الفعل ان لا يكون عاملا في الفعل فاذا لم يكن له تأثير في العمل
في الفعل وحرف الشرط له تأثير فاضافة ما له تأثير الى ما له تأثير
لا تأثير له واما قول من قال انه مبني على الوقف فانه لم يقع موقع
الاسم ففاسد ايضا وذلك لان الفعل اذا ثبتت له المشابهة
بالاسم في موضع استحق الاعراب بتلك المشابهة لم يشترط ذلك
في كل موضع الا ترى ان الفعل المضارع يكون معربا بعد حروف
النصب نحو لن يقوم وبعد حروف الجزم نحو لم يقم وان لم يحسن
ان يقع موقع الاسما فكذلك ههنا على ان وقوعه موقع الاسماء
انما هو موجب لنوع من الاعراب وهو الرفع وقد زال الا
جنس الاعراب وليس بضرورة لزوال نوع من الاعراب
زوال الجملة الجنس والصحيح عندي ان يكون العامل هو
حرف الشرط بتوسط فعل الشرط لانه عامل معه كما بينا
فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب المعرفة والنكرة

ان قال قائل هل المعرفة اصل او النكرة قيل لا بل النكرة
هي الاصل لان التعريف طارئ على التنكير فان قيل ما حد
المعرفة والنكرة قيل حد النكرة ما لم يخص الواحد من جنسه
نحو رجل وفرس ودار وما اشبه ذلك وحد المعرفة ما خص
الواحد من جنسه نحو الرجل فان قيل فبأي شيء تعتبر
النكرة من المعرفة قيل بشيئين احدهما دخول الالف واللام
نحو الفرس والغلام والآخر دخول رب عليها نحو رب فرس ورب
غلام وما اشبه ذلك فان قيل فعلى كم نوع تكون المعرفة

قيل هي على خمسة انواع الاسم المضمر والعلم والمبهم وهو اسم الاشارة
وما عرف بالالف واللام وما اضيف الى واحد من هذه
المعارف فاما الاسم المضمر فعلى ضربين متصل ومنفصل
فاما المنفصل فعلى ضربين مرفوع ومنصوب فاما المرفوع فهو
انا ونحن وانتَ وانتِ وانتما وانتم وانتن وهو وهي وهما
وهم وهن واما المنصوب المنفصل فاياي وايانا واياكَ
واياكِ واياكما واياكم واياكن واياه واياهما واياهم واياها
واياهن وذهب الخليل الى انه مظهر استعمل استعمال المضمر
ومنهم من قال ايا انه اسم مبهم اضيف للتخصيص ولا يعلم
اسم مبهم اضيف غيره ومنهم من قال انه اسم مضمر ولا يعلم اسم
مضمر يختلف آخره غيره ومنهم من قال انه اسم مضمر اضيف
الى المضاف ولا يعلم اسم مضمر اضيف غيره والصحيح ان اياكم اسم
مضمر والكاف للخطاب ولا موضع لها من الاعراب وذهب
الكوفيون الى ان المضمر هو الكاف وايا عماد وهذا ليس بصحيح
لان الشي لا يعمل بما اكثر منه وقد بينا فساد ذلك مستقصى
في المسائل الخلافية واما المنفصل فعلى ثلاثة اضرب مرفوع
ومنصوب ومجرور فاما المرفوع فنحو قمت وقمنا وقمتما وقمتم
وقمتن والمضمر في قام وقاما وقاموا وقامت وقامتا وقمن
والضمير في اسم فاعل نحو ضارب والضمير في اسم مفعول
نحو مضروب وما اشبه ذلك واما المنصوب المتصل فنحو
رايتني ورايتنا ورايتك ورايتكما ورايتكم ورايتكِ ورايتكن
ورايته ورايتها ورايتهما ورايتهم ورايتهن وما اشبه ذلك
واما المجرور فلا يكون الا متصلا نحو مرّ بي ومرّ بنا وبك وبكما
وبكم

وبكم وبكن وبه وبهما وبهم وبها وبهن وما اشبه ذلك
فان قيل فلم كان المرفوع والمنصوب ضميران متصل ومنفصل
ولم يكن المجرور كذلك قيل لان المرفوع والمنصوب يجوز في كل
واحد منهما ان يفصل بينه وبين عامله الا ترى ان المرفوع
يجوز ان يتقدم فيرتفع بالابتدا فلا يتعلق بعامل لفظي
وكذلك المنصوب ان يتقدم على الناصب كتقدم المفعول
على الفاعل والفعل فلما كانا يتصلان بالعامل تارة
وينفصلان تارة اخرى وجب ان يكون لهما ضميران متصل
ومنفصل واما المجرور فلا يجوز ان يتقدم على عامله ولا
يفصل بين عامله ومعموله الا في ضرورة لا يعتد بها فوجب
ان يكون ضميره متصلا لا غير واما الاسم العلم فنحو زيد
وعمرو وابي محمد وما اشبه ذلك واما المبهم فنحو هذا وهذان
وهذه وهاتان وتلك وتيك وتانك وتينك وهؤلا
وما اشبه ذلك واما ما عرف بالالف واللام فنحو قولك
الرجل والغلام وقد اختلف النحويون في ذلك فذهب
الخليل الى ان تعريفه بالالف واللام معا وذهب سيبويه
الى ان تعريفه باللام وحدها وانما زيدت للتعريف ساكنة
ادخلوا عليها الهمزة لئلا يبتدا بالساكن لان الابتدا بالساكن
محال وفي الخلاف بينهما كلام طويل لا يليق ذكره بهذا المختصر
وقد افردنا كتابا فيه واما ما اضيف الى احد هذه المعارف
فنحو غلامي وغلام زيد وغلام هذا وغلام الرجل وغلام صاحب
عمرو وما اشبه ذلك فان قيل فما اعرف هذه المعارف قيل
اختلف النحويون في ذلك فذهب بعضهم الى ان الاسم المضمر

اعرف المعارف ثم الاسم العلم ثم الاسم المبهم ثم ما فيه الالف واللام
واعرف الضمائر ضمير المتكلم لانه لا يشاركه فيه احد غيره فلا يقع
فيه التباس بخلاف غيره من سائر المعارف والذي يدل على ان
الضمائر اعرف المعارف انها لا تفتقر الى ان توصف كغيرها
من المعارف وهو قول سيبويه وذهب بعضهم الى ان الاسم
المبهم اعرف المعارف لانك تعرفه بعينك وبقلبك ثم
المضمر ثم العلم ثم ما فيه الالف واللام وهو قول ابي بكر بن السراج
وذهب اخرون الى ان اعرف المعارف الاسم العلم لانه في
اول وضعه لا يكون له مشارك ثم المضمر ثم المبهم ثم المعرف بالالف
واللام وهو قول ابي سعيد السيرافي فاما ما عرف بالاضافة
فتعريفه بحسب ما يضاف اليه من المضمر والعلم والمبهم وما
فيه الالف واللام على اختلاف الاقوال فان قيل لم بني
الاسم المضمر والمبهم والعلم دون سائر المعارف قيل
اما المضمر فانما بني لانه اشبه الحرف لانه جعل دليلا على المظهر
واذا جعل علامة على غيره اشبه تاء التانيث فقد اشبه الحرف
واذا اشبه الحرف فيجب ان يكون مبنيا واما المبهم وهو اسم
الاشارة فانما بني لتضمنه معنى حرف الاشارة فان قيل اين
حرف الاشارة قيل حرف الاشارة وان لم ينطق به الا ان القياس
كان يقتضي له حرفا كغيره من المعاني كالاستفهام والشرط
والنفي والنهي والتمني والترجي والعطف والندا والاستثنا الى
غير ذلك الا انهم لم ينطقوا به وضمنوا معناه اسم الاشارة وان
لم ينطق به وجب ان يكون مبنيا فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب جمع التكسير ان قال قائل لم جعل فَعْل بفتح الفا وسكون

العين

العين في القلة على افعل وسائر اوزان الثلاثي وهي فَعَل وفِعْل وفُعْل
وفَعِل وفُعُل وفِعِل وفِعَل وفُعَل وفَعُل على افعال — بجمع
قيل لان فعلا اكثر استعمالا من غيره من سائر الاوزان وافعل
اخف من افعال فاعطوا ما يكثر استعماله الاخف واعطوا ما
يقل استعماله الاثقل ليتعادلا بينهما فاما قولهم فرخ وافراخ
وانف واناف وزند وازناد في حروف معدودة فشاذ لا
يقاس عليه على انهم قد تكلموا عليها فقالوا انما قالوا في جمع فرخ
افراخ لوجهين احدهما انهم حملوه على معنى طير كما قالوا في جمع
طير اطيار فكذلك قالوا في جمع فرخ افراخ لانه في معناه والوجه
الثاني ان فيه الراء وهي حرف تكرير فنزل التكرير فيها منزلة الحركة
فصار بمنزلة فعل بفتح العين فجمع على افعال كجبل واجبال وجمل
واجمال قال الشاعر ماذا تقول لافراخ بذي مرخ حمر الحواصل لا ماء ولا شجر — زغب
القيت كاسبهم في قعر مظلمة فارحم عليك سلام الله يا عمر وامّا انف فانما — كاسبهم
جمعوه على اناف افعال قالوا اناف لان فيه النون والنون
فيها غنة فصارت الغنة بمنزلة الحركة فصار بمنزلة فعل فجمع
على افعال واما زند فانما جمع على افعال فقالوا ازناد لوجهين
احدهما لما ذكرنا ان النون فيها غنة فصارت كانها متحركة والوجه
الثاني ان زندا في معنى عود وعود يجمع على اعواد لان فعلا متى
كانت عينه واوا او ياء فانما يجمع على افعال كذلك لا ما كان
في معناه فان قيل ولم جمعوا فعلا اذا كانت عينه ياء او واوا
على افعال ولم يجمعوه على افعل قيل لانهم لو جمعوه على افعل
على قياس الصحيح لادى ذلك الى الاستثقال الا ترى انك لو
قلت في جمع بيت ابيت وفي جمع عود اعود لادى الى ضم اليا

ذلك

والواو والياء تستثقل عليها الضمة لانها معها بمنزلة ياء او واو
وكذلك الواو ايضا تستثقل عليها الضمة اكثر من الياء لانها معها
بمنزلة واوين فلما كان مستثقلا عدلوا عنه الى فعال فان
قيل فلم جمعوا بين فعال وفعول في جمع الكثرة قيل
لاشتراكهما في عدد الحروف وان كان في احدهما حرف ليس في
الاخر فان قيل فلم خصوا في جمع التكسير ما كان على فعل
ومما عينه واو بفعال نحو ثوب وثياب ومما عينه ياء
بفعول نحو شيخ وشيوخ وهلا عكسوا قيل انما لم يجمعوا
ما كان من ذوات الواو على فعول لانه كان يؤدي الى الاستثقال
ولا يؤدي الى ذلك اذا جمع على فعال الا ترى انه لو جمع على فعول
لكان يؤدي ذلك الى اجتماع واوين وضمة نحو ثووب وحووض
وذلك مستثقل لاجتماع واوين وضمة وجوزوا ذلك في الياء
لانها اخف من الواو ولذلك خصوا ما كان عينه واوا بفعال
وما كان ياء بفعول فان قيل لم زعمتم ان افعلا لا
يكون في جمع فعل وقد قالوا زمن وازمن ~~وان كان القياس~~
وازمن فجمعوا افعلا بفتح العين على افعل قيل انما
جمعوا فقالوا زمن وازمن وان كان القياس يوجب ان
يقال ازمان الا انه لما كان في معنى دهر ودهر يجمع على
ادهر فكذلك ايضا جمعوا زمنا على ازمن لانه معناه كقوله

امنزلتي مي سلام عليكما • هل الازمن اللائي مضين رواجع

فان قيل فلم جمعوا ما جاء على فعل على ما غلب على فعلان
قيل لان فعلا مقصور من فعال وما كان على فعال فانه
يجمع على فعلان نحو غراب وغربان وعقاب وعقبان

فكذلك

فكذلك ما كان مقصورا منه يجمع على فعلان فان قيل فلم وجب
تحريك العين من فعلة بفتح الفاء وسكون العين في الجمع في نحو
جفنة وجفنات وقصعة وقصعات وسكنت في نحو خدلات
وصعبات قيل لان فعلة بفتح الفاء وسكون العين
يكون اسما غير صفة نحو جفنة وقصعة ويكون صفة نحو خدلة
وصعبة فحركت العين منها اذا كانت اسما غير صفة نحو جفنة وقصعة
جفنات وقصعات للفرق بينها وبين الصفة نحو خدلات وصعبات
فان قيل فلم كان الاسم اولى بالتحريك من الصفة وهلا عكسوا
وكان الفرق حاصلا قيل انما كان الاسم اولى بالتحريك من الصفة
لان الاسم اقوى واخف من الصفة والصفة اضعف واثقل
فلما كان الاسم اقوى واخف والصفة اضعف واثقل كان الاسم
للتحريك احمل قال الشاعر

ابت ذكر عودن احشاء قلبه • خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل

فسكن رفضات والاصل رفضات بالفتح لضرورة الشعر
فان قيل فلم اذا كانت العين من فعلة معتلة او مضاعفة
تكون ساكنة كالصفة نحو عورات وبيضات وسلات
وشبهه قيل انما كانت ساكنة اذا كانت العين معتلة
لان الحركة توجب ثقلا في الواو والياء فسكونهما هربا من ثقل
الحركة عليهما وحرصا على تصحيحهما ومن العرب من يفتح الواو والياء
فيقول عورات وبيضات كما لو كان صحيح العين وعلى هذه اللغة
قراءة من قرأ ثلاث عورات لكم وقال الشاعر

اخو بيضات رائح متاوب • رفيق بمسح المنكبين سبوح

وانما كانت ساكنة اذا كانت مضاعفة لئلا يجتمع حرفان

متحركا من جنس واحد وذلك مستثقل الا ترى انك لو قلت في جمع
سلة سللات وملة مللات لكان ذلك مستثقلا فان قيل
فلم جاز في جمع فعلة بضم الفاء وسكون العين وضم العين وفتحها
وسكونها نحو ظلمة وظلمات وظلمات وظلمات قيل اما
الضم فللاتباع واما الفتح ففرارا من اجتماع الضمتين واما
السكون فللتخفيف كقولهم في عضد عضد فان قيل فلم جاز
في جمع فعلة كسر الفا وسكون العين وكسر العين وفتحها
وسكونها نحو سدرة وسدرات وسدرات وسدرات قيل اما الكسر
فللاتباع واما الفتح ففرارا من اجتماع الكسرتين واما السكون
فللتخفيف كقولهم في كتف كتف كما بينا في جمع فعلة والالف والتاء
في ذلك كله للقلة عند بعض النحويين ويحتجون بما روي ان
حسان بن ثابت انشد النابغة قصيدته التي يذكر فيها

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى ◦ واسيافنا يقطرن من نجدة دما

ولم يرفدها اعتزازا فعاتبه على ذلك فقال له النابغة قد اضعفت
في البيت الواحد في ثلاثة مواضع واغضيت عنها لئلا تلومني
فقال له حسان وما تلك المواضع فقال له الاول انك قلت
الجفنات وهي تدل على العدد القليل ولا فخر لك ان يكون في
ساحتك ثلاث جفنات او اربع والثاني انك قلت يلمعن
واللمع بياض قليل وليس فيه كبير شان والثالث انك قلت
يقطرن والقطر يكون للقليل فلا يدل ذلك على نجدة وكان
يجب ان يقول الجفان ويسلن وهذا عندي ليس بصحيح لان
هذا الجمع يجي للكثرة كما يجي للقلة قال الله تعالى وهم في الغرفات
امنون والمراد منه الكثرة لا القلة والذي على ذلك انه جمع صحيح

فصار

فصار بمنزلة قولهم الزيدون والعمرون وكما ان قولهم الزيدون والعمرون
يكون للكثرة والقلة فكذلك هذا الجمع واما ما روي عن النابغة
وحسان فقد كان ابو علي الفارسي يقدح فيه ولو صح فيحتمل
ان يكون النابغة قصد ذكر شي يدفع عنه ملامة حسان
ويعارضها في الحال فان قيل فلم جاز ان يكتفي ببناء القلة
عن بناء الكثرة نحو قلم واقلام ورسن وارسان واذن واذان
وطنب واطناب وكتف واكتاف وابل وابال وان يكتفي
ببناء الكثرة عن بناء القلة نحو رجل ورجال وسبع وسباع
وسبع وشسوع لان معنى الجمع مشترك في القليل والكثير فجاز
ان ينوب جمع القلة جمع الكثرة لاشتراكهما في الجمع كما جاز ذلك
فيما جمع بالواو والنون نحو الزيدون وجاز ان ينوب جمع الكثرة
جمع القلة كما يجوز ان ينوب العموم الخصوص فان قيل جمع
ما كان رباعيا على مثال واحد وهو مثال مفاعل قيل لان ما كان
على اربعة احرف لما كان اثقل مما كان على ثلاثة احرف الزم طريقة
واحدة وزيدت الالف على واحدة دون غيرها لانها اخف الحروف
ولانها فقط لا تكون ساكنة فان قيل لم حذف اخر ما كان خماسي
في الجمع نحو سفرجل وسفارج قيل انما وجب حذف احد
حروفه لطوله ولو اتي به على الاصل لكان مستثقلا فحذف
طلبا للخفة وكان الاخر اولى بالحذف لانه اضعف حروف الكلمة
لان الحذف في اخر الكلمة اكثر من غيره فان قيل لم جاز ان يقول
في جمع سفرجل سفاريج بالياء قيل لانهم لما حذفوا اللام جعلوا
الياء عوضا عن اللام المحذوفة فان قيل لم عوضوا بالياء دون
غيرها قيل لان ما بعد التكسير مكسور وكانهم اشبعوا الكسرة

وبينا الحكم [illegible] بناء [illegible] عن بناء [illegible]

فثبات اليا، وليس ذلك بثقيل ولهذا كانت اليا، اولى من غيرها
فان قيل فلم حذفوا منه الزيادة في الجميع اذا لم تقع رابعة ولم يحذفوها
اذا وقعت رابعة قيل انما حذفوا الزيادة اذا لم تقع رابعة
لانهم اذا حذفوا منه الحرف الاصلي فالزايد اولى وانما لم يحذفوها
اذا وقعت رابعة لانهم يجتلبون لها اليا، قبل الطرف فاذا
وجدت قبل الطرف وهي من نفس الكلمة فينبغي ان لا تحذف لانها
اولى بالثبات من المجتلبة فان قيل فلم قالوا في جمع مفتاح
وجرموق جراميق فقلبوا الالف والواو يا، وابقوا اليا، على حالها
قيل انما قلبوا الالف والواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها
وابقوا اليا، على حالها لان الكسرة اذا كانت توجب قلب الالف
والواو يا فلان تبقى اليا، على حالها كان ذلك من طريق الاولى
فاعرفه **باب التصغير** ان قال قائل لم ضم اول الاسم
المصغر قيل لوجهين احدهما ان الاسم المصغر يتضمن المكبر
ويدل عليه فاشبه فعل ما لم يسم فاعله فكما يبني ما لم يسم فاعله
على الضم فكذلك الاسم المصغر والثاني ان التصغير لما صيغ
له بنا جمع له جميع الحركات فبني الاول على الضم لانه اقوى الحركات
وبني الثاني على الفتح تبيينا للضمة وبني ما بعد يا، التصغير
على الكسرة في تصغير ما زاد على ثلاثة احرف دون ما كان على
ثلاثة لان ما كان على ثلاثة يقع ما بعد اليا، منه حرف الاعراب
فلا يجوز ان يبني على الكسر فان قيل فلم كان التصغير بزيادة
حرف ولم يكن بنقصان حرف قيل لان التصغير قام مقام الصفة
الا ترى انك اذا قلت في رجل رجيل وفي درهم دريهم وفي
دينار دنينير قام رجيل مقام رجل صغير وقام دريهم مقام

درهم

درهم صغير وقام دنينير مقام دينار صغير فلما قام التصغير
مقام الصفة وهي لفظ زايد جعل بزيادة حرف وجعل
ذلك الحرف دليلا على التصغير لانه قام مقام ما يوجب التصغير
فان قيل لم كانت الزيادة يا، ولم كانت ساكنة ولم كانت
ثالثة قيل انما كانت يا لانهم لما زادوا الالف في التكسير
والتصغير والتكسير من واد واحد زادوا فيه اليا، لانها اقرب الى
الالف من الواو وانما كانت ساكنة ثالثة لان الف التكسير
لا يكون الا كذلك فان قيل لم حمل التصغير على التكسير ومن
اين زعمتم انهما من واد واحد قيل انما حمل التصغير على التكسير
لانه يغير اللفظ والمعنى كما ان التكسير يغير اللفظ والمعنى الا
ترى انك اذا قلت في تصغير رجل رجيل قد غيرت لفظه بضم
اوله وفتح ثانيه وزيادة يا ساكنة ثالثة وغيرت معناه
لانك نقلته من الكبر الى الصغر كما اذا قلت في تكسير رجل
رجال غيرت لفظه بزيادة الالف وفتح ما قبلها وغيرت
معناه لانك نقلته من الافراد الى الجمع ولهذا المعنى قلنا
انهما من واد واحد فان قيل فلم الزموا التصغير طريقة واحدة
ولم تختلف ابنيته كاختلاف ابنية التكسير الا ترى انك
اذا قلت رجيل فقد وصفته بالتصغير من غير ان تضم اليه
غيره واذا قلت رجال فقد ضممت اليه غيره وصيرت الواحد جمعا
فلما كان التصغير اضعف من التكسير في التغيير وكان المراد به معنى
واحد الزم طريقة واحدة ولما كان التكسير اقوى من التصغير في التغيير
ويكون كثيرا وقليلا وليس له غاية ينتهي اليها خص
بابنية تدل على القلة والكثرة فلذلك اختلفت ابنيته

فان قيل فلم كان الاسم خماسيا يحذف خامس حروفه في التصغير
نحو سفرجل وسفيرج قيل انما وجب حذف اخر حروفه في التصغير
لطوله على ما بينا في جمع التكسير لان التصغير يجري مجرى التكسير
وهذا يجوز فيه التعويض فيقال فيه سفيريج كما قالوا في التكسير
سفاريج ولهذا ايضا اذا كانت الزيادة غير رابعة حذفت
واذا كانت رابعة لم تحذف حملا للتصغير على التكسير لان
التصغير والتكسير من واد واحد فان قيل لم ردوا التاء في
تصغير المؤنث اذا كان الاسم ثلاثيا نحو شمس وشميسة ولم
يردوها اذا كانت على اربعة احرف نحو زينب وزيينب
قيل انما ردوا التاء في التصغير لان التصغير يرد الاشياء
الى اصولها الا ترى انهم قالوا في تصغير باب بويب وفي تصغير ناب
نييب فردوا الالف الى اصلها في باب الواو لانك تقول في
تكسيره ابواب واصلها في ناب الياء لانك تقول في تكسيره انياب
ونييب فاذا كان التصغير يرد الاشياء الى اصولها والاصل في نحو
شمس ان يكون بعلامة التانيث للفرق بين المذكر والمؤنث
وجب ردها في التصغير واختص برد الثلاثي لخفة لفظه
واما الرباعي فلم ترد فيه التاء لطوله فصار الحرف بدلا من
تاء التانيث واما ما لم ترد فيه التاء فالتصغير من الثلاثي
نحو قولهم في قوس قويس وفي فرس فريس وفي عرس عريس
وفي حرب حريب وفي ناب نييب وفي درع الحديد دريع واما
ما اثبتوا فيه التاء في التصغير من الرباعي فنحو قولهم في قدام
قديديمة وفي وراء وريئة وفي امام اميمة وقد تكلموا عليه
فقالوا انما لم تلحق التاء في التصغير فيما كان ثلاثيا لانه اجري

يجري

مجرى المذكر لانه في معناه وذلك لان القوس في معنى العود والقوس
تطلق على المذكر والمؤنث والمذكر هو الاصل فبقي في تصغيره
على اصله والعرس في معنى التعريس والحرب في معنى حريب
حربا والمصدر في الاصل مذكر والناب فيها بمعنى الناب الذي
هو السن وهو مذكر لانها سميت به عند سقوطها ودرع الحديد
في معنى الدرع الذي هو القميص وانما اثبتوا التاء في التصغير فيما
كان رباعيا نحو قديديمة ووريئة واميمة لوجهين احدهما
ان الاغلب في الظروف ان تكون مذكرة فلو لم يدخلوا التاء
في هذه الظروف وهي مؤنثة لالتبست بالمذكر والوجه الثاني
انهم زادوا التاء تاكيدا للتانيث ويحتمل ايضا وجها ثالثا
وهو انهم اثبتوا التاء تنبيها على الاصل كما صححوا الواو
في العود والحركة تنبيها على ان الاصل في باب ودار بويب ودوير
وعلى كل حال فكلا القسمين شاذ لا يقاس عليه فان قيل فلم
خالفوا بين تصغير الاسماء المبهمة وما اشبهها وبين الاسماء
المتمكنة فقالوا في تصغير ذا ذيا وتا تيا وفي الذي اللذيا
وفي التي اللتيا قيل انما فعلوا ذلك جريا على الاصول في كلامهم
لتغير الحكم عند تغير الباب لان الاسماء المبهمة لما كانت مغايرة
للاسماء المتمكنة جعلوا لها حكما غير حكم الاسماء المتمكنة لتغايرهما
فلم يضموا اولها في التصغير كما فعلوا في الاسماء المتمكنة وزادوا
في اخرها الفا لتكون علما للتصغير كالضمة في اوائل الاسماء المتمكنة
وجوزوا ان تقع ياء التصغير فيها ثانية كقولهم في ذا ذيا
وفي تا تيا فان قيل فلم يمتنع وقوع ياء التصغير فيها ثانية
كما امتنع في الاسماء المتمكنة قيل انما لم يمتنع وقوع ياء التصغير

فيها ثانية كما امتنع في الاسماء المتمكنة لان اوايلها مفتوحة فلم
تمتنع وقوع ياء التصغير الثالثة بعدها بخلاف الاسماء المتمكنة
فان اوائلها مضمومة فيمتنع وقوع اليا الساكنة بعدها
فان قيل لم زادوا الالف في اخرها علامة للتصغير قيل
انما حسن زيادة الالف في اخرها علامة للتصغير لانها اسماء
مبنية فجعل في اخرها الف لتكون على صيغة لا يتصور دخول
الحركة التي هي آلة الاعراب عليه فاعرفه ان شا الله تعالى

باب النسب ان قال قائل لم زادت اليا في النسب
مشددة مكسورا ما قبلها نحو زيدي وعمري وبغدادي
ومصري وما اشبه ذلك قيل اولا انما كانت يا تشبيها
بياء الاضافة لان النسب في معنى الاضافة ولهذا كان
المتقدمون من النحويين يترجمونه بباب الاضافة وكانت
اليا مشددة لان النسب ابلغ من الاضافة فشددوا
اليا ليدلوا على هذا المعنى وكان مكسورا ما قبلها توطئة
لها فان قيل فلم حذفوا تا التانيث في النسب نحو قولهم
في النسب الى مكة مكي وشبهه قيل لخمسة اوجه الاول
انها انما حذفت لئلا تقع في حشو الكلمة وتا التانيث لا تقع
في حشو الكلمة الثاني انما حذفت لئلا تودي الى الجمع بين
تاي التانيث في النسب اليه الى المونث اذا كان المنسوب
مونثا الا ترى انك لو قلت في النسب الى الكوفة والبصرة
في المذكر رجل كوفتي وبصرتي لقلت في المونث امراة كوفتية
وبصرتية والجمع بين علامتي تانيث في كلمة واحدة لا يجوز
حذفوا التا من المذكر لئلا يجمعوا بين علامتي تانيث في المونث

الثالث

الثالث انما حذفت لان يا النسب قد تنزل منزلة تاء التانيث
في الفرق بين الواحد والجمع الا ترى انهم قالوا زنجي وزنج ورومي
وروم ففرقوا بين الواحد والجمع بيا النسب كما فرقوا بتاء التانيث
بين الواحد والجمع في قولهم نخلة ونخل وتمرة وتمر فلما وجدت
المشابهة بينهما من هذا الوجه لم يجمعوا بينهما كما لم يجمعوا بين علامتي
تانيث والوجه الرابع انها انما حذفت لان هذه التاء حكمها ان
تنقلب في الوقف هاء فلما كانت تتغير ولم يمكن ان تجري على
حكمها في ان تكون تارة تاء وتارة هاء كان حذفها اسهل
عليهم والوجه الخامس ان تاء التانيث بمنزلة اسم ضم الى اسم
ولو نسبت الى اسم ضم الى اسم لحذفت الاسم الثاني فكذلك تحذف
ههنا تا التانيث فان قيل فلم حذفت التاء من فعيلة
وفعيلة كقولهم في النسب الى جهينة جهني والى ربيعة
ربعي دون باب فعيل وفعيل كقولهم في النسب الى ثقيف
ثقفي وفي النسب الى هذيل هذلي قيل انما وجب حذف
اليا في باب فعيلة وفعيلة لان وفعيلة دون باب فعيل وفعيل
لان باب فعيلة وفعيلة اجتمع فيه شيئان موجبان للحذف
وهما طلب التخفيف وتانيس التغيير بحذف تاء التانيث وباب
فعيل وفعيل ليس فيه الا سبب واحد وهو طلب التخفيف
فلما كان في باب فعيلة وفعيلة شيئان لزم الحذف ولما
كان في باب فعيل وفعيل سبب واحد لم يلزم الحذف فان
قيل فلم قالوا حنفي بالفتح وان كان الاصل هو الكسر
قيل لانهم قلبوا الكسرة فتحة طلبا للتخفيف كما قالوا
في النسب الى شقر شقري والى نمر نمري بالفتح وان

لما كان الاصل هو الكسر طلبا للتخفيف الا ترى انهم لو قالوا شقري
ونمري بالكسر لادى ذلك الى توالي كسرتين بعدهما يا مشددة
وذلك مستثقل فعدلوا عن الكسرة الى الفتحة فقالوا
شقري ونمري وكذلك ههنا وكذلك قالوا في النسب الى علي
علوي بالفتح لانهم لما حذفوا الياء الاولى التي هي يا فعيل بقي
على وزن فعل فابدلوا من الكسرة فتحة فانقلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار علا كرحا وعصا فقلبوا
من الالف واوا فقالوا علوي كما قالوا رحوي وعصوي
فان قيل فلم وجب قلب الف رحا وعصا واوا قيل
انما وجب قلب الالف واوا لانها ساكنة والياء الاولى من يا
النسب ساكنة وساكنان لا يجتمعان فوجب قلبها القلب
وكان القلب اولى من الحذف لكثرة ما يلحق النسب من التغيير
والتغيير بالحذف ابلغ من القلب واقوى فلهذا كان القلب
اولى وانما تقلب الالف واوا اولى من قلبها يا لانها لو قلبت
يا لادى ذلك الى اجتماع الامثال الا ترى انك لو قلت
رحيي وعصيي لادى ذلك الى اجتماع ثلاث ياات
وذلك مستثقل فعدلوا عن اليا الى الواو لانها ابعد من اجتماع
الامثال فان قيل فلم قالوا في النسب الى شجي شجوي قيل
لانهم ابدلوا من الكسرة فتحة للعلة التي ذكرناها فانقلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتحق بالمقصور نحو رحا
وعصا فقالوا فيه شجوي كما قالوا رحوي وعصوي فان قيل
فلم قالوا في النسب الى مغزى وقاضٍ مغزوي وقاضوي قيل مغزي ومه
اما من قال مغزوي فابدل فلان الالف من نفس الكلمة فابدل
منها واوا كما ابدل فيما كان على ثلثة احرف نحو رحوي وعصوي

واما

واما قاضوي فابدلت من الكسرة فتحة وقلبت الياء الفا فصار قاضا
كمغزى فقالوا قاضوي كما قالوا مغزوي واما من قال مغزي وقاضي
فحذف الالف والياء فلان الالف ساكنة والياء الاولى من يا
النسب ساكنة وساكنان لا يجتمعان فحذفت الالف لالتقا السا كنين
كما حذفت فيما كان على ثلاثة احرف فان قيل فلم وجب
حذف الالف والياء اذا كان الاسم على خمسة احرف نحو قولهم
في مرتجى مرتجي وفي مشترى مشتري قيل انما وجب حذف الالف
والياء في الاسم اذا كان على خمسة احرف لطول الكلمة واذا جاز
الحذف فيما كان على اربعة احرف لزم فيما زاد على ذلك فان قيل
فلم لزم الحذف فيما كان على اربعة احرف نحو قولهم في النسب
الى بشكى بشكي والى جمزى جمزي قيل لانها توالت فيه ثلاث
حركات متواليات تنزل منزلة ما كان على خمسة احرف لان الحركة
قد تنزل منزلة الحرف الا ترى ان من يجوز ان يصرف هند
لا يجوز ان يصرف سقر كما لا يجوز ان يصرف زينب لان الحركة
الحقته بما كان على اربعة احرف فكذلك ههنا الحقته الفتحة
بما كان على خمسة احرف فان قيل لم وجب حذف الياء المتحركة
ما قبل اخره يا مشددة نحو قولهم في النسب الى اسيد اسيدي وما
اشبه ذلك قيل لئلا يجتمع اربع يات وكسرتان وذلك مستثقل
وانما وجب حذف المتحركة لان المقصود بالحذف التخفيف والمتحركة
اثقل من الساكنة وكان حذفها اولى لانهم لو حذفوا الساكنة
لكانت المتحركة تنقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلذلك
كان حذف المتحركة اولى فان قيل فلم وجب قلب همزة
التانيث في النسب واوا نحو قولهم في حمرا حمراوي ولم يجب ذلك

في النسب الى كساء وعلباء وما اشبه ذلك قيل لان همزة التانيث
ثقيلة لانها عوض من علامة يعني الهمزة عوض عن الف التانيث
التي توجب ثقلا يوجب قلبها واوا واما همزة كساء فلم يجب
قلبها لانها منقلبة عن حرف اصلي فاجريت مجرى الهمزة الاصلية
نحو قراء ووضاء وكذلك ان همزة كساء منقلبة عن الواو وفي علباء
ملحقة بحرف اصلي يعني الرجل الوضي الحسن الوجه فاجريت
ايضا مجرى الهمزة الاصلية وكما انه لا يجب قلب همزة اصلية
وهو نحو قراء ووضاء واوا في النسب فكذلك ما جرى مجراها
فان قيل فلم وجب الرد الى الواحد في النسب الى الجمع
كقولهم في النسب الى الفرائض فرضي وشبهه قيل لان نسبه
الى الواحد يدل على كثرة نظره فيها وحكم الواحد من الفرائض كحكم الواحد
من الجمع فاذا كنا نحكمه كحكم الجمع وجب الرد الى الواحد لانه
اخف من اللفظ مع انه الاصل فاما قولهم انماري ومدايني
فانما نسبوا الى الجمع لانه صار اسم شي بعينه وليس المقصود
منه ان يدل على ما يقتضيه اللفظ من الجمع فلما صار اسما
للواحد تنزل منزلة الواحد فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب اسماء الصلات

ان قال قائل لم سمي الذي والتي ومن وما
واي اسماء الصلات قيل لانها تفتقر الى صلات توضحها
وتبينها لانها لا يفهم معناها بانفسها الا ترى انك لو
ذكرتها من غير صلة لم يفهم معناها حتى تضم الى شي بعدها
كقولك الذي ابوه منطلق والذي انطلق ابوه وكذلك
التي اخوها ذاهب والتي ذهب اخوها وكذلك سائرها وفي
الذي اربع لغات الذي بياء ساكنة والذي بياء مشددة والذِ
بكسر

بكسر الذال من غير ياء والذ بسكون الذال من غير ياء وكذلك في التي
اربع لغات التي بياء ساكنة والتي بياء مشددة والت بكسر التاء
من غير ياء والت بسكون التاء من غير ياء والالف واللام فيهما
زائدتان وليستا فيهما للتعريف لان التعريف بصلتهما
وهي الجملة التي بعدهما بدليل اخواتهما نحو من وما ولو كانت فيهما
للتعريف لادى ذلك الى ان يجتمع فيهما تعريفان وذلك لا يجوز
فان قيل فلم دخلت التي والذي في الكلام قيل توصلا الى
وصف المعارف بالجمل لانهم لما راوا النكرات توصف بالمفردات
نحو مررت برجل ذاهب ومررت برجل ابوه ذاهب وذهب اخوه
وما اشبه ذلك لم يحبوا ان يجعلوا النكرات اقوى من المعرفة
واثروا التسوية بينهما فجاوا باسم ناقص لا يتم الا بجملة
فجعلوه وصفا للمعرفة توصلا الى وصف المعارف بالجمل
كما اتوا بذو الذي بمعنى صاحب توصلا الى الوصف باسماء
الاجناس نحو مررت برجل ذي مال واتوا باي توصلا الى نداء ما فيه
الالف واللام نحو يا ايها الرجل وما اشبه ذلك فان قيل فلم
وجب العائد من الصلة الى الموصول قيل لان العائد يعلقها
بالموصول ويتممها ولهذا لم يجز ان يرفع زيد بخرج في قولهم
الذي خرج زيد وانما ارتفع لانه خبر مبتدا والتقدير فيه الذي
خرج هو زيد هذه جملة في موضع الرفع بالابتدا وزيد خبرها
لانه يودي الى ان تخلو الصلة من العائد الى الموصول فان قيل
فلم حذف في قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا والتقدير
فيه بعثه الله فحذف الهاء منه قيل لان العائد ضمير المنصوب
المتصل والضمير المنصوب المتصل يجوز حذفه وانما جاز حذفه

لانه صار الاسم الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة شي
واحد فلما صارت هذه الاشيا بمنزلة شي واحد حذفوها للتخفيف
كان حذف المفعول اولى لان المفعول فضلة بخلاف غيره من هذه
الاشيا وكان حذفه اولى فان قيل فهل يجوز ان تكون
الاسماء المعرفة صلة قيل لا يجوز ذلك لان اسماء الصلات
انما ادخلوها في الكلام توصلا الى الوصف بالجمل كما اتوا
بذا توصلا الى الوصف بالاجناس وباى توصلا الى
ندا ما فيه الالف واللام وكما لا يجوز اضافة ذو الى غير
الاجناس ولا ياتى بعد اى الا ما فيه الالف واللام فكذلك
ههنا لا يجوز ان تكون الصلة الا جملة ولا يجوز ان تكون
مفردة فاما قراة من قرا تماما على الذى احسن بالرفع فالتقدير
فيه على الذى هو احسن وكذلك قوله تعالى مثلا ما
بعوضة فالرفع تقديره ما هو بعوضة وكذلك قوله تعالى
ايهم اشد على الرحمن عتيا اى هو اشد فحذف المبتدا من هذه
المواضع كلها وحذف المبتدا جائز في كلامهم فان قيل فهذه
الضمة في ايهم ضمة اعراب او ضمة بنا قيل اختلف
النحويون في ذلك فذهب سيبويه الى انها ضمة بنا لانهم
لما حذفوا المبتدا من صلتها دون سائر اخواتها نقصت
فبنيت وكان بناوها على الضم اولى لانها اقوى الحركات
فبنيت على الضمة كقبل وبعد والذى يدل على انهم انما بنوها
لحذف المبتدا انهم لو اظهروا المبتدا فقالوا ضربت ايهم هو في الدار
لنصبوا ولم يبنوا وذهب الخليل الى ان الضمة ضمة اعراب
ورفعوه على الحكاية والتقدير عنده ثم لننزعن من كل شيعة

الذى

الذى يقال له ايهم وذهب يونس الى الغاء الفعل قبله وينزل الفعل
المؤثر في الالغاء منزلة افعال القلوب والصحيح ما ذهب اليه
سيبويه واما قول الخليل انه مرفوع على الحكاية فالحكاية انما تكون
بعد جري الكلام فتعود الحكاية اليه وهذا الكلام يصح ابتداء
من غير تقدير قول قائل قاله واما قول يونس فضعيف جدا
لان الفعل اذا كان مؤثرا لا يجوز الغاوه فان قيل فلم بنيت
اسماء الصلات قيل لوجهين احدهما ان الصلة لما كانت مع
الموصول بمنزلة كلمة واحدة صارت بمنزلة بعض الكلمة وبعض
الكلمة مبني والوجه الثاني ان هذه الاسماء لما كانت لا تفيد
الا مع كلمتين فصاعدا اشبهت الحروف لانها لا تفيد الا مع
كلمتين فصاعدا فان قيل فاى لم كانت معربة دون سائر
اخواتها قيل لوجهين احدهما انهم بنوها على الاصل في
الاعراب تنبيها على ان الاصل في الاسماء الاعراب كما بنوا
الفعل المضارع اذا اتصلت به نون التاكيد او ضمير جماعة
النسوة تنبيها على ان الاصل في الافعال البناء والوجه
الثاني انهم حملوها على نظيرها ونقيضها فنظيرها جزء
ونقيضها كل وهما معربان فكانت معربة فاعرفه ان شاء
الله تعالى

باب حروف الاستفهام

ان قال قائل كم حروف الاستفهام قيل ثلاثة احرف الهمزة
وام وهل وما عدا هذه الثلاثة فاسماء وظروف اقيمت
مقامها فالاسماء نحو من وما وكم وكيف والظروف اين وانى
ومتى واى حين وايان واى فاما الهمزة وام فقد بيناهما
في باب العطف واما هل فتكون استفهاما وتكون بمعنى قد

يحكم عليها بما تقدم اه

حين من الدهر

قال الله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى ثم قال الشاعر القف
سائل فوارس يربوع بشدتنا ٭ اهل راونا بسفح القف ذي الاكم
اى قد راونا ولا يجوز ان يجعل هل استفهاما لان الهمزة للاستفهام
وحروف الاستفهام لا تدخل على حروف الاستفهام فان قيل
فلم اقامت العرب هذه الاسماء والظروف مقام حرف الاستفهام
قيل انما اقاموها مقام حرف الاستفهام توسعا في الكلام
ولكل واحد منها موضع يختص به فمن سوال عن من يعقل
وما سوال عما لا يعقل وكم سوال عن العدد وكيف سوال
عن الاستفهام الحال واين سوال عن المكان ومتى واي حين وايان واين صح
سوال عن الزمان واي يحكم عليها بما تضاف اليه ليلزم المسؤل
الجواب عن مكانه فانها لا تكون الا مفيدا فيه الا ترى انك لو
قلت من عندك لوجب ان يكون المجيب زيدا او عمرا ولو
قال فرس او حمار لم يجز لانه سوال عن من يعقل لا سوال عن من
لا يعقل وكذلك لو قلت اين زيد لوجب ان تقول في الدار
او في المحمل ولو قال يوم الجمعة لم يجز لان اين سوال عن المكان المسجد
لا عن الزمان وكذلك ايضا لو قلت متى الخروج لوجب
ان يقول يوم الجمعة او يوم السبت وما اشبه ذلك ولو قال
في الدار او في المسجد لم يجز لان متى سوال عن زمان لا عن
مكان وكذلك سائرها فان قيل فلم اقاموا هذه
الكلم مقام حرف واحد وهي همزة الاستفهام وهم يتوخون
الايجاز والاختصار في الكلام قيل انما فعلوا ذلك
للمبالغة في طلب الايجاز والاختصار وذلك لان هذه
الكلم تشتمل على الجنس الذي يدل عليه الا ترى ان من تشتمل

على جميع

على جميع من يعقل واين تشتمل على جميع الامكنة ومتى تشتمل على جميع الازمنة
وكذلك سائرها فلما كانت تشتمل على هذه الاجناس كان فيها فائدة
ليست في الهمزة الا ترى انك لو قلت ازيد عندك لجاز ان لا يكون
زيد فيقول لا فتحتاج ان تعيد السوال وتعد شخصا شخصا
وربما لا تذكر ذلك الشخص الذي هو عنده فلا يحصل لك الجواب
عن من عنده لانه لا يلزمه ذلك في سوالك فلما كان ذلك يؤدي
الى التطويل لان استيعاب الاشخاص مستحيل اتي بلفظة
تشتمل على جميع من يعقل وهي من فاقاموها مقام الهمزة
ليلزم المسؤل الجواب عن من عنده وكذلك لو قلت افي الدار
زيد او في المسجد لجاز ان لا يكون في واحد منهما فيقول لا فيحتاج
ايضا الى ان يعيد السوال ويعدد مكانا مكانا وربما لا يذكر ذلك
المكان الذي هو فيه فلا يحصل لك الجواب عن مكانه لانه لا يلزم
ذلك في سوالك فلما كان ذلك يؤدي الى التطويل اتي باين لانها
تشتمل على جميع الامكنة ليلزم المسؤل الجواب عن مكانه وكذلك
لو قلت ايخرج زيد يوم السبت لجاز ان لا يخرج في ذلك
اليوم فتحتاج ايضا الى تكرير السوال وربما لا يذكر ذلك
الوقت الذي يخرج فيه فلما كان ذلك يؤدي الى التطويل
اقاموا متى مقامها لانها تشتمل على جميع الازمنة كما تشتمل
اين على جميع الامكنة وكذلك سائرها فلهذا المعنى من الايجاز
والاختصار اقاموها مقام الهمزة فان قيل فلم كانت مبنية
ما عدا اي قيل انما بنيت لانها تضمنت معنى حرف الاستفهام
وهو الهمزة واما اي فانما اعربت وان كانت قد تضمنت
معنى حرف الاستفهام لما بيناه في باب اسماء الصلات فيما عرف

ان شاء الله تعالى **باب الحكاية** ان قال قائل لم دخلت الحكاية
الكلام قيل لانها تزيل الالتباس وتزيد التوسع في الكلام
فان قيل فهل تجوز الحكاية في غير الاسم العلم والكنية
قيل اختلف العرب في ذلك فمن العرب من يجيز الحكاية
في المعارف كلها دون النكرات قال الشاعر
سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا
فقال الناس بالرفع كانه سمع قائلا يقول الناس ينتجعون
غيثا فحكى الاسم مرفوعا كما سمع ومن العرب من يجيز الحكاية في
المعرفة والنكرة وفي ذلك قول بعضهم وقد قيل له عندي تمرتان
فقال دعني من تمرتان واما اهل الحجاز فيخصونها بالاسم العلم
والكنية فيقولون اذا قال رايت زيدا من زيدا واذا قال
مررت بزيد من زيد فيجعلون من في موضع رفع بالابتدا وزيد
في موضع الخبر ويحكون الاعراب وتكون الحكاية عن الحركة قائمة
مقام الرفعة التي تجب لخبر المبتدا واما بنو تميم فلا يحكون
ويقولون من زيد بالرفع في جميع الاحوال فيجعلون من في
موضع رفع لانه مبتدا وزيد هو الخبر ولا يحكون الاعراب وهو
القياس والذي يدل على ذلك ان اهل الحجاز يوافقون بني
تميم في العطف والوصف فالعطف كقولك اذا قال القائل
رايت زيدا ومن زيد والوصف كقولك اذا قال القائل
رايت زيدا الظريف من زيدا الظريف فان قيل فلم خص
اهل الحجاز الحكاية بالاسم العلم والكنية قيل لان الاسم
العلم والكنية غيرا ونقلا عن موضعهما فلما دخلهما التغيير
والتغيير يونس بالتغيير فان قيل فلم رفع اهل الحجاز مع العطف

والوصف

والوصف قيل لارتفاع اللبس فان قيل فما هذه الزيادات
التي تلحق من في الاستفهام عن النكرة في الوقف في حالتي الرفع
والنصب والجر والتانيث والتثنية والجمع نحو منو ومنا ومني
ومنان ومنين ومنون ومنين ومنه ومنتان ومنتين
ومنات هل هي اعراب او لا قيل هذه الزيادات التي تلحق
من من تغيرات الوقف وليست باعراب والدليل على ذلك من
[احدهما] وجهين ان من مبنية والمبني لا يلحقه الاعراب والوجه الثاني
ان الاعراب يثبت في الوصل ويسقط في الوقف وهذا بعكس
الاعراب يثبت في الوقف ويسقط في الوصل فدل على انه ليس
باعراب فاما قول الشاعر اتوا ناري فقلت منون انتم
فقالوا الجن فقلت عموا ظلاما فاثبت الزيادة في حالة الوصل
فالجواب عنه من وجهين احدهما انه اجرى الوصل مجرى
الوقف لضرورة الشعر واذا كان ذلك للضرورة فلا يكون
فيه حجة والوجه الثاني انه يجوز ان يكون من قبيلة تعرب
من فقد حكى سيبويه ان من العرب من يقول ضرب من منا
كما يقول ضرب رجل رجلا ولم يقع الكلام في لغة من اعربها
وانما وقع في لغة من بناها فمنون في هذه اللغة بمنزلة قائم
الزيدون وعلى كل حال فهو من القليل الشاذ الذي لا يقاس
عليه فاعرفه ان شاء الله تعالى **باب الخطاب**
ان قال قائل ما ضابط هذا الباب قيل ان تجعل اول كلامك
للمسؤول عنه الغائب واخره للمسؤول المخاطب فتقول اذا
سالت رجلا عن رجل كيف ذلك الرجل يا رجل واذا سالته
عن رجلين قلت كيف ذانك الرجلان يا رجل واذا سالت

عن رجال قلت كيف اوليك الرجال يا رجل واذا سالت عن امراة
قلت كيف تلك المراة يا رجل واذا سالت عن امراتين قلت
كيف تانك المراتان يا رجل واذا سالت عن نسوة قلت كيف
اوليك النسوة يا رجل واذا سالت امراة عن امراة قلت كيف تلك
المراة يا امراة واذا سالتها عن امراتين قلت كيف تانك المراتان
يا امراة واذا سالتها عن نسوة قلت كيف اولئك النسوة يا امراة
واذا سالت امراة عن رجل قلت كيف ذلك الرجل يا امراة واذا سالتها
عن رجلين قلت كيف ذانك الرجلين يا امراة واذا سالتها عن رجال
قلت كيف اوليك الرجال واذا سالت اثنين عن امراة قلت كيف تلكما
تلكما المراة يا رجلان قال الله تعالى الم انهكما عن تلكما الشجرة واذا خاطبت
نسوة واشرت الى رجل قلت كيف ذلكن الرجل يا نسوة قال الله تعالى
فذلكن الذي لمتنني فيه وعلى هذا قياس هذا الباب فان قيل فلم
قدم المشار اليه الغائب قيل عناية بالمسؤل عنه والكاف بعد
اسما الاشارة وهي ذلك وتلك واولئك لمجرد الخطاب ولا موضع
لها من الاعراب لانها لو كان لها موضع من الاعراب لكان موضعها الجر
بالاضافة وذلك محال لان اسماء الاشارة معارف والمعارف لا تضاف
فصارت بمنزلة الكاف في النجاك لان ما فيه الالف واللام لا يضاف
وبمنزلة الكاف في اياك لانه مضمر والمضمرات كلها معارف والمعارف
لا تضاف واللام في ذلك وتلك زائدة للتنبيه كالها في هذا
ولهذا لا يحسن ان يقال هاذلك ولا هاتلك واصل اللام
ان تكون ساكنة فان قيل فلم كسرت اللام في ذلك وحدها قيل
انما كسرت لوجهين احدهما انها كسرت لالتقاء الساكنين لسكونها وسكون
الالف قبلها والثاني انها كسرت لئلا تلتبس بلام الملك الا ترى

انك

انك لو قلت ذلك بفتح اللام لالتبس وتوهم السامع ان المراد
به ان هذا الشي ملك لك فلما كان يودي الى الالتباس
كسرت اللام لازالة هذا الالتباس وانما فتحت كاف الخطاب
في المذكر وكسرت في المونث للفرق بينهما والكاف في تلكما
ايضا للخطاب وما علامة التثنية وكذلك ايضا في اولئكم
للخطاب والميم والواو المحذوفة علامة لجمع المذكر وكذلك الكاف
ايضا في اولئكن للخطاب والنون المشددة علامة لجمع المونث
ومن العرب من ياتي بالكاف مفردة في التثنية والجمع على خطاب
واحد اذا فهم المعنى قال الله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ولم
يقل ذلكم وقيل انما افرد لانه اراد به الجمع كانه قال ذلك
ايها الجمع والجمع لفظه مفرد فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب الالفات ان قال قائل على كم ضربا الالفات التي
تدخل في اوائل الكلم قيل على ضربين همزة وصل وهمزة قطع فهمزة
الوصل هي التي يتصل ما قبلها بما بعدها في الوصل ولذلك سميت
همزة الوصل وهمزة القطع هي التي تقطع ما قبلها عن الاتصال
بما بعدها ولذلك سميت همزة القطع فان قيل ففيما تدخل
همزة الوصل من الكلم في جميع اقسام الكلم من الاسم والفعل والحرف
اما الاسم فتدخل منه على اسم ليس بمصدر وعلى اسم هو مصدر
فاما ما ليس بمصدر فابن وابنة وابنان وابنتان واسم
واست وامرء وامراة وايمن وايم فالهمزة دخلت في اوائل
هذه الكلم عوضا عن اللام المحذوفة منها ما عدا امرء وامراة وايمن
فاما امرء وامراة فانما دخلت عليهما لانهما لما كان اخرهما همزة
والهمزة معرضة للتغيير تنزلا بمنزلة الاسم الذي قد حذف منه اللام

فادخلت الهمزة عليهما كما ادخلت على ما حذف منه اللام فاما
ايمن فهو جمع يمين الا انهم وصلوها لكثرة الاستعمال وقيل انهم
حذفوها حذفا وزيدت الهمزة في اوله لئلا يبتدا بالساكن واما
ماكان مصدرا فنحو انطلاق وانقطاع واحمرار واستخراج
واغديدان واخرواط واسحنكاك واسلنقاء واحرنجام
واسطرار وما اشبه ذلك واما الفعل فتدخل همزة الوصل منه
على افعال هذه المصادر نحو انطلق وانقطع واحمر واحمار واستخرج
واغدودن واخروط واسحنكك واسلنقى واحرنجم واسطر
وما اشبه ذلك وانما دخلت الهمزة في الوصل في اوائل هذه الافعال
ومصادرها لئلا يبتدا بالساكن وكذلك ايضا تدخل همزة الوصل
على مثلة الامر من الفعل الذي يسكن فيه ما بعد حرف المضارعة
نحو ادخل واخرج واضرب واسمع لئلا يبتدا بالساكن واما
الحرف فلا تدخل همزة الوصل منه الا على حرف واحد وهي لام التعريف
نحو الرجل والغلام وما اشبه ذلك في قول سيبويه للعلة التي
ذكرناها واما الخليل فذهب الى ان الالف واللام زيدت معا
للتعريف الا انهم جعلوا الهمزة همزة وصل لكثرة الاستعمال وقد
ذكرناه مستوفى الاقسام في كتاب الالف واللام فان قيل فلم
فتحت الهمزة مع لام التعريف والقايمن قيل اما الهمزة مع
لام التعريف فانما فتحت لثلاثة اوجه الوجه الاول ان الهمزة
انما دخلت على لام التعريف وهي حرف فارادوا ان يجعلوها مخالفة
للهمزة التي تدخل على الاسم والفعل والوجه الثاني ان الحرف
اثقل واختار له الفتح لانه اخف الحركات والوجه الثالث
ان الهمزة مع لام التعريف يكثر دورها مع الكلام فاختاروا
لها اخف الحركات وهو الفتح واما همزة ايمن فانما بنيت

على الفتح

على الفتح لوجهين احدهما ان الاصل فيها ان تكون همزة قطع مفتوحة
فاذا وصلت لكثرة الاستعمال بقيت حركتها على ما كانت عليه
والثاني انها انما فتحت لان هذا الاسم ناب عن حرف القسم
وهو الواو فلما ناب عن الحرف اشبه بالحرف وهو لام التعريف
فوجب ان تفتح همزته كما فتحت مع لام التعريف فان قيل
فلم ضمت الهمزة في نحو ادخل وكسرت في نحو اضرب وما اشبه ذلك
قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى ان
الاصل في هذه الهمزة الكسر وانما ضمت في نحو ادخل وما اشبهه
لان الخروج من كسر الى ضم مستثقل ولهذا ليس في كلام العرب
شيء على وزن فعل وذهب الكوفيون الى ان همزة الوصل مبنية
على ثالث المستقبل فان كان مكسورا كسرت وان كان مضموما
ضمت وما عدا ما ذكرناه في همزة الوصل فهو همزة قطع لان
همزة القطع ليس لها اصل يحصرها غير انا نذكر بينهما فرقا على
جهة التقريب فنقول يفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع
في الاسماء بالتصغير فان ثبتت في التصغير فهي همزة قطع
نحو همزة اب واخ وان سقطت فهي همزة وصل نحو همزة ابن واسم
فالهمزة في اب همزة قطع لانها ثبتت في التصغير الا ترى انك
تقول في تصغيره ابي والهمزة في ابن همزة وصل لانها
تسقط في التصغير لانك تقول في تصغيره بني ونفرق بين
همزة الوصل وبين همزة القطع في الافعال بان يكون ياء
المضارعة منه مفتوحة او مضمومة فان كانت مفتوحة
فهمزته همزة الوصل نحو ما قدمناه وان كانت مضمومة فهمزته
همزة قطع نحو اجمل واحسن وما اشبه ذلك لانك تقول

في المضارع يُجمِل ويحسن وما اشبه ذلك وهمزة مصدره ايضا
همزة قطع كالفعل وانما كسرت من اجمال ونحوه لئلا يلتبس
بالجمع فانهم لو قالوا اجمل اجمالا بفتح الهمزة في المصدر لالتبس
بجمع جمل فلما كان ذلك يؤدي الى اللبس كسروا الهمزة لازالة الالتباس
فان قيل فلم فتحوا حرف المضارعة من الثلاثي وضموه من
الرباعي قيل لان الثلاثي اكثر من الرباعي والفتحة اخف
من الضمة فاعطوا الاكثر الاخف والاقل الاثقل ليعادلوا بينهما
فان قيل فلم قيل فالخماسي والسداسي اقل من الرباعي فهلا
وجب ضمه قيل انما وجب فتحه لوجهين احدهما ان الثقل
في الثلاثي اكثر من الرباعي فلما وجب الحمل على احدهما كان الحمل
على الاكثر اولى من الحمل على الاقل والثاني ان الخماسي والسداسي
ثقيل لان كثرة حروفهما فلو بنوهما على الضم لادى ذلك الى ان
يجمعوا بين كثرة الحروف وثقل الضم وذلك لا يجوز فاعطوهما
اخف الحركات وهو الفتح على ان بعض العرب يضم حرف المضارعة
منها فيقول يُنطلق ويُستخرج بضم حرف المضارعة حملا على
الرباعي فاعرف ذلك ان شاء الله تعالى

باب الامالة

ان قال قائل ما الامالة قيل ان تنحو بالفتحة نحو الكسرة
وبالالف نحو الياء فان قيل فلم ادخلت الامالة في الكلام
قيل طلبا للتشاكل لئلا تختلف الاصوات فتتنافر وهو يختص
بلغة اهل الحجاز ومن جاورهم من بني تميم وغيرهم وهي فرع على
التفخيم والتفخيم هو الاصل بدليل ان الامالة تفتقر الى اسباب
توجبها وليس التفخيم كذلك فان قيل فما الاسباب التي
توجب الامالة قيل هي الكسرة في اللفظ او كسرة تعرض للحرف

في بعض

في بعض المواضع او الياء الموجودة في اللفظ او لان الالف منقلبة
عن الياء او لان الالف تتنزل منزلة المنقلبة عن الياء او امالة
لامالة فهذه ستة اسباب توجب الامالة فاما الامالة للكسرة
في اللفظ فنحو قولهم في عالم عالم وفي سالم سالم واما الامالة للكسرة
تعرض في الحرف في بعض المواضع فنحو قولهم في خاف خاف وفي خاب
خاب فاما لوا لان الخاء تكسر في خفت وخبت واما الامالة
للياء فنحو قولهم في شيبان شيبان وفي عيلان عيلان واما
الامالة لان الالف منقلبة عن الياء فنحو قولهم في رحى رحى وفي
رمى رمى واما الامالة لان الالف تتنزل منزلة المنقلبة عن
الياء فنحو قولهم في حبارى حبارى وفي سكارى سكارى واما الامالة
للامالة فنحو رايت عمادا وقرات كتابا فان قيل فما يمنع من
الامالة قيل حروف الاستعلاء والاطباق وهي الصاد والضاد
والطاء والظاء والغين والخاء والقاف فهذه سبعة احرف تمنع
الامالة فان قيل فلم منعت هذه الاحرف الامالة قيل
لان هذه الاحرف تستعلي وتتصل بالحنك الاعلى فتجذب [illegible]
الالف الى الفتح وتمنعه من التسفل بالامالة فان قيل فلم
اذا وقعت بعد الالف مكسورة منعت الامالة واذا وقعت
مكسورة قبلها لم تمنع قيل انما منعت من الامالة اذا وقعت
مكسورة بعد الالف لانه يؤدي الى التصعد بعد الانحدار لان الامالة
تقتضي الانحدار وهذه الحروف تقتضي التصعد فلو املت ههنا
لادى ذلك الى التصعد بعد الانحدار وذلك صعب ثقيل فلهذا
منعت من الامالة بخلاف ما اذا وقعت مكسورة قبل الالف
لانه لا يؤدي الى ذلك فانك اذا اتيت بالمستعلي مكسورا

ضعف استعلاوه ثم اذا املت انحدرت بعد تصعد والانحدار بعد التصعد
سهل خفيف فبان الفرق بينهما فان قيل فهلا جازت الامالة اذا
وقعت قبل الالف مفتوحة نحو صامت وذلك انحدار بعد تصعد قيل
لان الحرف المستعلي مفتوح والحرف المستعلي اذا كان مفتوحا
ازداد استعلاء فامتنعت الامالة بخلاف ما اذا كان مكسورا
لان الكسرة تضعف استعلاءه فصارت سلما الى جواز الامالة
ولم يكن جواز الامالة هناك لانه انحدار بعد تصعد فقط لان
الكسرة ضعفت استعلاءه ولانه انحدار بعد تصعد فباعتبار
هذين الوصفين جازت الامالة وههنا وان وجد احدهما
وهو كونه انحدار بعد تصعد فلم يوجد الاخر وهو تضعيف حرف
الاستعلاء بالكسرة التي هي سلم الى جواز الامالة والامالة في ضرب
المثال مع الكسرة بمنزلة النزول من موضع عال بدرجة او سلم
فبان الفرق بينهما فان قيل فلم اذا كانت الراء مفتوحة
او مضمومة منعت من الامالة واذا كانت مكسورة اوجبت
الامالة قيل لان الراء حرف تكرير فاذا كانت مفتوحة او مضمومة
فكانه قد اجتمع فيها فتحتان او ضمتان فلذلك منعت الامالة
واذا كانت مكسورة اوجبت الامالة وكانه قد اجتمع فيها كسرتان
فلذلك وجبت الامالة فان قيل فلم غلبت الراء المكسورة
مع حرف الاستعلاء نحو طارد والراء المفتوحة نحو دار القرار
وما اشبه ذلك قيل انما غلبت الامالة للراء المكسورة مع الحرف
المستعلي لان الكسرة في الراء انسبت تكريرا فقويت لان الحركة تقوى
بقوة الحرف الذي يحملها فصارت الكسرة فيها بمنزلة كسرتين
فغلبت بتسفلها وتصعد المستعلي وكما غلبت الراء المكسورة

الحرف

الحرف المستعلي وكذلك الراء المفتوحة المشبهة به فان قيل فلم لم تدخل
الامالة في الحرف قيل لان الامالة ضرب من التصرف ولتدل الالف
على ان اصلها ياء والحروف لا تتصرف ولا تكون الفاتها منقلبة عن ياء
ولا واو فان قيل فلم جازت الامالة في بلى ويا في النداء قيل اما بلى
فانما امليت لانها اغنت غناء الجملة واما يا في النداء فانما اميلت
لانها قامت مقام الفعل فجازت امالتها كالفعل فاعرفه ان
شاء الله تعالى

باب الوقف

ان قال قائل على كم وجها
يكون الوقف قيل على خمسة اوجه السكون وهو حذف الحركة
والتنوين والاشمام وهو ان تضم شفتيك من غير صوت وهذا
يدركه البصير دون الضرير والروم وهو ان تشير الى الحركة بصوت
ضعيف وهذا يدركه البصير والضرير والتشديد وهو ان تشدد
الحرف الاخير نحو عمرّ وهذا خالدّ والاتباع ان تحرك ما قبل الحرف
الاخير اذا كان ساكنا حركة الحرف الاخير في الرفع والجر نحو هذا بكُر ومررت
ببكِر فان قيل فلم خصوا الوقف بهذه الاوجه الخمسة قيل اما
السكون فلان راحة المتكلم ينبغي ان تكون عند الفراغ من الكلمة
والوقوف عليها والراحة بالسكون لا بالحركة فان قيل فلم ابدلوا
من التنوين الفا في حال النصب ولم يبدلوا من التنوين واوا
في حالة الرفع ولا ياء في حالة الجر قيل لوجهين احدهما انما ابدلوا
من التنوين الفا في حال النصب لخفة الفتحة بخلاف الرفع والجر
فان الضمة والكسرة ثقيلتان والوجه الثاني انهم لو ابدلوا
من التنوين واوا في حالة الرفع لكان ذلك يؤدي الى ان يكون
اسم متمكن في اخره واو قبلها ضمة وليس في كلام العرب اسم متمكن
في اخره واو قبلها ضمة ولو ابدلوا من التنوين ياء في حالة الجر
لكان ذلك يؤدي الى ان يلتبس بياء المتكلم فلذلك لم يبدلوا ياء

على ان من العرب من يبدل في حالة الرفع واوا وفي حالة الجر ياء ومنهم
من لا يبدل في حالة النصب الفا كما لا يبدل في حالة الرفع واوا
ولا في حالة الجر ياء وهي لغة قليلة واجود اللغات الابدال
في حالة النصب وترك الابدال في حالة الرفع والجر على ما
بينا واما الاشمام فالمراد به ان يبين ان هذه الكلمة
لها حركة في حالة الوصل وكذلك الروم والتشديد فان قيل
فلم لم يجز الاشمام في حالة الجر قيل لانه يودي الى تشويه الخلق
واما الاتباع فلانه لما وجب التحريك لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة
في حالة الرفع لانها الحركة التي كانت في حالة الاصل فكانت اولى من
غيرها قال الشاعر انا ابن ماوية اذ جد النقر وكذلك حكم الكسر
في قول الاخر ارتني حجلا على ساقها فهش الفواد لذاك الحجل
بكسر الحاء والجيم فان قيل فهلا جاز ذلك في حالة النصب
كما جاز في حالة الرفع والجر قيل لان حرف الاعراب يلزمه الحركة اذا
كان منونا في حالة النصب نحو قولك رايت بكرا ولا يلزمه
في حالة الرفع والجر فان قيل فهلا جاز فيما لم يكن فيه تنوين
نحو قولك رايت البكر قيل حملا على ما فيه التنوين لان الاصل
هو التنكير فان قيل فهلا جاز ان يقال عدل بضم الدال ومررت
بالبسر بكسر السين في الوقف كما جاز هذا بكر ومررت ببكر
قيل لانهم لو قالوا هذا عدل بضم الدال لادى ذلك الى
اثبات ما لا نظير له في كلامهم لانه ليس في كلامهم شيء على وزن
فعل فلما كان ذلك يودي الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم عدلوا
عن الضم الى الكسر كما قالوا في جمع حقو احق وجرو واجر وقلنسوة
قلنس فقالوا هذا عدل بكسر الدال لان له نظيرا في كلامهم نحو ابل

واطل

واطل ولم يقولوا مررت بالبسر بكسر السين لانه ليس في الاسماء
شيء على وزن فعل الا دئل اسم دويبة ورئم اسم للسته
وهما فعلان نقلا الى الاسمية وحكي بعضهم وعل فلما كان ذلك
يودي الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم رفضوه وعدلوا عن الكسر
الى الضم فقالوا مررت بالبسر بضم السين لان له نظيرا في كلامهم
نحو طنب وحرض فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب الادغام

ان قال قائل ما الادغام قيل ان تصل حرفا بحرف مثله من غير
ان تفصل بينهما بحركة او وقف فينبو اللسان عنهما نبوة واحدة
فان قيل فعلى كم ضربا الادغام قيل على ضربين ادغام حرف في
مثله من غير قلب وادغام حرف في مقاربه بعد القلب فاما
ادغام الحرف في مثله فنحو شد ورد والاصل فيه شدد وردد
الا انه لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد سكنوا الاول
منهما وادغموه في الثاني وحكم المضارع في الادغام
حكم الماضي نحو يشد ويرد ويمد وما اشبه ذلك واما
ادغام الحرف في مقاربه فهو ان تبدل احدهما من جنس الاخر
وتدغمه فيه نحو الحق كلدة وانهك قطنا واسلخ غنمك وادمع
خلقا وما اشبه ذلك غير انه لا طريق الى معرفة تقارب
الحروف الا بعد معرفتها ومعرفة مخارجها واقسامها وهي تسعة وعشرون
حرفا وهي معروفة وقد تبلغ خمسة وثلاثين حرفا بحروف مستحسنة
وهي النون الخفيفة وهمزة بين بين والالف الممالة والف
التفخيم وهي التي يجاء بها نحو الواو في نحو الصلوة والصاد كالزاي والشين
كالجيم وتبلغ نيفا واربعين حرفا بحروف غير مستحسنة وهي القاف التي
بين القاف والكاف والكاف التي بين الجيم والكاف والجيم التي كالكاف

والجيم التي كالشين والصاد التي كالسين والطاء التي كالتاء والظاء
التي كالثاء والباء التي كالفاء وحكى ابو بكر بن مبرمان الصاد
الضعيفة المبدلة من التاء وحكى ان منهم من يقول في اثرد
اصرد ومخارج الحروف ستة عشر مخرجا فالاول للهمزة
والالف والهاء وهي من اقصى الحلق مما يلي الصدر والثاني
العين والحاء وهي من اوسط الحلق والثالث الغين والخاء
وهي من ادنى الحلق مما يلي الفم والرابع القاف وهو من اقصى
اللسان وما فوقه من الحنك والخامس الكاف وهو اسفل
من ذلك واقرب الى مقدم الفم والسادس للجيم والشين والياء
وهو من وسط اللسان بينه وبين الحنك الاعلى والسابع
للضاد وهو من ادنى حافة اللسان الى ما يقابلها من الاضراس وهي
من الجانب الايسر اسهل والثامن للام وهو من اسفل حافة اللسان الايسر صح
الى منتهى طرفه والتاسع للنون وهي من فوق ذلك فويق الثنايا
والعاشر للراء وهو من مخرج النون الا ان الراء ادخل لطرف
اللسان في الفم ولها تكرير في مخرجها والحادي عشر للطاء والدال
والتاء وهو من بين طرف اللسان واصول الثنايا العليا
والثاني عشر للصاد والسين والزاي وهو من بين طرف
اللسان وفويق الثنايا السفلى وتسمى هذه الحروف الثلاثة
حروف الصفير والثالث عشر للثاء والذال والظاء وهو من
بين طرف اللسان واطراف الثنايا العليا والخامس عشر للباء
والميم والرابع عشر للفاء وهو من باطن الشفة السفلى واطراف
الثنايا العليا والخامس عشر للباء والميم والواو وهو من بين
الشفتين والسادس عشر للنون الخفية وهو من بين الخياشيم

ولا عمل

ولا عمل للسان فيها فهذه مخارج الحروف وهي تنقسم الى المهموسة والمجهورة والمذلقة
والمصمتة والشديدة والرخوة وما بين الرخوة والشديدة والمطبقة والمفتوحة
والمستعلية والمنخفضة والمعتلة فالمهموسة عشرة احرف الهاء والحاء
والخاء والكاف والسين والشين والصاد والتاء والثاء والفاء ويجمعها
كلها ستشحثك خصفه والمجهورة ما عدا هذه العشرة وهي تسعة
عشر حرفا امد بخطا جعفطر وقلبذ ضيزن والمذلقة ستة احرف
اللام والنون والراء والميم والباء والفاء فر من لب والمصمتة
ما عدا هذه الستة والشديدة ثمانية احرف ايضا يجمعها نوري لامع
اجد طبقك وكذلك ما بين الشديدة والرخوة ثمانية احرف ايضا
ويجمعها نوري لامع والرخوة ما عداهما والمطبقة اربعة احرف
الصاد والضاد والطاء والظاء والمفتوحة ما عدا هذه الاربعة
والمستعلية سبعة احرف منها اربعة منها هي التي ذكرناها انها
مطبقة والثلاثة الاخر القاف والغين والخاء والمنخفضة ما عدا
هذه السبعة والمعتلة اربعة احرف الهمزة وحروف المد واللين
وهي الالف والياء والواو ومعنى المهموسة انها حروف ضعف الاعتماد
في موضعها فجرى النفس معها فاخفاها والهمس الصوت الخفي
فلذلك سميت مهموسة ومعنى المجهورة انها حروف اشبع الاعتماد
في موضعها فمنعت النفس ان يجري معها فخرجت ظاهرة
والجهر هو الاظهار ولذلك سميت المجهورة ومعنى المذلقة
انها حروف لها فضل الاعتماد على ذلق اللسان وهو طرفه ولذلك
سميت المذلقة ومعنى المصمتة انها حروف ليس لها ذلك الاعتماد
على ذلق اللسان واصمتت ان تختص بالبناء اذا كانت الكلمة رباعية
او خماسية ولذلك سميت مصمتة ومعنى الشديدة انها حروف
صلبة لا يجري فيها الصوت ولذلك سميت شديدة ومعنى الرخوة

انها حروف ضعيفة يجري فيها الصوت ولذلك سميت رخوة
ومعنى ما بين الشديدة والرخوة انها حروف لا مفرطة في الصلابة
ولا ظاهرة الضعف بل هي في اعتدال بينهما ولذلك كانت
ما بين الشديدة والرخوة ومعنى المطبقة انها حروف يرتفع بها
اللسان الى الحنك الاعلى فينطبق عليها فتصير محصورة ولذلك
سميت مطبقة ومعنى المنفتحة انها حروف لا يرتفع اللسان
بها الى الحنك الاعلى فينفتح عنها ولذلك سميت منفتحة
ومعنى المستعلية انها تستعلي الى الحنك الاعلى ولذلك سميت
مستعلية ومعنى المنخفضة عكس ذلك ومعنى المعتلة
انها حروف تتغير بانقلاب بعضها الى بعض بالعلل الموجبة
ولذلك سميت معتلة وسميت الالف والياء والواو حروف
المد واللين اما المد فلان الصوت يمتد بها واما اللين فلانها
لانت في مخارجها واتسعت واوسعهن مخرجا الالف وسمي
الهاوي لهويه في الحلق فهذا ما اردنا ان نذكره من معرفة مخارج
الحروف واقسامها التي يعرف بها تقارب الحروف بعضها من بعض
فان قيل فلم جاز ان تدغم الباء في الميم لتقاربهما ولم يجوز
ان تدغم الميم في الباء قيل انما لم يجز ان تدغم الميم في الباء
نحو اكرم بكرا كما يجوز ان تدغم الباء في الميم نحو اصحب مطرا لان
الميم فيها زيادة صوت وهي الغنة فلو ادغمت في الباء لذهبت
الغنة التي فيها بخلاف الباء فانه ليس فيها غنة تذهب بالادغام
وكذلك ايضا لا يجوز ان تدغم الراء في اللام كما يجوز ان تدغم اللام
في الراء لان الراء فيها زيادة صوت وهي التكرير فلو ادغمت
في اللام لذهب التكرير الذي فيها بالادغام بخلاف اللام فانه ليس

فيها

فيها تكرير يذهب بالادغام فاما ما روي عن ابي عمرو بن العلاء من
ادغام الراء في اللام في قوله تعالى نغفر لكم خطاياكم والعلماء ينسبون
الغلط في ذلك الى الراوي لا الى ابي عمرو ولعل ابا عمرو اخفى الراء
فخفي على الراوي فتوهمه ادغاما وكذلك كل حرف فيه زيادة
صوت لا يدغم فيما هو انقص منه وانما لم يجز ادغام الحرف
فيما هو انقص منه صوتا لانه يؤدي الى الاجحاف به وابطال ما له
من الفضل على مقاربه فان قيل فلام التعريف في كم حرفا تدخل
تدغم قيل في ثلاثة عشر حرفا وهي التاء والثاء والدال والذال
والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء
والنون نحو التائب والثابت والداعي والذاكر والراهب والزاهد
والساهر والشاكر والصابر والضامر والطائع والظافر والناصر
فهي احدى عشر حرفا من حروف طرف اللسان وحرفان يخالطان
طرف اللسان وهما الضاد والشين وانما ادغمت لام التعريف
في هذه الحروف لوجهين احدهما ان هذه الحروف مقاربة لها
والوجه الثاني ان هذه اللام كثر دورها في الكلام وهذا
تدخل في سائر الاسماء خلا اسماء الاعلام والاسماء غير المتمكنة
ولما اجتمع فيها المقاربة لهذه الحروف وكثر دورها في الكلام لزم فيها
الادغام واما من اظهر اللام على الاصل فمن الشاذ الذي لا
يعتد به فان قيل فما الاصل في ست وبل عند قيل
اما ست فاصلها سدس بدليل قولهم في تصغيره سديس وفي
تكسيره اسداس الا انهم ابدلوا من السين تاء كما ابدلوا من السين
التاء سينا في اتخذ فقالوا استخذ فلما ابدلوها ههنا من السين
تاء صارت الى سدت ثم ادغموا الدال في التاء فصار الى ست واما

بلعنبر واصله بنو العنبر الا انهم حذفوا الحرف المعتل لسكونه
وسكون اللام ولم يمكنهم الادغام لحركة النون وسكون
اللام فحذفوا النون بدلا من الادغام وكذلك قولهم بلعم
يريدون بني العم قال الشاعر
اذا غاب عنكم واعتك بلعم لم تكن جليدا ولم تعطف عليك العواطف
ومن ذلك قولهم علماء بنو فلان يريدون على الماء قال الشاعر
غداة طفت علماء بكر بن وائل وعجنا صدور الخيل نحو تميم
يريدون على الماء وهذا كله ليس بمطرد في القياس وانما
دعاهم الى ذلك كثرة الاستعمال وهو من الشاذ الذي
لا يقاس عليه انتهى وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه وسلم تحرر في ضحوة يوم
الاربعاء السابع من اول الجمادين خامس سنة
الف وثلثمائة وتسعة من هجرة فخر كل نبي
محمد سيد الكونين ورسول الثقلين
صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم
بقلم الفقير صنو محمد عفا الله
له ولوالديه وللمسلمين
أجمعين

اهـ